

فُصَّةٌ سوريَّةٌ

بين

الانتخاب & الانقلاب

تقنين للفترة ما بين ١٩٤٢ - ١٩٦٢

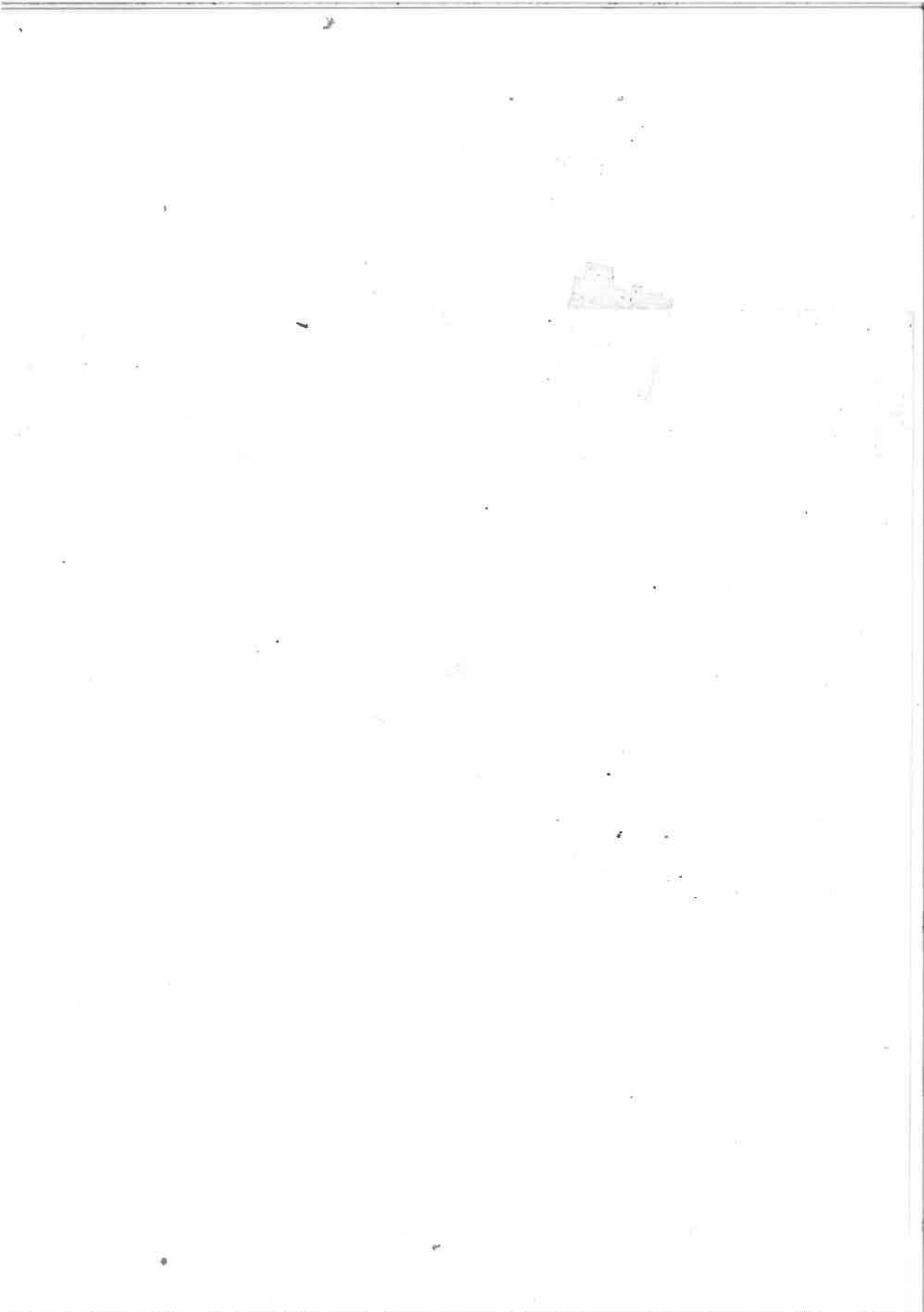


د. فؤاد العادل

وزير الثقافة والإعلام في سورية سابقاً



السياح



الدكتور

فؤاد الحادل

وزير الثقافة والإعلام في سورية سابقاً

قصة سورية
بين
الانتخاب والإنقلاب

مطبعة الداودي

دمشق - ٢٠٠١

♦ جميع الحقوق محفوظة

♦ الكتاب: قصة سورية بين الانتخاب والانقلاب

♦ تأليف: د. فؤاد العادل

♦ الطبعة الأولى: ٢٠٠١

♦ تصميم الغلاف: أليسا زيلينوف



دار البنايع
طباعة . نشر . توزيع

دمشق — مزرعة — شارع الملك العادل

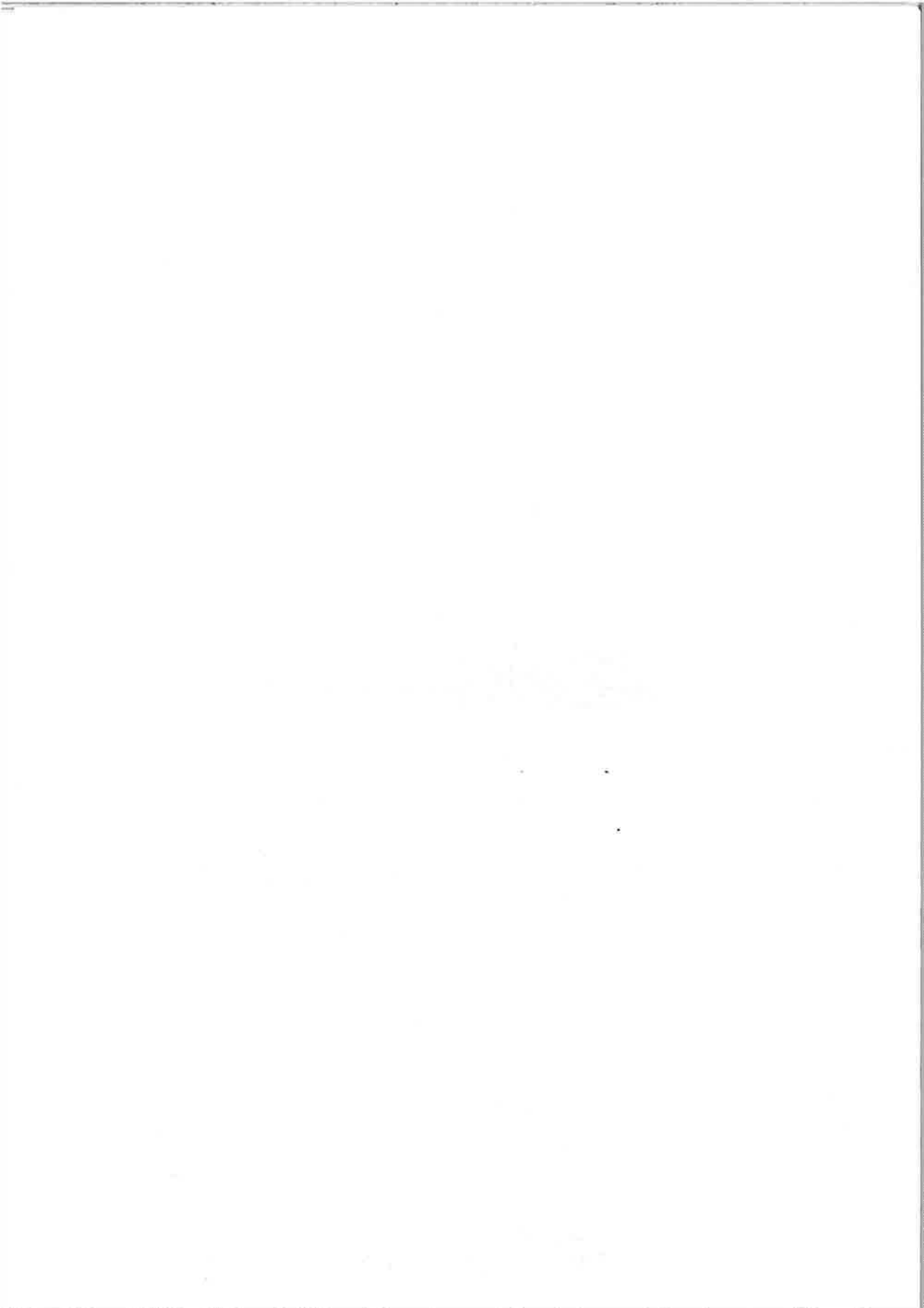
٦٣٤٨ ☒ ٤٤٦١٣٣٥ — ٤٤٦١٣٣٠ ☎

موافقة وزارة الإعلام

رقم ٧٠٠٨٠

تاريخ ٢٠٠١/٨/٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



السيرة الذاتية

لمعالي الأستاذ فؤاد العادل

بقلم

محمد مفيد الخيمي

أستاذ علم المصورات الجغرافية (الكارتوغرافيا)

في جامعة الرياض (سابقاً)

ولد معالي الأستاذ فؤاد العادل ، صاحبُ الوزارتين ، سنة (١٩٢٢ م) في مدينة دمشق من بلاد الشام من جزيرة العرب ، وفيها تلقى علومه الابتدائية ، وظهرت عليه مبكراً علائم الفطنة والذكاء ، وسهولة حفظ الشعر ، وموهبة الخطابة ، والجرأة والبراعة في الإلقاء .

كما تلقى فنَّ النحت في فُصْحانا (اللغة العربية) ، وعلمَي البيان والبديع ، وفنَّ قَرَضِ الشعر ونظمه ، على يد علماء أفذاذ ؛ ذلك أثناء تلقّيه العلم في مرحلة الشهادة الثانوية العامة في (مكتب عنبر) ، كالأستاذ اللغوي الأديب الشاعر محمد البزم ، والعليم الأستاذ الجليل فضيلة الشيخ عبدالقادر المبارك ؛ رَوْحَ الله أرواحهم أجمعين ، وأسكنهم فسيح جنّاته .

وقد شغف شاعرنا الأديب الألمعي الثرّ ؛ والسياسي المحنَّك الفذّ ، معالي الأستاذ فؤاد العادل بحب العلم والتعلّم ، والمطالعة والدّرس والتلقّي ، فأخذ يعتاد ارتياد (المكتبة الظاهرية) ، أعظم مكتبة علمية في مدينة دمشق الفيحاء .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية خلال الفترة الواقعة بين عامي (١٩٣٩-١٩٤٤ م) ، غادر معاليه دمشق الشام إلى إيطاليا ، وحاز منها على شهادة أكاديمية من جامعة روما في الاقتصاد السياسي .

وفي عام (١٩٤٥ م) ، عاد معاليه إلى مسقط رأسه دمشق ، والتحق بالوسط الأكاديمي بكلية الحقوق خلافاً لرغبته ، وذلك لعدم توفر كلية للآداب في جامعة دمشق آنذاك ، وقد أُجيز منها ، ونال درجة البكالوريوس في الحقوق سنة (١٩٤٧ م) .

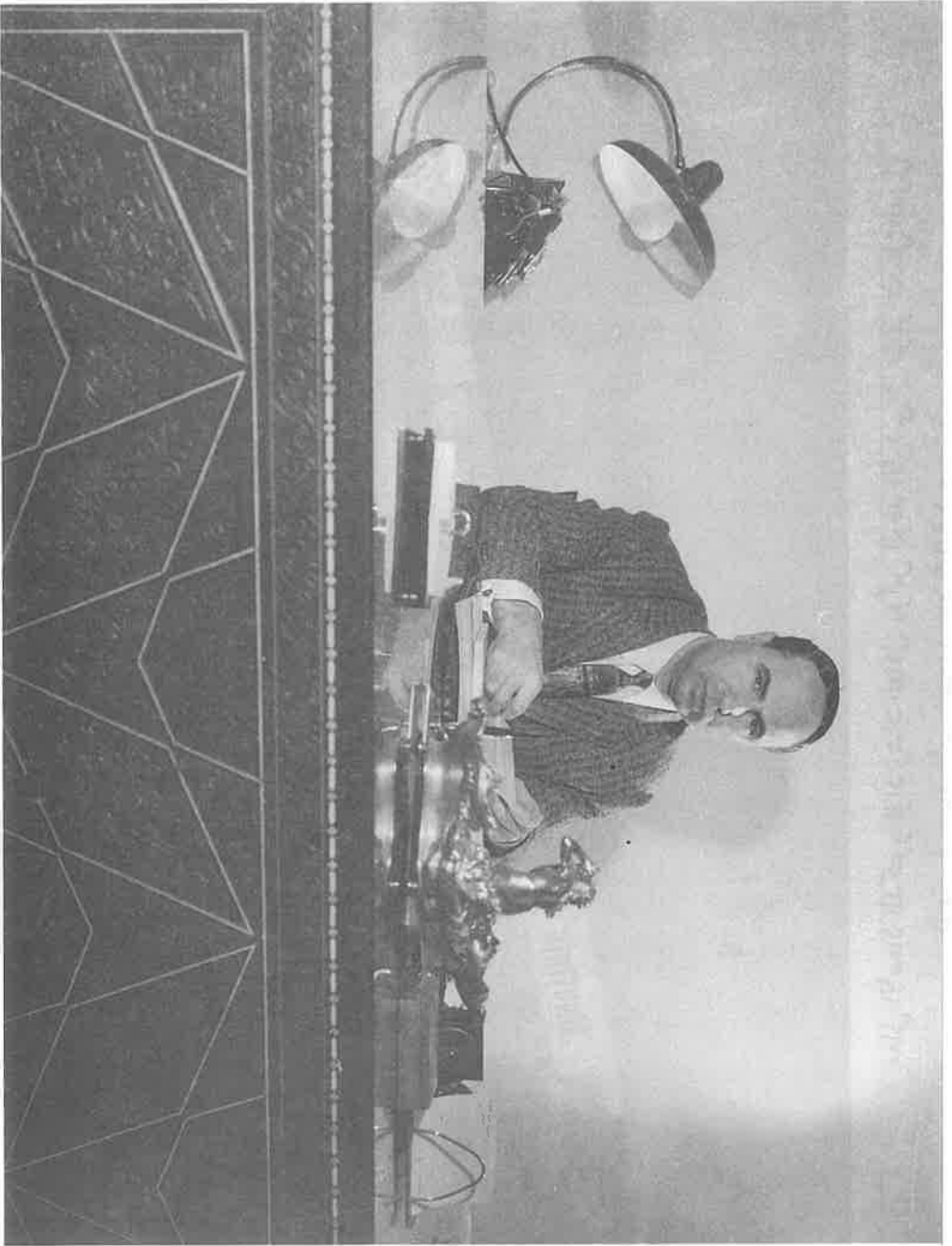
ومن ثم غادرنا معاليه ثانية متوجهاً إلى فرنسا ، واختصّ في التشريعات العمالية ، وفي علم تنظيم العمل ، وحاز على شهادة اختصاص في الاقتصاد الاجتماعي والعمالي من جامعة السوربون في باريس عام (١٩٥٣ م) .

وخلال تلك الفترة تلقى العلوم السياسية في فرنسا على يد البروفسور الشهير (موريس دوفيرجييه) ، وحاز على شهادة اختصاص في الأدواء الاجتماعية .

وأثناء ذلك كتب أطروحة في هذا الاختصاص بلغة الخبير المحنك ، وقدمها إلى هيئة الأمم المتحدة (باللغة الفرنسية) .

كما حاز أيضاً على شهادة اختصاص في تشريعات العمل والتعاون والخدمات الاجتماعية العمالية ، من وزارة العمل بباريس عام (١٩٥٤ م) بمنحة دولية من مكتب العمل الدولي ، التابع لهيئة الأمم المتحدة .

وبعد جهد متواصل مُضْنٍ ، وتعبٍ شديدين بين ردهات العلم ، في التعليم والتلقي والدرس ، عاد معاليه إلى وطنه الأم دمشق الحبيبة ، ليُقَلَّد مناصب مختلفة في المؤسسات الحكومية .



معالي الأستاذ فؤاد رشاد المعادل في مكتبه بوزارة الثقافة ،
حينما تقلد منصب وزير لوزارتي الثقافة والإعلام



معالي الأستاذ الدكتور فؤاد رشاد العادل يرأس الوفد الأردني في مؤتمر العمل الدولي
المنعقد في هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٦ م بترتبة وزير عامل



معالي الأستاذ الدكتور فؤاد رشاد العادل يدير إحدى جلسات المؤتمر في هيئة الأمم المتحدة
وهو يتحدث إلى المؤتمرين من وفود العالم

آثاره

في العلوم الأدبية والسياسية والاجتماعية

صدر لمعالیه دیوان شعر ، ومؤلفات أدبية ، وسياسية ، واجتماعية ، وأخرى مخطوطة قيد الطبع . نسأل الله العلي الأعلى أن يمد بعمره لئلا تترك المخطوطات النور ، فتقر بها عينه ، ويثري بها المكتبة العربية ، إنه سميع مجيب .

آثاره الأدبية :

١ - ديوان : رؤى

ديوان شعري إبداعي رمزي ، تتصدره مقدمة نثرية في فلسفة الشعر عنوانها : *الشاعر إنسان يرى رؤى* . قامت بنشره وتوزيعه دار العلم للملايين في بيروت ، عام ١٩٦٥ م .

٢ - ديوان : جراح الصمت

ديوان شعر من وحي وأشجان الغربية ، قامت بنشره وتوزيعه دار تهامة للطبع والنشر ، فرع الرياض ، عام ١٩٨٥ م .

٣ - ديوان : أشواق المغيب

ديوان شعر إبداعي ، ضمنه قصائد إبداعية ورمزية وشاه بمقدمة نقدية نثرية ضافية . قامت بنشره وتوزيعه مؤسسة الخافقين ومكتباتها ، في دمشق الشام ، والمكتبة الدولية في الرياض ، المملكة العربية السعودية ، عام ١٩٩٧ م .

٤ - ديوان : الدموع الغرقى

ديوان شعر ، قامت بطباعته مطابع « هلا » في الرياض .

٥ - قصة : المحزون (تريستان وايزوت)

وهي قصة ترجمها عن اللغة الفرنسية ، تأليف : جوزيف بيديه ، قامت بطباعتها مطبعة بيضون ، في دمشق .

آثاره الاجتماعية :

١ - كتاب العدالة الاجتماعية ؛ « عقيدة - هدف - مصير »

وهو محاولة هادفة لإظهار تهافت إيديولوجية اليسار واليمين ، وتخطيط جاد لإبراز عقيدة الأمة الوسط . قامت بنشره وتوزيعه دار الكاتب العربي في بيروت .

٢ - المجتمع الشامي

دراسة نفسية تحليلية لخضائص المجتمع الشامي . قامت بطباعته وزارة الثقافة في دمشق .

٣ - كتاب ضمّ مجموعة تشريعات العمل

وهي محاولة لتقنين النصوص النازمة لحقوق العمال . قامت بطباعته المطبعة الجديدة في دمشق .

٤ - الأدواء الاجتماعية

وهي رسالة ألفها باللغة الفرنسية وقدمها إلى هيئة الأمم المتحدة .

٥ - البحث الاجتماعي العلمي والبحث العمالي العلمي

تأليف : روجيه جيرو . ترجمه بإذن خاص من مكتب العمل الدولي .

آثاره السياسية :

١ - أمتي بين حربين

وهما حرب حزيران وحرب رمضان ، مهدى لشهيد الأمة ، جلالة الملك

فيصل بن عبدالعزيز آل سعود أسكنه الله فسيح جناته . قامت بنشره وتوزيعه
دار القلم في بيروت .

٢ - سورية بين الانتخاب والانقلاب

وهو الكتاب الذي بين يديك ، والذي حوى بين دفتيه وثائق سرية مثيرة
ومذهلة عن تاريخ سورية بين فترتي الوحدة والانفصال ، ومذكرات سياسية
مهمة جداً لتلك الفترة .

وقد كتبتُ فيه لمعاليه هذه السيرة ، وأشرفتُ على تبويبه وتنسيقه .

آثاره المخطوطة وقيد الطبع

* أنا وأنت ... الحب والحياة

لمحات في السيرة الذاتية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

محمد مفيد بن عزّة الخيمي

المقدمة

قصة سورية

بين الانتخاب والانقلاب

أحمد الله عظيم الحمد ، وأشكره جزيل الشكر ، على أنه أعطاني بسطة في العمر ، أتاحت لي إعادة النظر في مخطوط مذكراتي ، الذي باعدت بيني وبينه السنون .

فقد بدأت بتدوينه مساء ٢٥ رجب (١٣٨٣ هـ) ، الموافق لـ ١١/١٢/١٩٦٢ م ، في جناحي بفندق اليمامة في الرياض ، حيث اخترت لنفسني جناحاً مفروشاً كانت صالته في المساء تعج بالشخصيات السورية البارزة من أمثال فضيلة الشيخ علي الطنطاوي يرحمه الله ، والشاعر أنور العطار يرحمه الله ، والاقتصادي الكبير أستاذنا الدكتور أحمد السمان . وكان يقطن في جناح تجاهي دولة الدكتور عزة النص ، كما كان يقطن غرفة بجانبني الأخ الصديق المهندس عبد الباسط الخطيب رائد بناء السدود في سورية يرحمه الله .

وقصة هذه المذكرات أنني كنت قد عدت دولة خالد العظم في مرضه الأخير يرحمه الله ، وبرفقتي العميد متقاعد مطيع السمان ، وكان مسجى في صالة فندق حجار بسوق الغرب بعاليه في لبنان ، فتمنى عليّ دولته تدوين الفترة بين الوحدة والإنفصال ، إذ كنت خير شاهد حي على وقائعها وأحداثها المعاشة . كذلك فقد نوه دولة خالد العظم يرحمه الله ، بأنني كأديب

وشاعر يمكن أن أصوغها في حلة قشبية من الأدب والنثر الفني المحبب ،
فوعده خيراً .

وبدأت أدون أحداث مذكراتي هذه . وفي إحدى ليالي شهر نيسان من
عام ١٩٦٥ م ، هبط علينا الأخ الصديق شهيد الصحافة صاحب جريدة
(الحياة) الأستاذ كامل مروة ، فطلب مني شيئاً للقراءة ، فاستحلفت إن أنا
أعطيته مذكراتي المخطوطة ألا يجتزئ منها شيئاً للنشر ، فأقسم على ذلك .
وفي صبيحة اليوم التالي نزل متأخراً إلى صالة الطعام ، وقال لي : لقد
أسهرتني مذكراتك الليل كله . ولعمري أنه لم يصغ مثلها يراع سياسي عربي
من قبل ، ثم قال : دعني أرى إن كان في الإمكان نشرها . لكنه عاد إليّ ليقول
إن الوقت غير مواتٍ لذلك ، ولكن عدني أنه إذا تيسرت الظروف بالأ يتوفر
على طباعتها ونشرها غيري ؟!

وصفوة القول إنني أهدي هذه المذكرات لرجال سورية الميامين ،
الذين صنعوا بكفاحهم معجزة الجلاء عن سورية ، فكوفئوا بأن شردهم ظلم
ذوي القربى في كل أفق ، وتحت كل سماء ؟!! .

الباب الأول

الفصل الأول

معركة الحرية

لقد كنا نشعر دوماً أننا نحن أبناء جيلٍ عاصرَ أخطرَ مراحلِ النشوء والتفاعل ، في بلد هو مكان الشغاف من القلب بالنسبة للمنطقة العربية ، فليس غريباً أن تصدر عنه بنصاعة وإشراق قصص البطولة والفداء ، وأن تعلق فيه شعارات الوحدة والإخاء ، وأن يحمل على متون الأحقاب إرث الأنفة والإباء من تاريخه البعيد ، وراثته القديم التليد . فقد فتحنا أعيننا على فجر ودّع فيه وطننا باللعة مستعمرأ حاول إمتصاصنا وتثريكتنا باسم العقيدة والدين ، إلى رحاب إنتدابٍ بسطَ على الشام سلطانه باسم الحضارة والتمددين . فما كان تعايشنا معه إلا نضالاً زخماً متصلاً ، ومحكاً لإيماننا بالصلة الوشيعة بين ماضي قوميتنا المشرف ، وواقع عزلتنا وفرقتنا البئيس . المؤسف ، فنشعر بمدى هواننا ، ونعبيء القوى ، ونستلهم آلام الحاضر لنعيد لبلادنا سيرة مجدها الغابر ، ونصلها بنسبها العريق كي تكون جديرة به ، قيمة باستعادته وإحيائه .

وقد انطلقت بعد الثورة السورية العارمة عام ١٩٢٥ أولى شرارات التحرير الوطني والوعي القومي من (مكتب عنبر) ، الذي كان مدرسة التجهيز الثانوية الرسمية في دمشق . وكنا لا نفوّت مناسبة من تاريخنا العربي القديم أو الحديث ، إلا أظهرنا فيها شعورنا ، وتداعينا إلى الإضراب والتظاهر .

وكانت دمشق بأسواقها التجارية وسائر مرافقها الحيوية تستقبل مسيراتنا الهادرة بالحماسة والتجاوب ، فتغلق أسواق مدحت باشا والبزورية وسوق الحميدية وسائر الأسواق المحيطة بها في قلب دمشق التجاري . ولما كان طريق الصالحية يتجاوب أو يتأثر بإضرابات الطلاب لأنه كان منطقة نفوذ أجنبية فرنسية . وكانت اجتماعاتنا العامة تعقد إما في المسجد الأموي أو في التكية السليمانية . وكنا كثيراً ما ننتخب لجاناً لإدارة الإضراب تنبثق عنها لجان مكثفة . ومع ذلك فإننا لا ننجو من التتبع والإعتقال ، إذ تتم علينا أعينٌ مدسوسة ، وشفاة مأجورة اختلطت بجموعنا ، ولو أنها كانت معزولة مرذولة . إذ كان يُعتبر خيانةً وطنيةً وبادرةً مُحِطَّةً مشينةً قبولُ عملٍ في (المصالح الخاصة) ، أو الإستخبارات الفرنسية ، أو حتى مجرد الانتساب إلى الكلية العسكرية أيام الإنتداب ، لأن ذلك كان يعتبر نوعاً من التعاون مع المستعمر المنتدب .

ومضت سورية العربية تقارع الإنتداب وتنازعه استقلالها وحريتها ، فجعلت مقامه فيها قلقاً غير محمود ولا مستقر ، حتى كان إضرابها المشهور عام ١٩٣٦ م . فضربت أروع أمثلة التضامن والتكافل ، إذ كان الموسرون المقتدرون ينفقون في أيام الإغلاق الطويلة على ذوي الحاجة والخاصة من صغار الباعة والعمال رقيق الحال ، الذين أضرب بهم الإضراب الطويل العنيد وبأسرهم !!

وكانت (الكتلة الوطنية) وراء تلك الأحداث . وهي تمثل تجمعاً وائتلافاً وطنياً ساهمت فيه على الطريقة التقليدية جميع القوى الوطنية والشعبية ، ولم يكن منظمةً حزبية بالمعنى الصحيح ، إلا أن الكتلة قادت بإخلاص ونجاح معركة النضال السلمي حتى انتهى الإضراب بإقرار سلطات الإنتداب الفرنسي بحق سورية في الحصول على نوع من الحكم الذاتي ، تضمنته معاهدة شوهاء مبتورة ، ولكنها اعتبرت آنذاك نصراً وطنياً . واستقبل في دمشق الوفد الذي

توصّل إليها في باريس استقبال القادة الظافرين ، وكان يوم عودته من أيام سورية المشهودة .

وكان المحتلّ غيرَ جادٍّ حتى فيما عاهد عليه ! ، فأخذ يُثير الفتن ويقيم العقبات أمام سورية المتطلعة للحرية والاستقلال الناجز ، كي يبرر استمرار بقائه فيها . فقامت اضطرابات في منطقة الجزيرة ، غزاها المستشارون الفرنسيون ، وحركات في جبل العرب وجبال العلويين . وأثيرت نعرات إقليمية شعبية ، وفتن طائفية ، اعتبرت فرنسا مبررات لتجميد المعاهدة وتعليقها ثم وأدّها ! .

وعادت سورية إلى نضالها الدائب المستمر ، فروّت دوحة الحرية بدماء ألوف الأضاحي من شهدائها . وقد حمل الطلاب في هذه المرحلة أيضاً وقرّ المعركة ونقلها . وكان الزعماء الوطنيون إذ يعتقلون في سجن المزرة بدمشق أو سجن الشرفة في حماه أو خان استامبول في حلب ، أو ينفون إلى جزيرة أرواد أو تدمر أو راشيا والميّه وميّه وغيرها من المعازل ، يزدادون حماسة وإيماناً ، إذ يروّون وراءهم شعباً لا ينام على جراحات الكرامة ، ولا ينفكّ يقارع في سبيل إشرافة فجر الحرية ، الذي ناضل الزعماء والقادة ليشهدوا بزوغه على أرض الوطن المجاهد المصابر !! .

وفاجأت الحرب العالمية الثانية سورية وهي في أوج نضالها ، وكان لا يمكن لها أن تقف قلبياً في صفوف مستعمرها ، إذ كانت تأمل إذا رجحت كفة دول المحور أن ترتخي قبضة الاستعمار الغربي الآخذة بخناقها ، لذلك كان السوريون يتتبعون بحماسة وأمل أخبار الانتصارات الألمانية التي كان ينقلها (يونس بحري) بالعربية من برلين ! .

وقد اجتاحت باريز جحافل هتلر الزاحفة ، فأصبح الفرنسيون في سورية في وضع حرج لا يחסدون عليه . إذ بُوعِدَ بينهم وبين أوطانهم وعُزلوا على أرضٍ عدوّة ، يُعتبرون عادين عليها ، دُخلَاء فيها !! .

ولكن الكرمَ والمروءة ، والنجدة العربية أثبت علينا أن نطعنهم من الخلف أو نكون مع الدهر حرباً عليهم ، رغم ضعفهم وانقسامهم إلى (فيشييين وديغوليين) . فأكرمنا وفادتهم ، وأحسنّا معاملتهم ، حتى آذنت الحرب بالانتهاء ، وتنفسّت فرنسا الصعداء ، فقرعوا في دمشق أجراس النصر ، وأقاموا زينات التحدي ، وسكر بعضٌ من جندهم ، وداسوا العلمَ السوري بأقدامهم ، فعَلَّتْهم بعض الجماهير بنعالها ، وبدأت الاحتكاكات والاستفزازات .

وانصرمت السنون ، ومضت الأيام ، فإذا بطلاب الأمس يصبحون معلمي الجبل ، وصدّرت التجهيز والثانويات وكلية الحقوق والكليات العسكرية أساتيد ومعلمين وضباطاً ومحامين وموجهين قوميين ، تعشقوا الحرية وتعهدوا معارك النضال القومي على مقاعد الدرس ، ومضوا في أداء رسالة التحرر ، ونشر الوعي القومي في شتى مراحل الحياة في سورية ، بعد انطلاقهم في ميادين العمل والبناء !! .

وكان أن وقع عليّ مع طائفة من المدرسين السوريين ، اختيار وزارة المعارف (عام ١٩٤٣ - ١٩٤٤ الدراسي) لتأسيس الثانوية الإكمالية في السويداء . بعد أن تراجع كثيرون وأحجموا عن ارتياد جبل العرب ، لأنهم يعلمون علم اليقين أن الجبل كان منطقة نفوذ فرنسية ، وأن الموظفين السوريين طالما اعتديّ عليهم وطرّدوا من الجبل بتحريض الفرنسيين وأشياعهم . ولكننا آمنا أن التدريس في الجبل كان في تلك المرحلة الحرجة من تاريخ النضال العربي السوري واجباً وطنياً لا يجوز النكوص أمامه أو التراجع عنه .

وكان الفرنسيون قد أسسوا لهم ركائز قوية في الجبل ، وكان يحكمه على المستوى العسكري القومندان (سارازان) ، وعلى المستوى المدني المحافظ (توفيق الأطرش) .

وكان لراهب فرنسي يدعى (الأب دوبونفيل) - مراقب التدريس الفرنسي - من المكانة والنفوذ أكثر مما للمحافظ . وكان مفتش التعليم العربي السوري حينذاك هو الأستاذ خلدون الكناني ؛ وكان كما هو معروف عنه ضخم الناصية عقلاً ، يحسب لكل أمر ألف حساب . لذلك فقد كان مسالماً ، يؤثر الإبقاء على علاقاته الودية مع آل الأطرش ، الأسرة الحاكمة ، ومع السلطة المحتلة ، حتى أنه حين وقع عليه اعتداء في النادي بالسويداء من قبل أحد أعوان الفرنسيين ، وأردنا أن نثور ونثار لكرامته التي اعتبرناها جزءاً من كرامة البلد الذي يمثلته ، تنازل عن حقه ورَجَّأنا إنهاء القضية عند هذا الحد .

وقد انتهزتُ فرصة غياب المفتش الكناني عن الجبل ، وأعددتُ محاضرةً عن (فلسفة القومية) ، ألقيتها في الصالة العليا للمدرسة الابتدائية في السويداء ، أمام حشد من رجالات جبل العرب وشبابه وطلابه ، وقد اندسّ بين الحضور موظفو وعيون المفوضية الفرنسية ! . وكان مدير المعارف في الجبل حينذاك يدعى سليمان نصار ، وهو درزي من أهل الجبل ، وكان رجلاً طيباً مسناً .

وأذكر من زملائي الأساتذة السوريين ، أحمد كروما ، وممدوح كيشي ، وأحمد سرية ، أما زملاؤنا من أساتذة الجبل فأذكر منهم توفيق أبو الفضل ، وجاد الله عز الدين الحلبي ، وسلامه عبيد ، وعيسى عصفور ، وسليم زين الدين ، ومحمود الجغامي . فأخذنا نذكّي في نفوس طلابنا روح الوطنية والتعلق بوطنهم الأم سورية وبالوطن العربي الكبير ، وبدأنا نحاول تغيير العقلية بتغيير الملابس المحلية ، ونلزم الطلاب بالزّي الموحد في المدرسة ، وفي الرياضة والكشفية .

وكان من نتيجة ذلك أن تظاهر طلابنا ذات يوم وأحاطوا بمدرسة البنات ، وكانت قد نقشت عليها بالجبس الملون صورة (النجمة الدرزية) التي جعلها الفرنسيون رمزاً وشعاراً للدولة الدرزية . فاقتلع الطلاب النجمة وأزالوها عن المبنى ! .

ومرّ المحافظ توفيق الأطرش بهم في هذه الأثناء . ولما أدرك ثورتهم ، ولمح غضبتهم الصادقة في عيونهم ما زاد على أن قال : (عافاكم الله وبورك فيكم) . إلا انه حين عاد إلى مكتبه في سراي الحكومة استدعى مدير المعارف وطلب إليه العمل على ردع الطلاب وقمعهم فاستدعى مدير شرطة الجبل النقيب (محمد أبو عسلي) ثم استدعاني وطلب إلي أن أخطب في الطلاب أمام سراي الحكومة وأطلب إليهم العودة إلى مدارسهم . فوقفت فيهم خطيباً وقلت : (أيها الطلاب الأبّاء ، والعرب الأشاوس ، مثلما كان يرجع أجدادكم قادة العرب من معارك النصر والفخار ، وهاماتهم مكللة بغبار النصر والمجد ، عودوا الآن إلى مدارسكم بعد أن أزلتم رمز العار والتجزئة من جبين سويدانكم العربية الشمّاء)؟! . فعاد الطلاب إلى المدرسة بحراسة جنود الشرطة ، الذين كان رئيسهم يعاوننا ضمناً ويتجاوب معنا قلبياً .

وجاءت فترة استلام سورية للصلاحيات ، فجعلنا منها مناسبة وطنية هيأنا لها المهرجانات الخطابية والحفلات المدرسية والشعبية ، وكنا نخطب في كل حفل، ونذكرّ القوم بأمجادهم ومعاركهم المشهورة مع الفرنسيين ، كمعركة المزرعة والمسيفرة وغيرها . وكان الرجال والنساء يعبرون عن نشوتهم الوطنية بإطلاق رصاص البنادق والمسدسات والأسلحة النارية ، التي يتجاوب صداها مدمماً نفاذاً في سماء السويداء ! .

وبلغت الحماسة بالطلاب أن تظاهروا ورجموا بالحجارة كلّ لافتة عليها كتابة فرنسية . فاضطر أصحابها لإزالتها أو طمس الكلمات الفرنسية فيها . وقد تأثر الفرنسيون ، واهتاجتهم روح التمرد الجديدة . إذ ظلوا سنين يعتبرون الجبل ابنهم البكر ، ومعقلاً منيعاً من معاقل نفوذهم ، فكيف يتأتى لحفنة من المدرسين أن يقوضوا في أيام ، ما قاموا ببنائه في مدى سنوات طوال ؟! . فبيتوا لنا الشر والوقية . وقادتهم تحرياتهم إلى حقيقة هي أنني كنت أنا بخاصة اللسان

المقوال، والروح المتقد، والفكر المدبر وراء كل هذه الموجة من الاضطرابات، التي تشير إلى أن التتبع الوطني والوعي القومي قد اتخذوا لدى الطلاب ردود فعل عنيفة. وقد أعقب ذلك مهاجمة طلابنا للمفوضية الفرنسية في السويداء ورجمها بالحجارة.

فدبر الفرنسيون وصنائعهم مؤامرة للاعتداء عليّ وقتلي. ولكنني التبتست عليهم ليلاً، فوقع الاعتداء على زميلي الأستاذ أحمد سرية، الذي كان قد استعار مني الدثار الكحلي الخاص بي، وخرجوه بدمائه. ولولا استغاثته لكانوا أجهزوا عليه!.

وقد بدأت نذر الثورة في السويداء منذ الساعات الأولى لصباح اليوم التالي تتجمع في الأفق. وعرف القاصي والداني بحادثة الاعتداء النذل على المدرس السوري.

واستدعينا نحن الأساتذة السوريين إلى سراي الحكومة، فقابلنا المحافظ الذي أخذ يعتذر ويستتكر الاعتداء الغادر. إلا أن قائد الدرك هائل الأطرش توجه إليّ بقوله: لقد كان هذا الاعتداء أولى بك من المعتدى عليه يا أستاذ. فأجبت: (أشكر إحساساتك)؟!.

وقد عرض علينا إخواننا من الموظفين السوريين حينذاك، وعلى رأسهم النائب العام الأستاذ إبراهيم أبو حيدر، أن نغادر جميعاً الجبل فشكرناهم واستبعدنا هذا الإجراء.

وبعد الظهر زلزلت الأرض زلزالها، وبدأت الثورة الزاحفة بصفوف من النساء يزغردن ويهزجن، تلاهن حملة الرشاشات التي كانت تتناوب مع زغاريد النساء في إضفاء جو من الحماسة والرغبة على المسيرة الشعبية الصاخبة! وهاجم الشعب سراي الحكومة، ولم يبقوا فيها على زجاج نافذة،

ودخلوها فألقيوا بالأثاث والأوراق من النوافذ وصبوا جام غضبتهم على ما تمثله دار الحكومة التي كانوا يحكمون منها باسم الفرنسيين ، وفي ظل حراهم ؟! .

وقد سارع المحافظ للتغطية بإرسال وفد إلى دمشق في طليعته قائد الدرك هايل الأطرش ، فنقل الأخبار مشوهة مضخمة إلى الحكومة السورية ، التي كان على رأسها حينذاك المغفور له الزعيم الوطني الكبير سعدالله الجابري . وأعلموه ان سوء تصرف الأساتذة السوريين وتدخلهم بالسياسة المحلية ، وإثارتهم للعصبيات العائلية أدت إلى مهاجمة سراي الحكومة ، وتمزيق العلم السوري .

فاستدعينا على عجل إلى دمشق ، واستقبلنا وزير المعارف حينذاك المرحوم (نصوحى البخاري) عاتباً ناقماً . ولكننا أفهمناه الأمر على حقيقته ، وأن كرامة سورية ممثلة بمدرسيها وموظفيها قد اعتدي عليها بشخص المدرس السوري أحمد سرية . فطلب الوزير إليّ أن أقابل رئيس مجلس الوزراء وأفهمه جليّة الأمر . وقد استقبلني المرحوم سعدالله الجابري ثائراً مزمجرأ ، ولكنني انتظرت حتى هدأت ثورته ، وبدأت أروي له الوقائع بهدوء ورباطة جأش ، حتى قام فعانقني ، وطلب إلى وزير المعارف إبلاغ محافظ الجبل بإصرار الحكومة السورية على إعادة الأساتذة المشكو منهم ، وإجراء تحقيق جدي عاجل، واعتقال المعتدين على المدرس السوري ومحرضيهم وإرسالهم مخفورين إلى دمشق .

وقد أرسلت سورية قوات من الدرك السوري إلى السويداء للمعاونة على توطيد الأمن . فعدنا إلى الجبل نستخفنا نشوة الظفر ، وكان الاستقبال الحماسي الرائع في الجبل لطلائع قوات الدرك السوري المسلحة أول لبنة في صرح انضمام جبل العرب مالياً وإدارياً إلى الوطن الأم سورية .

وقد انقضى العام الدراسي وعدنا إلى دمشق ، ولكننا خلفنا وراءنا جذورَ
الشعور الوطني التي تأصلت ، وشرارة الوعي القومي التي سرت بين الشباب
والطلاب . وقد تخرج من طلابنا في تلك الحقبة كل من : فهد الشاعر ومزید
الهندي ، وطلال أبو عساف ، وطلال أبو عسلي ، وغيرهم من الشباب الذين
لعبوا دورهم البارز في معركة التحرر الوطني ، والنضال القومي .

وعدنا إلى دمشق لنلتقي بأخوة لنا في الرسالة الوطنية والدعوة القومية ،
وكانوا قد انتظموا في صفوف الجيش منهم الشهداء الأبرار إحسان كم الماز ،
وعادل حضره ، وزهير وصفي الجابي ، وفهمي سلطان ، وبعضهم أحياء
كهشام السمان ، وبشير الطباع ، وقد توفي أخيراً إلى رحمة الله .

وقد طلبوا إلينا نظمَ أناشيد حماسية وطنية لتلحينها وتلقينها للجنود
السوريين في كتائب جيش الشرق ، التي كانت تعمل تحت إمرة الفرنسيين ،
والتي أصبحت فيما بعد نواة للجيش السوري .

وأخذ الشعور الوطني يتأجج ويزكو ، ولا تزيده مرارة التحدي إلا
استعاراً . فقد عاد الفرنسيون بعد تحرير بلادهم إلى سابق صلفهم ، وراودتهم
أحلام البقاء في سورية ، فندموا على التنازلات السطحية التي اضطرتهم إليها
ظروفهم الخاصة في بلادهم . فتنمَّروا للسوريين بعد الحرب ، وتكَّروا
لقضاياهم الوطنية ، فامتنعوا عن تسليم فرق الشرق في الجيش الفرنسي ، وهي
مكونة على الغالب من المتطوعين السوريين ، كما رفضوا تسليم الحكومة
السورية حق الإشراف على المصالح المشتركة والجمارك وغيرها من مرافق
الدولة الحيوية .

وبدأت تعبئة الشعور ، والاستعداد لمعركة غير متكافئة . وكانت هناك
معسكرات تطوع للشباب الجامعي والطلاب ، كما أن الملابس العسكرية كانت
توزع في قلعة دمشق بعد تسجيل أسماء وعناوين مستلميها . ورصفت أكياس

الرمل أمام سراي الحكومة والدوائر الرسمية . وكانت تحرس مبنى المجلس النيابي السوري كوكبة من الدرك السوري . إذ كان المجلس معقل الحرية والكرامة ، ورمز الوحدة الوطنية . فلا غرو إذا غدا محل نقمة المستعمرين الفرنسيين . لاسيما وأن مقره يقع في قلب منطقة النفوذ الفرنسية ، إذ يقابله مقر دار قيادة الأركان ومنزل القائد السفاح (أوليفاروجيه) ، كما يطل عليه من الجنوب والغرب مبنى نادي الضباط الفرنسي .

وفي مساء التاسع والعشرين من شهر أيار عام ١٩٤٥ م ، انطلقت الشرارة الأولى ، وبدأ ستار كثيف من القنابل والانفجارات والمقذوفات النارية يغطي سماء دمشق ، كما حلفت فوقها الطائرات تقذفها على غير هدى ، حتى انهزم سجن القلعة وفرّ منه السجناء والموقوفون .

وكان كل ما نملكه في المعركة إيمان شعب بحريته ، ونزوع وطن بأكمله إلى الموت في سبيل الاستقلال وغسل عار الذل والخنوع .

وقد حمل المجلس النيابي في تلك الليلة السوداء ثقل المعركة ، فهاجمه البرابرة القساة بالدبابات والمصفحات ، وواصلوا ضربه بضراوة وحقد محمود ، وقاومت حاميته الرمزية ، التي لم تكن مزودة إلا بالبنادق وبطلقات محدودة معدودة لها ، إذ لم يكن يتصور العقل ولا الخيال أن تبلغ بالمحتلين الاستهانة والحمق حد الهجوم على أقدس مقدسات البلد وهو حرم المجلس النيابي .

وقد سقط المجلس في يد القوات المهاجمة ، ورغم استسلام حاميته فقد أعمل جنود السنغال الفؤوس والحراش في أجساد رجال الحامية ، فاستشهد العشرات وعلى رأسهم قائد الحامية ؛ الضابط الشهيد طيب شربك ، والوكيل الشهيد برهان باش إمام ، الذي ظل يسير خطوات بقامته الرياضية الممشوقة بعد أن اجتثت رأسه ، ثم تداعى كالطود ليرتطم برخام المجلس المدمى ، وقد

سقط عشرات الشهداء في تلك المذبحة الوحشية التي كان صانعوها جنود السنغال العلوج ، بإمرة بعض الضباط الفرنسيين الموتورين .

كما أن قصر الرئاسة ، ودار الرئيس القوتلي ، وفندق الأوريان بالاس ، الذي كان يقطنه رئيس الحكومة المرحوم سعد الله الجابري ، وقصر المرحوم خالد العظم ، قد تعرضت لقصف جوي ، وهاجمت قوات أخرى دار الحكومة ومديرية الشرطة . وكذلك فقد أصلت القوات المرابطة في المستشفى العسكري الأحياء المقابلة له بنيران حامية ، وبقاذف محرقة ، فاندلعت الحرائق في أحياء ساروجة والشالة والبحصة . كما أحرق زقاق رامي . ولم يكن يسمح لرجال الإطفاء بالتدخل . فقد كان السفاح (أوليفاروجيه) قد صمم على أن يرى دمشق عروس الدهر ، وأغرق مدينة في التاريخ تحترق وتغدو طعمة للنيران ، ليستحم حقه الأكل ، ونقمته المسعورة في ظلال اللهب وبحر الأنين ، ويم الدمار والخراب .

وقد أباح أسواقها التجارية ومخازنها للناهبين المرتزقة من أجناده . ولم تتم دمشق في تلك الليلة ، ولا في الليالي التي تلتها . وكانت قذائف مدافع الهاون تصفر فوق الرؤوس ، وتتفجر في أطراف العاصمة ، وكادت دمشق تصبح أطلالاً ؟!

وقد جاء من أبلغ الرئيس القوتلي أن فرنسا تعطيه الإنذار الأخير ليسلم بمطالبها ، وكان على سرير المرض ، فقال كلمته الخالدة : (لا معاهدة ، ولا اتفاق ، ولا رجحان ، ولا مركز ممتاز لأحد في هذه البلاد . ووالله لن أعقد معاهدة مع فرنسا ولو ذبحوا أولادي أمامي على هذا السرير ، أنقلوني إلى ساحة المرجة لأموت كما يموت أبناء الشعب) ! .

وظلت النيران تشتعل في دمشق ثلاثة أيام بلياليها ، كانت خلالها رسالة الرئيس شكري القوتلي قد وصلت إلى ونستون تشرشل رئيس الوزارة

البريطانية، بواسطة فدائيين تسللوا من دمشق إلى بيروت ، وارسلت بوسائل خاصة إلى لندن. وثار الضمير العالمي ، ورأت بريطانيا أن فرنسا عاجزة عن إخضاع سورية بالقوة ، فطالب تشرشل إلى قيادة الجيش البريطاني التاسع أن تتدخل لوقف العدوان .

وتدخل الجيش البريطاني . ولكن العدوان الفرنسي دام أحد عشر شهراً بعد ذلك . وقيل يومئذ أن لهجة برقية الرئيس القوتلي كانت قاسية جداً .

وتقرر بعد ذلك انسحاب القوات الفرنسية من سورية ، فغادرت فلولها البلاد مشيعة باللعنة والأحقاد . وقد قتل وذبح كثيرون في طريق انسحابهم على الدروب غير النظامية إلى لبنان .

وتم جلاء آخر قطعات الاستعمار عن سورية ، في السادس عشر من نيسان عام ١٩٤٦ م ، فكان اليوم التالي هو عيد سورية القومي .

وهكذا فقد أبى القدر على سورية المجاهدة ، أن تستشرف فجر الحرية إلا بعد أن شيعت قوافل جديدة من الأضاحي انضمت إلى ركب الخالدين في عليين ، وسقت دوحة الحرية بدمائها التي ما جف لها فيض ، منذ أن وطئت أقدام الغزاة العلوج ثرى وطننا الحبيب .

وقد ظلت أطلال دارة المجلس النيابي مدة طويلة شاهداً قاطعاً بوحشية وبربرية الاستعمار الغاشم . واحتفظ حتى اليوم داخل المجلس النيابي السوري بهيكل مصغر لصورة العدوان على المجلس النيابي .



المرء ساهى الحناوى ؛ أأء ضباطنا الأشارس ، يأمطى جواءه فى أول اأءفال
بعيد الجلاء عن سورفة عام ١٩٤٦ م

الفصل الثاني

مقدمات الوحدة

كانت سورية ماتزال تتخبط في دوامة الانقلابات ، التي كان أولها إنقلاب حسني الزعيم ، فانقلاب سامي الحناوي البريء ، لإزالة أسباب الشكاوي المتوالية في عصور الطغيان ، والذي كان من نتيجته أن تنازل الجيش للسلطة المدنية ، فشكلت الجمعية التأسيسية برئاسة صاحب الفخامة الرئيس الجليل هاشم الأتاسي ، الذي تحمل أعباء الحكم . وكان آخرها إنقلاب العقيد أديب الشيشكلي ، ومحاولته فرض نظام الحزب الواحد ، وإقحام المواطنين في نطاق حزبه الموحد . ثم جرى توجيه الموظفين أمام المحاكم ليقسموا على عدم القيام بأي نشاط سياسي .

ومن جملة المهازل ؛ أن أستاذنا الكبير شاعر الشام ولغويها : محمد البزم رأيته أنا وصديقي المرحوم الدكتور إحسان الجوخدار يشخصُ إلى القصر العدلي بقصد أداء القسم ، فأخذنا بيده وأعناه على تقبل تصاريफ القدر .

ثم جرى وضع مشروع دستور للبلاد ، طُرِحَ لمناقشةٍ سورية علنية ، كان لا ينشر فيها إلا ما كان تقریظاً للدستور ، وإبرازاً لمحاسنه ومزاياه ، وترغيباً بمؤسساته .

وقد قفز الشيشكلي إلى رئاسة الوزارة ، وأجرى استفتاءً على مشروع الدستور الذي وَضَعَهُ ، انتقل بنتيجته إلى القصر الجمهوري ، وكان الرئيس العسكري الثاني للجمهورية السورية ، وحلَّ في قصر المهاجرين ، وهنا حكم كثيرون من المراقبين الثقة بأفول نجمه وقرب نهايته . وشكّل الشيشكلي حكومة

كان من بين أعضائها السادة : المرحوم الدكتور ظافر الرفاعي ، وأسعد محاسن، وعون الله الجابري ، وأسعد هارون ، وجورج شاهين ، وقد ظلت هذه الحكومة تمارس عملها مدة ستة أشهر ، وكان قد تم انتخاب مجلس نيابي قام بدوره بانتخاب الدكتور مأمون الكزبري رئيساً له . وقد خول بمقتضى دستور الشيشكلي سلطات رئيس الجمهورية في حال غيابه .

إلا أنه في ٢٥ شباط من عام ١٩٥٤ م أعلن مصطفى حمدون عصياناً عسكرياً في حلب . وكان السياسيون قد سبق أن اجتمعوا في مؤتمر حمص . وقد حاول الشيشكلي مقاومة العصيان وقمعه ، ولكنه خشي تمزق الجيش وقيام حرب أهلية ، فقرر الانسحاب من الحكم ومغادرة دمشق إلى لبنان .

وقد اجتازت البلاد فترة عصيبة ، تم فيها اعتصام عبدالحق شحادة ، وامتناع كثيرين من الضباط أمثال أمين النفوري ، وأحمد عبدالكريم ، وعبدالحميد السراج ، عن التسليم للاشتراكيين . حتى أصدر الدكتور مأمون الكزبري بوصفه رئيساً للجمهورية - بعد انسحاب الشيشكلي - بياناً أعلن فيه وضع الأمور بيد رجال السياسة . وكذلك فقد صدر بيان مماثل عن رئيس الأركان العامة شوكت شقير ، فعاد بموجب البيانين رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي إلى رئاسة الجمهورية لإتمام مدة رئاسته التي قطعها أديب الشيشكلي ، فشكلت حكومة المئة يوم برئاسة المرحوم صبري العسلي وأسندت وزارة الدفاع إلى معالي الأستاذ الدكتور معروف الدواليبي ، كان فيها البعثيون الاشتراكيون مسيطرين بسبب اتكائهم على الجيش ونفوذ ضباطهم فيه .

الجمهورية السورية

الجمعية التأسيسية

رقم

• ان الجمعية التأسيسية المجتمع في هذه الساعة التاريخية من حياة الشعب السوري ترى من واجبها ان تتقدم بالشكر والاحجاب لصاحب الفخامة الرئيس الجليل السيد هاشم الاتاسي الذي تحمل اعباء الحكم في ادق الظروف واحرجها ف سجل بذلك صفحة جديدة من صفحات حياته الوطنية التي عرفت بالجراة والاخلاص والتضحية .

وكذلك ترى الجمعية التأسيسية من واجبها تقديم مثل هذه التحية الى جهن الشعب الباسل وعلى رأسه عطفة اللواء السيد سامي الحطوي الذي قام بانقلابه البري الطاهر مستهدفا ازالة اسباب الشكاوى المتوالية من عمود الاستثمار والطغيان ، وتصحيح ما فسد من الاوضاع الدستورية قاطعا على نفسه العهد بالتمسك بمبادئ الجندية القوية الرفيعة وقصر مهمته العسكرية على الوقوف في وجه كل اعتداء على كيان الامة وسلامتها ، مسلما نفسه وجنود الوطن الى قيادة هـ الامة المتمثلة في هيئتها الشورية ،

وان هذا المجلس التأسيسي الذي اتى نتيجة انتخاب حر لم تعرف البلاد له مثيلا منذ ان وجدت فيها الحياة النيابية ، ونتيجة لمثل هذه الروح النبيلة المجردة ، يعرب لهم جميعا عن اسى تحيات الاحجاب والتقدير والشكر .

دمشق ١٩٤٩/١٢/١١

حضرة صاحب القفامة السيد هاشم الاتاسي
رئيس مجلس الوزراء المعظم

سدي صاحب القفامة

لقد كان للوقوف العليل الذي وقفوه لقاكم رجال حكومتكم اعظم الاثر في اعادة البلاد الى
الاستقرار المنشود والحيادة الدسيرة فلا سمعني اراه هذا الا ان ارجي لقاكم باسم الجيش
والامة عبارات الشكر والتقدير .

بالقافة الرئيس

لقد مر على البلاد احدات وهزات كادت تطيح باسقلالها وسادتها ولكن وطنية رجال الجيش
واخلاص افراد الامة قد كاط الدرع الحصين فصا ا سقلال البلاد واعادا الحكم الدسيرة النيابي
اليها في فترة قصيرة بحمد الله . حتى صبت للرأي العالمي العام ان الجمهورية السورية الفتية بلد
جدير باسقلاله حصص على اقرار الهدوء والامن في هذه البقعة من ارجاء الشرق الاوسط .

ولقد كان للجهود المشكورة التي بذلتها حكومتكم ولقاكم خاصة اعنام الاثر في اعادة الطائفة
والقعة الى القوس لما هضمون به جميعا من طاض شريك وطم وطمحية .

وانني لانتهد ارضه انعقاد اولى جلسات المجلس التأسيسي لارجه قباي القلبية / واجبا منهم
العمل لخدمة هذا الوطن والحفاظ على اسقلاله وكيانه الجمهوري .

هذا وتقبلوا ياسدي صاحب القفامة شكرى العميق وتقديرى وكافة افراد الجيش وقوا دوما باخلاص
واخواني لشخصكم المحبوب اهدكم الله بالفترة واخذ بيدكم للسير قدما بالبلاد لافجاح مصادكم الاسمي
في معارج العزة والسود .

المخلص :



خطاب رئيس الأركان العامة (سامي الحناوي) إلى صاحب القفامة السيد الرئيس هاشم
الاتاسي في ١٩٤٩/١٢/١١ م ، بمناسبة انعقاد اولى جلسات المجلس التأسيسي



دولة الرئيس اللواء سامي الحناوي ، صاحب الإنقلاب الثاني
وعلى يساره العقيد أديب الشيشكلي ، صاحب نظرية
فرض نظام الحزب الواحد ؛ حزب التحرير



وزير الدفاع اللواء عبدالله عطفة وعلى يساره رئيس الأركان العامة
اللواء سامي الحناوي زعيم الانقلاب الثاني



رئيس الوزراء السيد صبري العسلي



فخامة رئيس الجمهورية السورية السيد هاشم الأتاسي وإلى يمينه وزير الدفاع
الأستاذ الدكتور محمد معروف الدواليبي وإلى يمينه اللواء شوكت شقير
رئيس الأركان العامة وذلك بعد عودته إلى رئاسة الجمهورية
لإتمام مدة رئاسته التي قطعها أديب الشيشكلي



وزير الدفاع الأستاذ الدكتور محمد معروف الدواليبي وإلى يساره
رئيس الأركان العامة شوكت شقير بمناسبة الاحتفال بعيد جلاء الفرنسيين
عن سورية في ١٧ نيسان عام ١٩٤٥ م

وقد تبدى كره العسكريين للمدنيين ، واستخفافهم بهم في ذلك الإزدواج في الحكم الذي جمع كتلة أمين النفوري وعبد الحميد السراج وأحمد عبدالكريم بكتلة مصطفى حمدون وعبدالغني قنوت : فكانوا رغم خلافهم الداخلي متفقين مجتمعين ضد الحكومة المدنية .

وقد قامت انتخابات حرة عام ١٩٥٤ م شهد لها المراقبون بالحيدة والوعي، كان من نتيجتها إعادة انتخاب المرحوم شكري القوتلي رئيساً للجمهورية السورية ، ووصول خالد بكداش زعيم الحزب الشيوعي السوري لأول مرة إلى سدة المجلس النيابي كردة فعل للسياسة الأمريكية في فلسطين والشرق العربي .

وقد أنهك الإزدواج في الحكم سورية . وتم اغتيال العقيد عدنان المالكي يرحمه الله ، وبدأ التعثر والتخبط في سياسة سورية الداخلية والخارجية ، واتهمت بانجرافها نحو المعسكر الشيوعي ، استناداً لدلالات كثيرة منها : تمثيل الشيوعيين بشخص خالد بكداش في المجلس النيابي السوري ، وتولي يساري آخر هو عفيف البزري رئاسة الأركان ، وتظاهر خالد العظم بالميل إلى الكتلة الشرقية ، حتى لقب بالمليونير الأحمر . وقد أضيفت إلى ذلك الاتفاقيات الاقتصادية والصفقات العسكرية التي تمت مع الاتحاد السوفيتي ، وتبادل الزيارات والوفود مع دول الكتلة الشرقية ، كل ذلك جعل الغرب والولايات المتحدة تتحرك سريعاً للعمل . فتحرشت إسرائيل بحدودنا الجنوبية ، كما قامت تركيا بتحركات على حدودنا الشمالية جرى تضخيمها ، والمغالاة المزرية في رفعها إلى المحافل الدولية . كما قام المسؤولون وعلى رأسهم أعضاء الحكومة، ورئيس الأركان بحركات مسرحية ، ترمي إلى حفر الخنادق في حرسنا بضواحي دمشق الشرقية ، كما رصفت أكياس الرمل في منعطفات دمشق ، ووزع السلاح على المقاومة الشعبية ، التي كان جل أفرادها من الشيوعيين واليساريين .

وكان التقارب قد بدأ منذ أمد بعيد بين الضباط ورؤساء الشعب في الأركان السورية ، وبين الضباط الحاكمين في مصر ، ولعب السفير المصري محمود رياض والملحق العسكري في السفارة عبدالمحسن أبو النور دوراً أساسياً في هذا التقارب .

وكانت حوادث العدوان الثلاثي على مصر وبورسعيد في أواخر شهر تشرين الأول عام ١٩٥٦ م من أهم أسباب الانجذاب والتعاطف بين البلدين . فقد عبأنا قوانا ، واستتفرنا جيشنا ، وقام شيبنا وشبابنا بالتدريب على حمل السلاح في الساحات العامة ، وارتفعت حماسة شعبنا إلى مستوى المعركة . وكنا ننتظر إشارة الإنطلاق بكل طاقاتنا المعبأة ، (وتم نسف أنابيب النفط من قبلنا) . وقد أدى ذلك إلى تعطل مئات العمال ، وخسارة سورية أكثر من ربع مليون ليرة سورية يومياً .

وقد ألزمت شركة نفط العراق بصرف أجور حوالي ألفي عامل لا عمل لهم كأنهم في إجازة بكامل الأجرة . واستمرت الشركة على دفع أجور هؤلاء العمال أو الباقين منهم !..

وبعثت الحكومة المصرية حينذاك (بشيك) قيمته مئة ألف جنيه كمساهمة في التخفيف من أزمة عمال شركة نفط العراق ، ردت نقابتهم شاكرة بعد أن أثبت أن تتقاضى ثمناً لشعورها القومي ، طالبة أن يصرف المبلغ على منكوبي العدوان في بورسعيد .

وقد بدأ التدخل المصري في سياسة سورية بشكل جدي منذ إنشاء القيادة العسكرية المشتركة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٥ م وإرسال خمسة آلاف جندي مصري إلى اللاذقية .

الفصل الثالث

سورية في حرم الوحدة

كانت الأحداث تتّرى في بلادِي ، وتصاريف القدر آخذ بعضها برقاب بعض ، وكل ما في الأجواء ينبئ بأن حادثاً جليلاً قادمٌ إلينا على أجنحة التاريخ ، من شأنه تقرير مصير البلاد والعباد إلى أجل غير معلوم ؟!

فقد تم تبادل الوفود بين قطريّ البلدين المرشحين للتلاقي ، وأهم هذه الوفود ؛ وفد مجلس الأمة المصري برئاسة أنور السادات ، الذي كان يقول بمفهوم الاتحاد . وقد روى لنا السيد عبدالغني قنوت أثناء دعوة رسمية كانت تضمّننا بنادي الشرق بصفتنا نواباً في المجلس النيابي ، قال : حين ذهبنا في الطائرة إلى القاهرة ، وكنا مجموعة من كتل الضباط المتناحرة في الأركان لنعرض على عبدالناصر توحيد القطرين ؛ السوري والمصري ، لم يكن واحداً منا يدرك الفرق بين مفهوميّ الوحدة والاتحاد . وكان الأمر المرتجل خليقاً بالاتحاد ، إذ لم تتم دراسة اللقاء ولا تصور أبعاده أو نتائجه على المؤسسات الدستورية القائمة في كل من البلدين .

وهذه كانت أكبر خطيئة من أخطاء الوحدة ، التي أضافوا إليها من بعد نعت الإندماجية ، إذ كانت وحدة حكام في القمة ، لا وحدة شعوب في القاعدة ، أو كما قيل إنها وحدة معلقة على جسر جوي ! .



في ندوة المجلس النيابي وإلى يميني الأستاذ الدكتور عدنان القزالي متحدثاً

كانت قوى خفية تدفع بالأمور في هذا الاتجاه ، حتى كان يوم الثاني عشر من شهر رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق لأول شباط سنة ١٩٥٨ م ، إذ اجتمع فخامة الرئيس شكري القوتلي يرحمه الله ، رئيس الجمهورية السورية والرئيس جمال عبدالناصر رئيس جمهورية مصر ، بممثلي جمهوريتي سورية ومصر ، السادة: صبري العسلي ، عبداللطيف البغدادي ، خالد العظم ، زكريا محي الدين ، حامد الخوجا ، أنور السادات ، فاخر الكيالي ، مأمون الكزبري ، حسين الشافعي ، أسعد هارون ، المشير عبدالحكيم عامر ، صلاح الدين البيطار ، كمال الدين حسين ، خليل كلاس ، نورالدين طراف ، صالح عقيل ، فتحي رضوان ، اللواء عفيف البزري ، محمود فوزي ، كمال رمزي استينو ، علي صبري ، عبدالرحمن العظم ، محمود رياض وهاني السباعي .

وكانت غاية هذا الاجتماع - كما قيل - هي التداول في الإجراءات النهائية لتحقيق إرادة الشعب العربي ، ولتنفيذ ما نص عليه دستور الجمهوريتين من أن شعب كل منهما هو جزء من الأمة العربية .

لذلك ، تم التذاكر فيما قرره كل من مجلس الأمة المصري ، ومجلس النواب السوري ، من الموافقة الإجماعية على قيام الوحدة بين البلدين ، كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة . وانتهوا إلى أن هذه الوحدة التي هي ثمرة القومية العربية هي طريق العرب إلى الحرية والسيادة . لذلك ، فإن من واجبهم الخروج بهذه الوحدة من نطاق الأمانى إلى حيّز التنفيذ .

ولذلك ، يعلن المجتمعون إيمانهم التام ، واتفاقهم الكامل ، وثقتهم العميقة ، في وجوب توحيد سورية ومصر في دولة واحدة اسمها (الجمهورية العربية المتحدة) . كما اتَّفَق على أن يكون نظام الحكم في دولة الوحدة ديمقراطياً رئاسياً: يتولى فيه السلطة التنفيذية رئيس الدولة ، يعاونه وزراء يُعيّنهم ويكونون مسؤولين أمامه .

كما يتولى السلطة التشريعية ، مجلس تشريعي واحد . ويكون لهذه الجمهورية علم واحد ، وجيش واحد ، في وحدة يتساوى فيها أبنائها في الحقوق والواجبات .

وسيتقدم كل من الرئيسين القوتلي وعبدالناصر ببيان إلى الشعب يُلقى أمام مجلس النواب السوري ، ومجلس الأمة المصري في يوم الأربعاء ١٦ من رجب سنة ١٣٧٧ هـ الموافق لـ ٥ شباط سنة ١٩٥٨ م ، ببسطان فيه ما انتهى إليه هذا الاجتماع من قرارات ، ويشرحان أسس الوحدة التي تقوم عليها الجمهورية العربية المتحدة ، كما يدعى الشعب إلى استفتاء خلال ثلاثين يوماً ، على أسس الوحدة وشخص رئيس الجمهورية .

ويعلم المجتمعون هنا أن باب الوحدة مفتوح لكل بلد عربي يريد أن يشترك فيها بوحدة أو اتحاد .

وفي يوم ٥ شباط سنة ١٩٥٨ م ألقى الرئيس القوتلي في مجلس النواب السوري كلمة قومية جامعة جاء فيها :

لقد تم لقاءنا القومي من جديد مع مصر الثورة ، فكان لقاءً أخوياً صادقاً على صعيد المبادئ القومية السامية ، وعلى أسس صريحة من سياسة دولية مستوحاة من مصلحتنا القومية العليا ، ومن حرصنا على صيانة معنى السيادة بكل جماله وجلاله .

وبين الرئيس القوتلي لنواب المجلس المبادئ التي سيقوم عليها بناء الجمهورية العربية المتحدة وهي :

١ - الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، شعبها جزء من الأمة العربية .

٢ - تتكون الجمهورية العربية المتحدة من إقليمين هما : مصر وسورية . ويكون لكل إقليم مجلس تنفيذي يرأسه رئيس يعين

- بقرار من رئيس الجمهورية .
- ٣ - الحريات العامة مكفولة في حدود القانون .
- ٤ - الانتخاب العام حق للمواطنين ، ومساهماتهم في الحياة العامة واجب وطني .
- ٥ - يتولى السلطة التشريعية مجلس الأمة ، ويشترط أن يكون نصف الأعضاء على الأقل من بين أعضاء مجلس النواب السوري ومجلس الأمة المصري .
- ٦ - يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية .
- ٧ - الملكية الخاصة مصونة .
- ٨ - إنشاء الضرائب العامة ، أو تعديلها أو إلغاؤها لا يكون إلا بقانون .
- ٩ - كل ما قرره الشرائع المعمول بها في سورية ومصر يبقى ساري المفعول ، وكذلك الاتفاقات والمعاهدات الدولية .
- ١٠ - يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية .
- ١١ - تتخذ الإجراءات لوضع الدستور الدائم للجمهورية العربية المتحدة .
- ثم قام الرئيس القوتلي بترشيح جمال عبدالناصر لرئاسة الجمهورية .
- ثم قام مجلس النواب السوري في ٥ شباط ١٩٥٨ م بإقرار أسس الوحدة .

بعد ذلك قام الرئيس جمال عبدالناصر خطيباً في مجلس الأمة المصري
يوم ٥ شباط ١٩٥٨ م .

وبعد ديباجة طويلة أعلن قيام الوحدة على نفس الأسس المبينة آنفاً ، وأنه
سيتم الاستفتاء على قيام الوحدة وعلى تسمية رئيس الجمهورية في ٢١ شباط
١٩٥٨ م .

ثم صدر قرار مجلس الأمة المصري بتاريخ ٥ شباط ١٩٥٨ م بعد
خطاب الرئيس .

وقد تم الاستفتاء في حينه يوم ٢١ شباط ، وأذاع السيد زكريا محي الدين
وزير الداخلية نتائجه في ٢٢ شباط ١٩٥٨ م ، فكانت النسبة المئوية لنتيجة
الاستفتاء ٩٩٪ .

هذا ما كان يجري على المستويات الرسمية العليا ، أما كيف كانت تتم
الأمر في الواقع اليومي المعاش في سورية ، فقد كانت لجنة موظفي الدولة في
سورية ، التي كنت رأسها ، قد توجت نضالها وإضراباتهما ومساعدتها الحثيثة
بمشروع قانون الحصانة المانعة من التسريح التعسفي لموظفي الدولة . وكان أن
أدرج مشروع قانون الحصانة على رأس مواد جدول أعمال مجلس النواب
السوري الذي كان يرأسه أكرم الحوراني ، إلا أنه حين انتهت أعمال المجلس
إلى بند مشروع قانون الحصانة ، حدّق رئيس المجلس أكرم الحوراني بساعته
وأعلن اختتام الجلسة ! .

ثم ما لبث بعد تلك الجلسة أن قرر عدم دعوة المجلس إلى الانعقاد . وقد
راجعت لجنة الموظفين في مكتبه بالمجلس ، وطلبت إليه معاودة دعوة المجلس
ليتمكن من إقرار مشروع الحصانة . فامتنع وقال : (لقد أعلنت الوحدة في
مصر ولا يليق بنا الاستمرار في ممارسة عملنا التشريعي) ! . رغم أن
الاستفتاء على الوحدة لم يكن قد تم بعد . وقد أجابته اللجنة وكنت الناطق

باسمها: (إن مجلس الأمة في مصر في حالة انعقاد حتى الآن !) فقال : ذلك أن لديهم مبرراتهم للاستمرار ، وذلك لتصديق اتفاقية التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي . وانتهى الأمر بأن حصلنا على وعد بأن يقدم مشروع قانون الحصانة في رأس قائمة مشاريع القوانين الجاهزة التي يوصي المجلس الرئيس الجديد بإصدارها .

وقد كان لمخاوف الموظفين في سورية ما يبررها ، فقد سبق أن ظهرت أجهزة الدولة في العهود الماضية من الحزبية والمتحزبين ، فكان من المتوقع أن يلجأ العهد الجديد إلى حملات التسريح لإفساح المجال أمام الأنصار والمنتسبين الحزبيين .

وقد بدى عهد الوحدة بمهرجانات تحريض كانت تتخذ فيها مقررات ينصب معظمها على وجوب تطهير أجهزة الدولة من الشيوعيين والرجعيين وأعداء الوحدة ، إذ لم يكن بعد قاموس التهاجي السياسي قد تضمن نعت الانفصاليين أو الاستقلاليين .

وقد نشرت أخيراً المذكرات السياسية لأكرم الحوراني ، فتم فيها تحريف وتزييف حقائق التاريخ . إذ أن التاريخ بالنسبة لأكرم الحوراني كان فعلاً انتقائياً ، ولم يكن أمانة علمية حتمية . فهو يثبت منه المواتي ويسقط المنافي . ولم يسبق لمذكرات سياسية أن أثارت جدلاً وأصداء متباينة مثل مذكرات (الثلج والنار) لأكرم الحوراني . وكان أبرز هذه الانتقادات قصيدة أمجد إمام من كندا المنشورة في العدد ٦٩٢١ من صحيفة (الشرق الأوسط) بتاريخ ١٩٩٧/١١/٩ م والتي كان عنوانها (إنقلاب ضد الأصفهاني) ومما جاء فيها :

يا أكرم الحوراني

يطيح بالأصفهاني ؟

قلدت نهج الأغاني

فهل نويت انقلاباً

لكي تصير أديبا
 (الثلج والنار) لغو
 ما قلته فيه أضفى
 دكرتني (ببوكاسا)
 (أنا الذي) لا سواه
 صنعت تاريخ قومي
 خانوا جميعاً (ووحدي)
 الأرض تبرم حولي
 أنا وقفت وحيدا
 أيام (حسني ^(١)) وحسني
 شخص سفيه يؤدي
 دعوتيه لانقلاب
 قمنا إليه كلانا
 ركبتيه في طريقي
 فكان بغلا شموسا
 كررت سعي مرارا
 حتى وجدت (جمالا)
 حلمت أنني سأحظى
 وبالفراطين أيضا
 بفضله ، لا بفضلي
 لعبت دوري عليه
 فلم أنل أي أجر

يدعى (بديع الزمان)
 يليق بالنسوان
 عليك ثوب الأناني
 المهووس بالصولجان
 يلوب في الميدان
 وحدي بطول لساني
 صمدت كالديدبان
 أنتمما تتكران ؟
 في خندق الطغيان
 أواه لـو تعلمان
 دور النساء (...)
 وقيل أيضاً دعاني
 حرصاً على الأوطان
 لسدة السلطان
 عن ظهره ألقاني
 للفضوز بالطيأسان
 هذا الحسام اليماني
 بالشحم من لبنان
 والنيل والليطاني
 فأنتمما تفهماني
 بمنتهى الإقتان
 بل زادني ، فازدراني

(١) والمقصود بذلك الزعيم حسني الزعيم .

والحق قد أعماني	فقميت للثأر فوراً
لهدم ذاك الكيان	بذلت جهداً كبيراً
بهمة الزعران	حتى جئيت انفصلاً
بقيت منه أعاني	جمال مات ولكن
عليه في جثمانني	ومت أيضاً وحقدي
عما احتواه جناني !!	مذكراتي دليل
وسمعتي ومكاني	يهمني أمر نفسي
جداً على الإنسان !	قول الحقيقة صعب

وأخذ الحاكمون يصنفون المواطنين ، ويوزعون النعوت عليهم ، فمن لم يكن منهم فهو عليهم . وبدأت مساوماتهم للموظفين والعمال ، وكان السراج متجاوباً معهم منذاً لأغراضهم . أما العمال فلم يكونوا جد مستبشرين بالوحدة، فقد بلغ عمال سورية مستوى راقياً بين عمال المنطقة العربية ، كما أنهم تمتعوا بحريات نقابية لم تفتت عليها أكثر العهود فردية وتسلطاً في سورية .

زد على ذلك أن حققهم في الإضراب المشروع كان مصوناً في قانون العمل رقم (٢٧٩) الصادر في ١١ حزيران عام ١٩٤٦ م .

أما مستوى الضمانات العامة والخدمات العمالية والاجتماعية المقدمة للعمال ، فقد كان مقبولاً ومتناسباً مع ما تنشده سورية من ديمقراطية وعدالة اجتماعية . وقد خلت الحركة العمالية في سورية - على مستوى الاتحاد العام - من العناصر الحزبية المتطرفة . وكان المرحوم صبحي الخطيب ، رائد الحركة العمالية في سورية ومؤسس أول نقابة لمنسوجات التريكو الوطنية عام ١٩٢٥ ، يرأس اتحاد نقابات العمال منذ زمن بعيد ، وقد عرف بعدم التزامه أو انتمائه لأي حزب سياسي . وقد ركز المسؤولون في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

بعد الوحدة هجومهم على رئيس الاتحاد ، وأقاموا ضده عناصر بلغت مستوى الاتحاد العام ، منها خالد الحكيم ونذير النابلسي في نقابة النقل البري بدمشق ، وعلي تلجبيني في نقابة النسيج الآلي بحلب ، وصلاح زنزل في نقابة مشتقات البناء في حماه . وما لبثوا أن أطاحوا به وأحالوه إلى القضاء بتهمة استغلال أموال الاتحاد وتبديد مخصصاته . وقد توفي المرحوم صبحي الخطيب وانتقل إلى رحمة الله عام ١٩٦٢ م ولم يدنه القضاء ولا صدر بحقه أي حكم يؤيد ما اتهم به وأشيع عنه .

وانتقلت الاشتراكيون الحورانيون إلى جهاز وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أن سلمت إلى المقدم مصطفى حمدون ، وبدأوا يحاولون أن يجعلوا منها فرعاً من فروع الحزب ، فكان أنصارهم يساومون حتى (الآذنين) ليقسموا يمين الولاء للحزب ، وليستخدموا في التجسس على العناصر الحيدانية الحرة بين موظفي الوزارة .

وكان قد صدر الملاك الجديد للوزارة فتسلط الاشتراكيون على مديريات العمل الإقليمية في جميع المحافظات وبدأوا تعيينات استثنائية جريئة ، استهتروا فيها بمبدأ تكافؤ الفرص والقواعد الإدارية المرعية الإجراء في سورية .

وكان الوزراء يملكون حق التعيين والتسريح في الحلقتين الثانية والثالثة ، حتى ضجت أجهزة الدولة من التسريحات التعسفية الانتقامية ، فاشتد أخيراً لتسريح أي موظف مهما بلغت مرتبته صدور قرار جمهوري ، وجرى الوزراء من صلاحية الفصل والتسريح .

وكنا نقدم النصح للمسؤولين في الوزارة محاولين إثراءهم عن هذا الاتجاه الهدام الذي ينعكس أثره المنافي على الوحدة . وقد بلغ من الاستهتار بالقيم ، والتجاوز على القوانين والأعراف الإدارية ، أن

صرح مصطفى حمدون أنه لا يؤمن بالعرقية والاختصاص في ميدان العمل الإداري ، فالتمرين والممارسة كفيلة بأن تكسب الخبرة كل مستجد في العمل الإداري بجميع مستوياته ، واستناداً لهذه النظرية فقد رشح لتمثيل عمال سورية في دورة حزيران عام ١٩٥٨ م في مؤتمر العمل الدولي بجنيف ، النقابي صلاح زنزول الذي كان شبه أُمي في لغته الأصلية ناهيك بلغات العمل الرسمية في المؤتمر الدولي . وكان وجوده كممثل أصيل في وفد الجمهورية العربية المتحدة الأول بعد قيام الوحدة فضيحة قومية ودولية ، ومهزلة - ليس فقط أمام مصر شريكتنا في الوحدة - بل أمام ممثلي الدول العربية والأجنبية أيضاً .

وبدأت العناصر الفنية الحيادية في وزارة العمل تشعر بالوحشة والغربة ، فقد أسست الوزارة ورافقت نشوءها منذ كانت مديرية العمل ملحقة بوزارة الاقتصاد ثم بوزارة الصحة والشؤون الاجتماعية ، وأفنت فيها ريق شبابها وخلاصة عمرها . وكان على رأس العناصر التي تصدت للنقمة والتحدي المغفور له الدكتور إحسان الجوخدار مدير العمل والشؤون الاجتماعية حينذاك ، فقد عدت وإياه بعد حضور المؤتمر الدولي في سويسرا في تموز عام ١٩٥٨ م ، لنجد أن ملاك الوزارة قد وزعت المناصب الحساسة المهمة فيه على عناصر تافهة ملتزمة ، منها عناصر حزبية ، أو مطايا لينة منفذة لإرادة الحكام ، دون أصالة في الفكر ولا إخلاص في العمل ، ولا شعور بالكرامة ، ولا غيره على مصير الوحدة.

وقد علمت بعد ذلك ، أن إلحاحي في مطالبة السيد أكرم الحوراني نائب رئيس الجمهورية آنذاك ، مع إخواني في لجنة الموظفين بإعادة الحصانة قد أزعج المسؤولين ، كما أن مساندتي للدكتور إحسان الجوخدار ، الذي كنا نعتبره مثلاً للنبل والحيدة والإخلاص في العمل ، قد رشحتني معه لنقمة الحورانيين

وبالتالي فقد اقترح على القاهرة تسريحنا ! . والعجيب أن القاهرة لم تستجب لاقتراح تسريحنا ، إذ شعرت بخطة السيد أكرم الحوراني في العمل على (تشريك) أجهزة الدولة وتمهيد الطريق لحكمه المباشر في سورية . فلم تعد تسايهه وجماعته المتطرفة في حقدهم الذي كان موجهاً ضد كل ذي نعمة مادية أو معنوية .

ولذلك فإن السيد مصطفى حمدون وجد نفسه أمام احتمالين ، فإما أن يبقى الوزارة بلا أمين عام أو أن يقترح تثبيت الدكتور إحسان الجوخدار في منصب الأمين العام وهذا ما اضطر للجوء إليه .

وفي هذه الأثناء جرى تعديل الوزارة في سورية فكان ، نصيب وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أيضاً ، مقدم مدرعات آخر هو السيد عبدالغني قنوت الضابط الذي تظاهر في البداية بتخلله من أي التزام حزبي . وقد زاره الوزير السابق مصطفى حمون ، وسلمه قائمة سوداء بأسماء الموظفين الذين لا يتعاونون مع الحزب ويتحدون مخططه في الهيمنة على النقابات .

وقد صرح الوزير الجديد للتعطية بأنه للجميع لا يفرق بين الموظفين إلا بما يقدمونه من عمل وإنتاج . وقد استفتانا في موضوع تدخله في انتخابات نقابة عمال الشركة الخماسية وفرض مثني منتسب حزبي على النقابة بقرار منه ، فأوضحنا له مخالفة هذا التدبير لأحكام قانون العمل ، وإمكان الطعن فيه بسوء استعمال السلطة ، فركب رأسه وأصدر القرار الذي طعن فيه النقابيون المعنيون في الخماسية ، ففسخ من قبل مجلس الدولة ، وغضب الوزير فصرح بأنه سوف (يمسح) بالحكم وبالقانون ! .

وكان الموظفون والمستخدمون وكل عناصر الوزارة قد ألفوا أيام نعمى الوزير ويؤسه ، فكان إذا غضب ، علا صوته فملاً الوزارة هديرًا يقذف فيه من أثار غضبه بأقذع الشتائم والسباب ، ولم يكن يحتمل معارضة ولا نقداً ، فكان

ضيق الصدر ، نزقاً غضوباً ، جريئاً على الكرامات جرأته على القوانين والحرمات. ولو أنه لا يخلو من بعض الطيبة الضائعة في قرارة غضبه ، بحيث لا تؤثر في إصلاح ما تجترحه طبيعته الهيجانية ، وخلقه النزق الغضوب .

وقد عمد في بداية عهده بالوزارة إلى حشر الموظفين المغضوب عليهم - وكنت في طليعتهم - في غرفة واحدة ، لا تحال إلى قاطنيتها معاملة إلا لماماً ، ولا يتسلمون مسؤولية أو يطلعون على أي إجراء أو تدبير تتخذه الوزارة ، كأنهم مطعون في أمانتهم المسلكية ، فلا يتصل بعلمهم سر ، ولا يدرون من أمور الوزارة إلا بما يترشح إليهم من زملائهم الذين تحاشوا زيارتهم تجنباً لغضبة الوزير ، وخوفاً من أن يحشروا مع المغضوب عليهم في متحف العزل الإداري . وقد ورد في تقارير المباحث حينذاك أن المكتب الذي كنت نواته والذي حشر فيه الموظفون الأحرار الحياديون في الوزارة قد سمي (جزيرة أرواد) .

ولكن الاشتراكيين لم يكتفوا بالعزل والتجميد يطبقونها على الموظفين ، فقد أصدر الوزير عبدالغني قنوت قراراً فوض به أحد المدراء في الوزارة بصلاحيات الأمين العام ، متجاوزاً فيه المقصد الذي شرع من أجله التفويض ، وهو شغور منصب الأمين العام أو غيابه في أحد الأوضاع القانونية .

وكانت دمشق تتحدث عن هذه المخالفات وتأسف للحالة التي تردى إليها الحكم .

وقد كان الوزير عبدالغني قنوت يعاتب بعض الموظفين ويسلقهم بالسنة حداد لمجرد أنه ترامى إليه أن أحدهم كان جالساً في أحد المقاهي يستغيبه ، فيقسم الموظف بأنه في حياته لم يدخل مقهى ولا جلس في منتدى عام .

وقد اتفق أن لقي الوزير - وكان في مجلس أنس - أحد الموظفين المغضوب عليهم يشرب في حانة ، فربت على ظهره قائلاً : (لقد علمت الآن

فقط بأنك قبضاي !!) وأحسن معاملته فيما بعد وضمه إلى مكتبه .

وحين أوصد باب التسريح أمام الوزير لجأ إلى التتكيل والنقل والتشريد الذي كان يملك فيه صلاحيات واسعة . فقد شكّا أمره إلى المجلس التنفيذي وأعلن أنه لا يمكن أن ينسجم مع الأمين العام في الوزارة الدكتور إحسان الجوخدار واقترح نقله أستاذاً في الجامعة ، ولكن السراج اعترض وقال : إنه يخشى أن يسمم عقول الطلاب . ولغضبة السراج سبب عرفته فيما بعد ؛ ذلك أنه كان قد أرسل للوزير عبدالغني قنوت كتاباً مهوراً بتوقيعه وصادراً عن المكتب الخاص برقم ٣٩٧٢/م خ تاريخ ١٦/٩/١٩٥٨ - سري جداً - يفتح بالذات ، هذه نسخته الأصلية :

الجمهورية العربية المتحدة

وزارة الداخلية - الاقليم السوري

المكتب الخاص

رقم / ٩٩٧٩ / ٢ خ

التاريخ ١٦ / ٩ / ١٩٥٨

السيد

السيد وزير العمل والشؤون الاجتماعية

ورد اليها من مصدر موثوق أن السيد احسان الجوخدار الأمين العام لوزارة الشؤون الاجتماعية ، صرح بما يلي :

أن تطبيق الوحدة بين مصر وسورية لم يكن نتيجة دراسة علمية ، وإنما استقبلت هذه الوحدة بشكل عاطفي . . . وهذا

اضاعت سورية مكانتها ومعنوياتها ، مع أن اسم سورية كان يلعب في جميع المؤتمرات الدولية كأعظم دولة عربية .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى أعمال الدوائر والوزارات ضلقت كثر متفائلين بشأن الوضع الجديد سيكون جدياً وعملياً ، أما في الواقع فأننا لانرى إلا وفوداً من العمال والمراجعين وغيرهم عند الوزير ، يهد أن النتيجة هي عمت ، فليست هناك إلا الوعود الفارضة دون التوصل الى النتائج . . .

وأخيراً عندما يستشيرنا الوزير عن أى موضوع من الناحية القانونية فأننا نجيبه أن هذا العمل غير صحيح من الوجهة القانونية ، فتراه ينفذه على خطأ ، ولذلك نرى كيف يصطدم مع العمال والمراجعين ، وكيف تقام السدواوى ضده

يرجى الاطلاع

1/



الكتاب الصادر عن المكتب الخاص

وقد حل التناحر في المجلس التنفيذي بأن اقترح وضع الدكتور إحسان الجوخدار تحت تصرف رئاسة المجلس التنفيذي ، وذلك ليقبوا له خدماته ، ويتمكن من تقاضي راتبه ، ريثما يصل قرار نقله من القاهرة ، ليجمد في الظل بمكتب تفتيش الدولة . وقد وافق الأمين العام مكرهاً على هذا النقل خشية على كرامته لأنه هدد بأنه إن لم ينسحب أرسل له من يعتدي عليه لإكراهه على ترك العمل ، وقد نصحه بعض أعضاء المجلس التنفيذي أن يتجنب الاحتكاك وينسحب من الساحة . ومضيت وحيداً في تحمل عبء المعارضة والتصدي للنقمة والتحدي في الوزارة ، وحل موعد دورة عام ١٩٥٩ م لمؤتمر العمل الدولي في جنيف ، وكنت منذ سنوات أمثل سورية مع الدكتور إحسان الجوخدار في هذا المؤتمر . ومنحت وسام الاستحقاق السوري لمواقفي في المؤتمر ، وبخاصة تجاه المؤامرات الإسرائيلية في لجان وأروقة أعرق محفل دولي للعمل في العالم . فصدر القرار الجمهوري بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة ولم أكن في عداد أعضائه ، كما أنه لم يمثل الإقليم السوري حينذاك أي شخص يسمح له اختصاصه أو مؤهلاته اللغوية بأن يكون شيئاً يُذكر تجاه زملائنا المصريين في هذا المعترك الدولي الذي تبعث الدول إليه بالثقة الأكفيا من أبنائها ورجالاتها .

وقد أصر الوزير عبدالغني قنوت على حضور المؤتمر رغم الحرج الذي سببه ، إذ أن الوفد كان برئاسة السيد حسين الشافعي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل في مصر ، كما أنه لم يسبق أن ضم أي وفد حكومي وزيرين في وقت معاً .

وقد علمنا فيما بعد أن الوزير عبدالغني قنوت كان يستهدف من المجيء لجنيف إجراء عملية (للناصور) ، فلم يحضر إلا حفلة افتتاح المؤتمر ثم دخل المستشفى وأجريت له العملية الجراحية وهو في المهمة الرسمية .

ولم ينس قبل سفره أن يتناول الجدول التبشيري لمستحقي الترفيع ويشطب منه بجرة قلم أسماء المغضوب عليهم من الموظفين ، وكان اسمي في طليعتهم ، وقد نشر الجدول في الجريدة الرسمية ، فلاحظت كما لاحظ كثيرون من زملائي وزميلاتي في الوزارة سقوط أسمائنا من الجدول ، وحين راجعنا من سموا بلجنة الترفيع أجابوا أن الوزير قد شطب أسماءكم بخط يده . وقد غادر الوزير اراضي الجمهورية وشخص إلى أوربا دون أن يكلف نفسه مشقة اقتراح وزير وكيل يصرف شؤون الوزارة أثناء غيابه . فلم يكن في الإمكان والحالة هذه الاعتراض إلى مرجع مسؤول . وبذلك فقد أوصد الباب في وجه ترفيعهم .

وإزاء هذا الظلم الفاضح والحيث البين الذي لا يمكن السكوت عليه ، قمت بالتداول مع زميلاتي وزملائي الذين أضرت بهم غضبة الوزير المقدام ، فتقرر لدينا وجوب رفع الأمر إلى القاهرة . وكان قد امتنع على أي منا أن يكلف بأية مهمة هناك ، إذ كانت المهام قاصرة على الحزبيين المرضى عنهم الذين كانت تمتد مهام بعضهم إلى أشهر طوال ، لا يقومون فيها إلا بمهمة سياحية ترويحية ! .

وقد أجمع الزميلات والزملاء ، على أنني خير من يمثلهم في هذه المهمة ، وتقاسمنا نفقات السفر واتجهت إلى القاهرة وشخصت فوراً إلى مقر الوزارة المركزية في مصر الجديدة . وفي أحد الأروقة التقيت بالمرحوم نورالدين كحالة ، رئيس المجلس التنفيذي في الإقليم السوري حينذاك ، وتصدت للسلام عليه والشرر يلتمع في عيني ، ففتح أول باب مكتب خالٍ شاهده ، وجذبني إليه لأسرد له سر غضبتي ، وسبب مجيئي إلى القاهرة ، فرويت له سلسلة المخالفات القانونية ، والاضطهاد والتمييز الإداري الذي كان عرضة له سائر الموظفين الحيايين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وقد تذكرت تصريحاً له في إحدى المجالات فقلت له : علمنا أن سيادتكم

تتمثل بقول (عنتره) :

لا يحمل الحقد من تعلو به الرتب ولا ينال العلا من طبعه الغضب

وها نحن نرى أن وزيرنا ، قد حمل علينا حقداً دفيناً ، ولاحقنا بغضبه المتصل . فقال : (إنني أستكر حتى أن يبلغ هذا المقام من جبل على الحقد والغضب ولكن لعل له عذراً) فقلت : إنها الحزبية الضيقة ، والعصبية الإقليمية ، والطبيعة العسكرية غير المصقولة ، التي تعتبر الترهيب والتعالي والغض من كرامات الغير مدعاة لفرض الهيبة ، وتقرير الانضباط ، واصطناع قوة الشخصية . وتركته إذ كنت لا أعلق أي أمل عليه ، بل اكتفيت بإثارة القضية على أكبر نطاق ممكن . ثم انتقلت إلى مكتب السيد صلاح عثمان مدير مكتب الوزير المركزي السيد حسين الشافعي ، وبعد مداولات واتصالات عيّن لي موعد قبيل الظهر . وقد دخلت على الوزير الشافعي الذي أبدى اهتماماً بالقضية ، وسردت على مسامعه حقائق ما يعانيه الموظفون الحياطيون الفنيون في ظل حكم الوحدة بسورية . فهم قد عرفوا وطأة الحزبية والتحزب ، بعد أن أعلن عن حل الأحزاب ، وقامت الوحدة على هذا الأساس ، وهم يعانون من التمييز والاضطهاد والتسلط والإقليمية البغيضة ، في مرحلة من مراحل النضال العربي يتحتم فيها قيام مساواة كاملة في المعاملة بين المواطنين ، وعدالة مثالية تجعل من حرم الوحدة الرائدة القدوة ، مدينة فاضلة ؛ الناس فيها سواسية . ينعمون بالعزة والكرامة والديمقراطية وتكافؤ الفرص .

وقد توصلنا في هذا الاجتماع إلى إثارة موضوع توكيل وزير يتولى مهام وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في الإقليم السوري خلال غياب الوزير الأصيل في سويسرا . وقد كنا كالمستجير من الرمضاء بالنار ، إذ كان الوكيل (طعمه العودة الله) ، وعدنا لمقابلته في دمشق ، فاقتنع بعدالة قضيتنا ،

وطالبناه بإصدار جدول ملحق يُردُّ فيه الحق الصريح إلينا ، فتملص وقال : إن وكالتي لا تتناول التدخل في التعيين والنقل والترفيح ، بل هي قاصرة على تصريف الأعمال اليومية .

وهكذا ثبتت الظلامة تصرخ في وجه المسؤولين عن الوحدة ، وتدمغهم بالسكوت على الظلم ، وإجازة التمييز ، وتبرير الاضطهاد ، وتشجيع الحزبية الحاقدة ، والإقليمية الضيقة ، مما كان له أثره المدمر في مستقبل الوحدة .

كانت العلاقات قد أخذت تسوء وتتردى بين الحورانيين والقاهرة ، فقد أرادوا الوحدة شراكة في الحكم ، وحرية في التصرف بشؤون سورية ، وتدعيماً لقواعدهم الحزبية في الجيش ، والأجهزة الحكومية ، والحركة العمالية ، والمنظمات الطلابية ، وفي جميع الكتل الجماهيرية ، وأرادتهم القاهرة معبراً تجتازه لتبلغ عن طريقه إلى مكان الريادة والقيادة في العالم العربي ، فلم تكن بعد قد كونت لنفسها خطة قومية ، ولا شعارات نضالية ، أو قواعد سياسية .

ورغم الشكاوى الحقة التي رفعت إلى القاهرة حول تصرفات الاشتراكيين وإساءتهم استخدام السلطة المخولة إليهم ، فإن القاهرة لم تتخذ حيالهم أي إجراء جدي يحد من تسلطهم الذي أساء إلى وحدة البلدين .

وقد بدأ السوريون بالشكوى إلى المسؤولين في القاهرة ، وحين أصموا آذانهم عن سماع ظلمات المواطنين ، قنط الناس وشكوا أمورهم إلى الله ، إذ حيل بينهم وبين جميع أساليب التظلم الديمقراطية في ظل نظام السراج البوليسي، الذي شدد قبضته على صدور المواطنين ، وعقل ألسنتهم ، فانطوا على أنفسهم، وكانوا في سلبيتهم وانصرافهم عن العهد أبلغ منهم في إعلان نقمتهم عليه ، وازدرائهم له .

وكانت قد بلغت أسماع القاهرة ، الانحرافات في تطبيق قانون الإصلاح

الزراعي من قبل مصطفى حمدون ، الذي تسلم شؤون وزارة الإصلاح الزراعي . وإلقاؤه بعض المالكين الزراعيين في حماه والجزيرة واللاذقية وغيرها من المناطق في غياهب السجون ، لأنهم اعترضوا على الإجراءات التعسفية ، والمصادرات الكيدية الانتقامية ، التي كان يقوم بها موظفو الإصلاح الزراعي ، بوحى من الوزير مما يخالف نصوص القانون الصريحة ، ويخرجه عما شرع من أجله ، ويشوه أهدافه ومقاصده . وكذلك القول بالنسبة لقانون العمل الزراعي الذي صدر في فترة تولي مصطفى حمدون لوزارة العمل ، فقد نشر في مطلعه صورته بعد صورة رئيس الجمهورية مباشرة ، وكأن القانون إحدى مآثره وثمرة جهده وسعيه .

ولهذا القانون حكاية ، فقد كلفني مصطفى حمدون بأن أضع لائحة الأسباب الموجبة أو المذكرة الإيضاحية للقانون ، فأعددت مذكرة قانونية رصينة تتفق مع أهداف المشروع وغايات القانون في الحال والمآل ، إلا أنه أثر أخيراً أن يكلف المحامي عبدالفتاح الزلط بإعداد لائحة كلها طعن وسباب وحقد أصفر على المالكين الزراعيين ، فكانت أشبه بالهجوم والهجاء المقذع منها بمقدمة القانون المنصف العادل .

وبعيد صدور القانونين المذكورين ، بدأ ينشر ويذاع عن إعداد قانون عمل موحد للعمل في الجمهورية بإقليميهما ، ووفدت علينا لجان من القاهرة تطرح مشروعاً جاهزاً للمناقشة مستقى من قانون العمل المصري ولوائحه التطبيقية ، وتقاليد مصر الصناعية والعمالية ومستوياتها الاجتماعية ، وقد كان إصداره بصيغته المقدمة من شأنه أن يضر بالحركة العمالية في سورية ، ويحد نموها ، ويعوق تقدمها ، ويسيء إلى الحقوق المكتسبة لعمال سورية ، ويسلبهم كثيراً من المزايا الديمقراطية ، والحريات النقابية . فقد سلبوا حرية التكتل النقابي ، إذ يحدد عدد النقابات بموجب المشروع من قبل الوزير المختص ، كما

أن كيان النقابة ذاب وتأمم ، حتى أصبحت شبيهة بشعبة من شعب الوزارة ، خلافاً لاتفاقية العمل الدولية الخاصة بالحرية النقابية التي صدقتها الجمهورية بإقليمها . كما أن قانون العمل السوري كان يمنح العمال الحق في الإضراب المشروع ، أي بعد استكمال إجراءات التظلم والاعتراض والتقاضي ، فسلبهم المشروع المصري هذا الحق . وأهم من هذا وذاك ، أن تعويض التسريح كان في القانون السوري يعادل أجره شهر عن كل سنة خدمة ، أو جزء من السنة يعادل الشهر ، فجعله المشروع الجديد ، نصف شهر عن كل سنة ، أي أنه نصف هذا الحق .

كما أن لجان تحديد الأجور التي يمثل فيها العمال وأصحاب الأعمال كانت تصدر قرارات في تحديد تعرفات الأجور ، فجاء المشروع وجعل للجان صفة استشارية ، وحرّم عليها حق إصدار القرارات ، بل أصبحت مهمتها قاصرة على اقتراح تعرفات الأجور ليس غير .

وقد بدىء في سورية بإعداد حملة إعلامية للدعاية للقانون المنتظر إصداره ، شاركت فيها وزارة العمل في الإقليم السوري ، إلا أن بعض النقابيين حتى الحزبيين منهم لفتوا نظر الوزير إلى موجة السخط التي أحدثها طرح المشروع وتداوله في أوساط النقابات . فأعدت للوزير عبدالغني قنوت مذكرة عاجلة ببعض الاعتراضات حملها معه إلى القاهرة لتبرئة ذمة الاشتراكيين وللتوصل من تبعة القانون الجديد . إلا أنه فوجيء هناك بتبليغه صدور قانون العمل الموحد برقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ م ، أي أنه قطع عليه الطريق إلى كل اعتراض أو طلب تعديل حتى لو كان جاداً فيه . وقد كان ذلك سبباً من أسباب التباعد بين القاهرة والاشتراكيين الحورانيين ، لأن صدور قانون العمل الجديد قد أفقدهم شعبيتهم في الأوساط العمالية ، إذ أحس العمال بأن الاشتراكية كانت وبالأعلى عليهم ، فهي لم تدافع عن حقوقهم المشروعة المكتسبة ، فكيف يأملون أن

تأتيهم بالعدالة أو توفق في تحسين أوضاعهم وإنماء مكاسبهم . وكان أن صدرت بعد ذلك وفي نفس المرحلة ، قوانين معممة ، دون استشارة أحد من المسؤولين في الإقليم السوري ، إذ عمم قانونا : الجمعيات والتعاون في مصر على سورية بقرار جمهوري مرتجل ، دون ملاحظة الأوضاع الاجتماعية ، والفوارق الإقليمية بين البلدين ، كما صدرت قوانين اقتصادية ، وعدلت تعرفات جمركية في سورية ، واتخذت إجراءات نقدية واقتصادية تحابي الاقتصاد المصري على حساب الاقتصاد السوري ، وأشيع عن قرب تنفيذ التدابير الرامية لتوحيد النقد في إقليمي الجمهورية العربية المتحدة .

واستمر التجافي والاحتكاك بين الاشتراكيين والقاهرة ، وكانت الوفود السورية التي تؤم القاهرة تؤكد للمسؤولين هناك أن الاشتراكيين لا يشكلون قوة يعتد بها ، إذ أنهم لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة ، وقاعدة شعبية محدودة الأثر ، فهم يستخدمون السلطة التي منحتم إياها الوحدة ليسيئوا إلى هذه الوحدة ، ويشوهوا سمعتها ، ويوطدوا أقدامهم ، ويركزوا قواعدهم على حسابها . ويبدو أن القاهرة ، قد اقتنعت بعد لأي بوجوب الحد من تسلطهم ، فبدأت محاولة لجس النبض ، إذ دقت إسفيناً بينهم وبين السراج ، واجتذبت به إلى جانبها ، فسلطته عليهم . وكانت مناسبة إجراء انتخابات الاتحاد القومي فرصة أمام القاهرة لتعميق جذور الخلاف والتجافي بين السراج والاشتراكيين ، ولعجم عودهم ، وكشف رصيدهم ، حتى تبرر فيما بعد قص أجنتهم ، وتقلص ظلمهم ، وتحديد سلطانهم بما يتناسب مع مالهم من رصيد شعبي وتمثيلي هزيل ، دون أن تُلام القاهرة وتوصم بالغرر بحلفائها ، والتخلي هم عن عبدوا لها الطريق إلى سورية . إذ كانت قد بدأت منذ تشكيل حكومة الوحدة الأولى بعزل كثيرين من سياسيي سورية الذين كانوا في الحكم عشية إعلان الوحدة ووقعوا صكها ك: خالد العظم ، ومأمون الكزبري ، وصبري العسلي الذي عين نائباً

لرئيس الجمهورية إلى جانب أكرم الحوراني ، إلا أنه كان لا يمارس عملياً أية سلطة فعلية . ثم أثيرت محاكمات بغداد وسمح الحوراني للصحف أو بالأحرى فإنه أوعز وحرّض الصحف السورية على نشر محاضر جلسات محكمة المهداوي التي جرى فيها التعريض بـ : صبري العسلي واتهامه بالتعاون مع نوري السعيد ، وقبض الأموال لمصلحة حلف بغداد ، ووحدة سورية مع العراق في ظل العرش الهاشمي . فاضطر العسلي لاعتزال منصبه ، وإصدار بيان إيضاحي في هذا الشأن ، مبدئياً لرئيس الجمهورية استعداداً للمحاكمة .

وقد كانت القاهرة حتى موعد إجراء انتخابات الاتحاد القومي في سورية ما تزال تخشى مغبة قطع شجرة معاوية مع الاشتراكيين الحورانيين ، سواء في الجيش أو بين العمال والطلاب . ولعلها وضعت يدها على مكنن قوتهم ، وسر تسلطهم وهو الجيش ، فأخذت بإبعاد الضباط الاشتراكيين عن الجيش ، سواء بإغرائهم بالمناصب الوزارية الموقوتة ، أو انتدابهم إلى القاهرة ، أو بإحالتهم إلى السلك الخارجي . كما سنت للضباط قوانين فريدة في بابها ، من شأنها توفير راتب تقاعدي ضخم لكل ضابط يحال على التقاعد والمعاش ، وسمحت لهم بالجمع بين معاشاتهم التقاعدية الوافية ورواتب الوظائف المدنية التي يرجحون فيها على غيرهم ، وينافسون المدنيين المختصين في الوزارات والمؤسسات والمصالح المدنية ، حتى اكتظت هذه الدوائر بالضباط الحزبيين وغيرهم ، المسرحين من الجيش . إذ كان الجيش السوري يشكل عقدة خوف وريبة لدى القاهرة ، فكان تسريح وإقصاء الضباط مقدمة لخطّة توضحت فيما بعد ، غايتها إضعاف مستوى الجيش السوري وهيمنة المصريين عليه واستبدال قياداته السورية بقيادات مصرية ، والإبقاء على واجهة سورية في الجيش من المطايا الذين لا حول لهم ولا قوة ولا طموح وفاعلية بحيث تكمن وراءها القيادة

المصرية الفعلية وتصرف شؤون الجيش وتعمل على تصفية خيرة عناصره ، كأنها توطئ السبيل أمام حله والخلاص منه نهائياً ، وقد شاع بين المواطنين في سورية أن القاهرة تعزم إجراء تبادل بين أسلحة الجيشين الأول والثاني ، ونقل ألوية كاملة من الجيش السوري إلى القاهرة ، واستبدالها بألوية وأسلحة مصرية تحت ستار الوحدة ، وباسم رفع مستوى التدريب ، وتبادل الخطط الاستراتيجية الحربية .

وبدأت مراحل الإعداد والتحضير لانتخابات الاتحاد القومي ، فانفجرت قبضة المباحث السراجية ، الآخذة بمعاهد الألسن ، والجاثمة على الصدور . ولكن الحرية المراقبة كانت ضمن حدود ، إذ بدأ التركيز الشعبي واضحاً على الاشتراكيين ، واستغلت نقمة الشعب لهتك سترهم وكشف عوراتهم . وكان الشعب قد بلغ من كرهه لهم ونقمته عليهم حداً لا مزيد عليه . وقد شعر الاشتراكيون بهذه النقمة الكاسحة ، وتنبأوا سلفاً بما ستسفر عنه نتائج هذه الانتخابات لو تمت في إطار من حرية التعبير عن الرأي . واقترح مصطفى حمدون - كما علمنا في ذلك الحين - أن تشكل لجان لشطب أسماء المرشحين الرجعيين أعداء الوحدة وغير المرغوب فيهم ، وذلك لعزل خصومهم السياسيين ومنافسيهم ، والتسلط على قاعدة التنظيم السياسي الجديد . ولكن القاهرة ، بعد أن صرح وزير داخليتها زكريا محي الدين باحتمال إجراء تنقية للمرشحين عادت فأعلنت في الفترة الأخيرة من مدة الترشيح ، أنها لن تمنع أي مواطن متمتع بحقوقه المدنية من الترشيح لانتخابات الاتحاد القومي .

وقد رشحت أكثر الفئات السياسية والشباب المثقف والعمال والمواطنون والمواطنات أنفسهم لهذه الانتخابات ، إذ كان كثيرون يعلقون عليها آمالاً كبيراً في سد الفراغ السياسي الذي طال فرضه على سورية ، كما يأملون في إبراز

وجه سورية الحقيقي ، وإظهار ممثليها الفعليين ، وإقناع القاهرة عملياً بالرصيد الهزيل الذي يتمتع به المرشحون الاشتراكيون ، علماً تميل عنهم وتتخلى عن التزامها لهم ، وبالتالي تضع يدها في يد من ارتضاهم الشعب ممثلين له ، معبرين عن ثقته وإرادته .

ويمكن القول هنا بأن دورنا ودور الشباب المثقف الحيادي قد بدأ فعلاً وبصورة جدية في هذه الانتخابات فقد كنت أعمل ليل نهار مع نخبة من إخواننا لنحضر العناصر الحيادية الخيرة على دخول المعركة ، إذ أنها ليست عملاً حزبياً ضيقاً كما كان يقال ، ولكنها عمل شعبي قومي . ولكننا في قرارة أنفسنا لم نكن نؤمن بجذوى هذا التنظيم ، إذ سبق للشيشكلي أن فشل في إقامة مثل له في سورية . فقد ثبت أن الشعب السوري لا يقبل بمبدأ الحزب الواحد أو الحزب السائد ، بل هو أميل بطبيعته وتقاليده السياسية الديمقراطية إلى أسلوب تعدد الأحزاب .

وقد زاد في حيرة الشعب السوري الواعي أنه لم يصدر أي إيضاح من المسؤولين في القاهرة أو في دمشق عن الغايات الأساسية ، والأهداف السياسية والقومية ، وصلاحيات الأعضاء في هذا التنظيم الجديد . إذ لو كان الانتخاب على مستوى التمثيل النيابي ، لتغيرت المعايير والضوابط والاشتراطات التي يتوخاها الناخبون في المرشحين . أما لو كانت عضوية الاتحاد القومي عبارة عن مخترة ، أو مشيخة حارة ، لتبدلت الضوابط واختلف المستوى المطلوب في المرشحين في هذه الحالة ، وقد تفلسف أحد المسؤولين عن الاتحاد القومي في الجمهورية حينذاك فلف ودار ولم تهده البلاغة واللسانة إلا إلى القول بأن الاتحاد القومي (حزب وليس بحزب ، وهو تنظيم شعبي وعمل قومي ، ولا يسعني أن أعرف الاتحاد القومي إلا بأنه الاتحاد القومي) ! .

وقد أخذ المثقفون والكافة في سورية يتندرون من هذه المعميات ،
ويسألوننا : هل اقتنعتم بجدوى هذا التنظيم ؟! فكنا نجيب : (تنظيم وهمي خير
من لا تنظيم) . إذ كنا نستهدف إطلاق الحريات وكسر طوق الانحصار
السياسي واستئصال شأفة الجناح الحوراني الذي كان يتهم خصومهم بالإقليمية ،
ومحاربة الوحدة ، ولم يكن في سائر تصرفاته ليصدر إلا عن إقليمية ضيقة
يمهد بها لتتصيب أكرم الحوراني حاكماً على سورية بعد إعلان انسحابها من
الوحدة . إذ لم يتمسك الاشتراكيون في يوم من الأيام بحزبيتهم ، ولا ازدادوا
عملاً لها وسعياً لتوسيع قاعدة المنتسبين إليها كعملهم لذلك في ظل الوحدة ،
وبعد إعلان حل الأحزاب الأخرى في سورية . إذ لم يكونوا يعملون جيداً في
اتجاه الوحدة بل هم يفهمون الوحدة على طريقتهم الخاصة ومن زوايتهم
المعروفة . ويكفي للتدليل على ذلك أن نروي الحادثة التالية : فقد زارني في
مكتبي بوزارة العمل مخبر صحفي هو السيد سامي بدر خان . وذلك في
فترة انتخابات الاتحاد القومي ، وكان يفتش عن عمل . وقد صرح بفخر
واعتماد أنه انضم إلى أسرة جريدة (الجماهير) براتب شهري قدره أربعمئة
ليرة سورية . وحين استغربت هذا الراتب السخي قال : لقد كنت أطوف في
مطبعة (جريدة العلم) فشاهدت أكداً من الكرتون المقطع المطبوع وحين
سحبت إحدى النسخ وجدتها بطاقة انتساب إلى فرع الإقليم السوري لحزب
البعث العربي الاشتراكي ، فاحتفظت بها ، وحين أبرزتها للدكتور (جمال
الأتاسي) سألني عن مصدرها وأصدر قراراً بتعييني في جريدة (الجماهير)
ضماناً لسكوتي .

ولعل المواطنين يذكرون المبالغ الضخمة التي خصصتها القاهرة عن طريق
وزير الثقافة والإرشاد القومي رياض المالكي لهذه الجريدة ، لتتسلط بواسطتها

على الرأي العام المستتير في سورية ، ولمحاربة عبدالكريم قاسم ، والملك حسين في آسيا العربية . وقد أصبحت الصحيفة بؤرة للاشتراكيين ، استغلت لأغراض أنانية وحزبية ضيقة ، كما استخدمت مكاتبها كمقر للحزب حتى انقطعت عنها موارد القاهرة ، فأعلنت إفلاسها ، وأغلقت مكاتبها ، واحتجبت عن الصدور .

وقد اهتمنا بهذه الحادثة التي تدمغ الاشتراكيين باستمرار تحزبهم ، وباستخدام هذه الهويات للتعارف بين المنتسبين الاشتراكيين في معركة الاتحاد القومي . وحين سألنا السيد (عزة حصرية) صاحب جريدة ومطبعة (العلم) عن صلته بالأمر اعترف بطباعة الهويات ، وادعى أنها قديمة ، ثم عاد فقال : (إن الدكتور جمال الأناسي ، قد أرسل أشخاصاً استلموا البطاقات والهويات الحزبية بمجموعها من المطبعة) .

وأرادت القاهرة أن تسدد الضربة القاضية لأمل الاشتراكيين في الهيمنة على الانتخابات والتسلل إلى قاعدة التنظيم السياسي الجديد ، فأعلنت - كما قدمت - العدول عن فكرة إيجاد لجان الشطب ، بل إنها تعتبر الاتحاد القومي تنظيماً وطنياً وعملاً قومياً ، وليس قاعدة حزبية ، لذلك فإنها لن تمنع من مزاولته والمساهمة فيه أي مواطن يتمتع بحقوقه المدنية والسياسية ، وقد أدى هذا التصريح الصادر قبل يومين من إغلاق باب الترشيح ، إلى إقبال أعداد كبيرة من المواطنين، ومن الشخصيات السياسية ، على ترشيح أنفسهم ، وكان من بينهم في دمشق الدكتور مأمون الكزبري والمهندس رشاد جبري .

وبدأنا عملنا في ترغيب السياسيين والشباب المثقف ، وحضهم على خوض المعركة لأسباب عدة ، منها : أن هذا التنظيم قد يكون بادرة تحول سياسي ، ومتفهماً تتطرق عن طريقه بعض الحريات المكبوتة ، والأصوات الحبيسة ، ومعوضاً نسبياً عما ألفته سورية من العمل الوطني ، والنشاط

السياسي . فإذا تولت هذا التنظيم عناصر حيادية واعية ؛ استطاعت أن تجعل منه منبراً يسمع منه صوت سورية الذي ضاع في زحمة النفاق ، وضراوة الكبت والإكراه ، فتسعى جاهدة لرفع مستوى الحكم في سورية ، وإصلاح ما أفسده جهل المسؤولين في القاهرة بطبيعة الأوضاع في إقليمنا من جهة ، وانحراف الاشتراكيين والطوق الحديدي البوليسي الذي ضربه السراج حول سورية وأخبارها من جهة ثانية . بحيث تستهدف العناصر الجديدة من كل ذلك صون جوهر الوحدة وإنقاذ سمعتها وسلامة أهدافها القومية الكبرى ، فتعود كما أريد لها أن تكون الوحدة الرائدة والوحدة القدوة ، التي تجمع ولا تفرق ، تصون ولا تبدد .

ومن أجل الوصول إلى هذه الأهداف كنا نعمل مع إخوان لنا من الشباب الحيادي المثقف الذي أقضه ما تردى إليه حكم الوحدة في سورية .

وقد عبأنا الشباب والنقابات ، واتصلنا بالشخصيات السياسية ، فقابلنا الأستاذ صبري العسلي ، والدكتور مأمون الكزبري ، والسيد رشاد جبري ، والتقىنا بكثيرين في دمشق وغيرها من المدن السورية ، محاولين إقناع سائر الفئات بالأنا تقاطع التنظيم الجديد ، ولو كانت غير مقتنعة بجدواه ، وأن تظهر إيجابيتها الكاملة تجاهه ، حتى تبرهن للقاهرة عن مدى سخطها على أداة الحكم في سورية، فتتزع ثقتها من الحكام ، وتعريهم ، وتضعهم عزلاً في قفص الاتهام ! .

وخضنا المعركة التي بلغ من شدة نقمة الرأي العام على جماعة الحوراني فيها أنه كان يكفي أن يُشاع أن مرشحاً منهم أو هو مؤازر لهم حتى ينفذ الناس من حوله ، ويجد نفسه في عزلة كاملة ، وهكذا لم يستطع الحورانيون أن يؤلفوا قائمة واحدة في سورية ، ولا أن يدخلوا في أية قائمة ألغت ، لأن أحداً من المواطنين لم يكن يريد أن يقترن بهم ، أو يُحشر معهم ! .

وقد جاهدوا بشتى الطرق لإنقاذ سمعتهم ، واحتجوا لدى السراج متهمين إياه بتشجيع العناصر المناوئة لهم وحمايتهم ، وكان السراج الذي وعد من قبل القاهرة بورثة الاشتراكيين ، يتذرع لهم بحيدة الانتخابات ، وبأنه لا يريد أن يشوّه طابع الحرية الذي أريد لها . فأطلق المواطنون العنان لسخطهم على الاشتراكيين الحورانيين ، وافتتوا في التشفي منهم ، حتى أخذ بعض من عُرِفوا بمبولهم الاشتراكية يقسمون الإيمان المحرّجة على ألا صلة لهم بالاشتراكيين .

وقد ألفنا قائمة مرشحي الموظفين ، والتي أعدت في (لجنة الموظفين) ، ولو أنني كنت أعارض في إصدار قائمة باسم لجنة الموظفين ، وحلت حتى اللحظة الأخيرة دون طبعها وتوزيعها ، إلا أن أكثر أعضاء اللجنة أصروا على ذلك ، فأصدرتها بتوقيعي كأمين عام للجنة . وقد أثارت القائمة ثائرة زمرة الحوراني الذي خلت القائمة من أي مرشح لهم ، فهاجموني في عشية الانتخابات، في جريدتهم (الجماهير) ، وادعوا أنني لا أمثل في إصدار هذه القائمة إلا نفسي ، ثم قام نفر منهم بتوقيع عريضة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، يطلب موقعوها سحب الثقة مني وعدم الاعتراف بالقائمة التي أصدرتها باسم لجنة الموظفين .

ولكن رغم ذلك كله ، فقد نجح أكثر الأشخاص الذين تضمنتهم القائمة ، إذ كفلنا لها أكبر انتشار في أوساط الموظفين .

وظهرت نتائج الانتخابات فكانت خذلاناً كاملاً للاشتراكيين الحورانيين ، حتى في اوساط العمال ، التي جهد الاشتراكيون للتسلط على قاعدتها وتوجيه حركتها لمصلحتهم . وعاد الوزير عبدالغني قنوت من سويسرا ، فذهب كثيرون من الموظفين المنافيين في وزارة العمل للسلام عليه ، والاستفسار عن صحته الغالية ، حتى من إخواننا الذين افترى عليهم بشطب أسمائهم من جدول الترفيع ظلماً وعدواناً ، خوفاً من نقمته واتقاء شره وغضبه . وتحديثه فلم أذهب ، وقد

نصحنى كثيرون بأن أزوره ، ولكننى أجبتهم : إننى إذا أوديت من أى إنسان بلا سبب ، فهلاً تسمح لى رجولتى بمجابته بنقمتى وازدراى ؟ ولما كنت قد أوديت من هذا الإنسان ولا أكن له الحب ولا الاحترام ، فدعونى أمارس رجولتى وشجاعتى الأدبية ، بأن يكون تصرفى حياله منسجماً مع اعتقادى به وشعورى نحوه ، وليكن بعد ذلك ما يكون .!

وقد بلغنى أنه قال عنى : هو يئمنى موتى وزوالى ، لذلك فإنه لا يريد أن يبارك لى بالشفاء وسلامة الوصول ، إننى سوف أجتنه من أصوله ، وألقى به خارج الوزارة .

وعاد الوزير عبدالغنى قنوت لممارسة عمله وكنت فى إجازة ، وقد عدت ظهراً إلى البيت ، فشعرت كأن قرينتى تخفى عنى أمراً وتناولت طعام الغداء ، وذهبت لأستريح فى غرفتى ، فلحقت بن وقالت : هل مررت اليوم بالوزارة ؟ فأجبتها بالنفى ، فقالت : لقد اتصل بى أحد زملائك ، وأعلمنى أن عبدالغنى قنوت قد أصدر قراراً بتنزيل وظيفتك ، ونقلك إلى مدينة دير الزور ، فاضطربت قليلاً لهذا النبأ الذى من شأنه لو تم أن يقوض مستقبلى ، ويمرغ كرامتى ، ويشمت بى أعدائى وحسادى ، ويبعدنى عن جو النضال فى دمشق ، وفكرت فى أمرين كلاهما مر ؛ فلئن قبلت التحدى وذهبت لكان فى ذلك غبن مادى ومعنوى لى ، ولو لم أنفذ النقل لخسرت خدمات سنين طويلة أربت على الخمس عشرة سنة ، واعتبرت بحكم المستنكف المستقيل . فاغتلت نقمتى ، وحزّ بى الألم ، وعلمت حينذاك كيف تجرم الدولة بأن تسلط على رقاب الأحرار أمثال هذا الوزير الغضوب الحقود ، وكيف يجب أن يثور الموظفون ليرفعوا عن أعناقهم سيفى التسريح والنقل التعسفيين المصلتين ، فيتمتعوا بالحصانة الكاملة ، خشية نقمة الناقمين ، ودرءاً لأذى الوزراء المتحزبين ، وعلمت أن السنين التى أنفقتها من خلاصة شبابى ، فى محاولة جمع وتكئيل الموظفين

للحصول على الحصانة لم تكن عبثاً ، فها أنني اليوم أجد نفسي أعزل عارياً عن كل حصانة تجاه قرار ظلوم غشوم . فما كان مني إلا أن تواريت كي لا أوقع على تبليغ القرار ، ويسري مرور الزمن القانوني بحقي . فكان الوزير يسلط الأذنين والمبلغين على باب داري فيقرعونه بعنف وإزعاج في أية ساعة من ساعات الليل والنهار ، وكنا نرخي السجف ، ونغلق النوافذ ونطفيء الأنوار ، ونعيش في ظلمة أشبه بوحشة القبور، كي لا يستشعر القادمون وجود حياة في الدار . وقد حاولنا إسكات ابنتي الصغيرة حتى لا تبكي وتفيق مرتاعة على قرع الجرس المزعج المتصل في ساعات الفجر الأولى . وحين زاد ترويعنا ، ولم يعد يُطاق ، غادرنا الدار وهجرناها . وانتهت إجازتي العادية ، فأعقبتها بإجازة مرضية ، واستخدمت سائر الرخص القانونية التي أتقن أكثر من الوزير اللجوء إليها .

وفي هذه الأثناء قيض لي من دعائي إلى المديرية العامة للخطوط الجوية السورية ، وقابلت العقيد حسن ذنون المدير العام للخطوط حينذاك ، وتعاقدت مع الخطوط ، فأمنت بذلك غائلة النفي والتشريد ، ثم عدت في اليوم التالي متحدياً إلى الوزارة ، وتبلغت قرار نقلي ، ثم طلبت مقابلة الوزير وأنا موطن نفسي على كل شر ، وقد فوجئت بأنه قابلي بلين ودمائة غير منتظرين ولا معهودين فيه ، وأخذ يعاتبني عتاباً طفولياً ساذجاً على عدم قدومي لزيارته ، وكيف أنني أتحدث عنه بالسوء وأناصبه العداء ، وكيف قاومت جماعته في الانتخابات ، وذهبت أشكوه إلى القاهرة . وقد أطلقت لغضبتي العنان ، وأخذت أحدثه باللهجة التي ألفها منه الناس ، وأفرغت ما في صدري من ألم زاهر ونقمة عارمة . ولم يقابلني إلا بالصبر والتحمل ، خلافاً لما عُرف عنه ، وطلبت منه أخيراً أن يسمح بإعازتي إلى مؤسسة الخطوط الجوية السورية ، فعاد ونصحتني بتنفيذ القرار ولو ليوم واحد ، فلما أبديت له استحالة ذلك ، وأقنعت به أنني إما أن أستقيل

فتضيق هذه السنوات من عمري ومن معاش زوجي وأولادي ، وإما أن يقبل بإعارتي ، فقال إنني لأدلل لك على تمسكي بك ، ستكون إعارتك لمدة ثلاثة اشهر فقط ، فقبلت ولكنه عاد حين توقيع القرار فأنزلها لمدة شهر ونصف ! وغادرته ، ولكنني حين انقضاء المدة طلبت تمديد لها لمدة ثلاثة أشهر أخرى ، فاشتراط وضع استقالتي تحت تصرفه ، إذ أنه لن يمدد إعارتي بعد ذلك ، بل سينفذ استقالتي . وقد قمت بتسليم استقالتي إلى من كان يشغل منصب الأمين العام حينذاك السيد موسى شحود ، الذي احتفظ بها لديه كتعهد رسمي . وكان جماعة الحوراني قد خرجوا من معركة انتخابات الاتحاد القومي وهم مثخنون بالجراح ، فقد أوهموا القاهرة بأنهم يملكون أكبر رصيد جماهيري في سورية فاستبان لكل ذي عينين أنهم كانوا يستغلون القاهرة لحكم سورية والاستئثار بها والتسلط عليها ، إذ لا عاصم لهم إلا احترام الناس للوحدة وترحهم من مقاومة حكومة تقوم باسمها وفي ظلها ، وخشيتهم من إغضاب القاهرة ، إذ سبقت محاولات عدة لتعريفها بانحراف الاشتراكيين الحورانيين ، ولكنها كانت تزداد تمسكاً بهم وتضامناً معهم . فتلقى بذلك أخطاء الشركاء المتضامنين على عاتق الوحدة وتلصق بها وتنال منها ، وتندر بفشل تجربتها وارتجالها .

وقد كانت القاهرة إنما تتمسك بهم رهبة لا رغبة ، فكم تلقينا أسئلة من بعض المصريين الوافدين للتشمم في سورية عن مدى رصيد الحورانيين سواء في أوساط الجيش أو العمال ، أو الطلاب . وكان المصريون غير قانعين بتفاهة هذا الرصيد ، ويتقبلون تحديات الاشتراكيين رهبة وتحسباً منهم ، وحين أبرزت الانتخابات إفلاس الاشتراكيين في سورية جماهيرياً وشعبياً وسياسياً انهار في أعين القاهرة ذاك السد العالي من الوهم والتهيب ، فأدارت لهم ظهر المجن ، وسلطت السراج عليهم .

وبعد إقالة رياض المالكي ، وفي يوم الواحد والثلاثين من شهر كانون

الأول عام ١٩٥٩ م ، صدر وأذيع القرار الجمهوري القاضي بقبول استقالات الوزراء الاشتراكيين دفعة واحدة ، وعلى رأسهم نائب رئيس الجمهورية أكرم الحوراني .

وقبل النبأ بفرحة اجتاحت الناس والأسواق ، وكاد المواطنون في سورية يرقصون في الشوارع ، واهتزت أسلاك البرق والهاتف بالتهاني ، وارتفعت أسهم القاهرة في أعين السوريين ، بعد أن يؤس الناس من مدى وعيها لوضعهم ، وتحسسها لآلامهم ، التي سببتها إقليمية الاشتراكيين الحورانيين ، وتسلبهم وعقدهم وانحرافاتهم .

وقد استقبلنا العام الجديد تلك الليلة ، وكنت مع قرينتي وأطفالي نزيّن الدار للفرحة المزدوجة بزوال الغمة ، وبدخول عام جديد أطلّ علينا وعلى البلاد بحادثة تبعث على الرضا ، وتدعو للبشر والتفاؤل .

وقد زارني في مكتبي بالخطوط الجوية السورية في مطلع العام الجديد ، بعض عيون القاهرة الذين كانوا يعملون في مكتب الاتصال المصري رقباء على السراج والوضع في سورية ، وقالوا : لقد علمت القاهرة بمدى الإيذاء والمقاومة التي تعرضت لها من قبل الاشتراكيين أنت وزميلك الدكتور إحسان الجوخدار ، وإن التفكير يتجه إلى إعادتكما ، وتسليمكما منصبتين خطيرين في الوزارة . ولم أحفل لهذا القول ، ولا أثار فضولي ، وقد جاءني صديقي إحسان الجوخدار في مكتبي وأكد لي سماعه مثل هذا النبأ ، ثم إنني حين كنت أزور صديقاً لي في سوق الحميدية هو تاجر الأجواخ السيد بديع السسا ، أعلمني أيضاً أن بعض جماعة المشير عبدالحكيم عامر قد استفسروا عن ميولي واتجاهاتي ، وحين سألهم عن السبب أجابوه أنه سيسند إلى منصب رفيع . والحق أقول : إن هذه الإغراءات لم تكن لتهنّني وذلك لأسباب :

أولها : قناعاتي بأن حكام القاهرة كانوا يعتقدون بأنهم يستطيعون شراء

الشباب المثقف الحيادي في سورية ، وضمان عمالته لهم على أساس الانتهاز والإرضاء ، وقد نجحوا مع بعض ضعاف النفوس من أساتذة الجامعة وغيرهم . وثانيها : أنني كنت أشد نقمة على السراج وأسلوبه البوليسي الأسود مني على الاشتراكيين ، فهذا فرد يحكم ويركز الأمور والسلطات في شخصه وبين يديه ، وأولئك عصابة قد تكون لديهم روادع حزبية أو مبررات خاصة للتسلط وإزالة كل مقاومة تتصدى لهم ولكن كيف يبرر (السلطان عبدالحميد !!) وأده للحريات ، وتجاوزه على الحرمات ، واستهانته بكل مقدسات الشعب العربي في سورية ، ابتغاء مرضاة القاهرة ، واستدامة لتسلطها وتحكمها برقاب السوريين باسم الوحدة ووراء شعارها ، بل كيف يقبل أن يكون مطية ذلولاً وأداة منفذة عمياء مستهواة ، فيذكي نار الثورة في لبنان ويمدها بالمال والرجال ، ثم ينفذ مؤامرة اغتيال عبدالكريم قاسم ، ويبعث بزبانيته إلى الأردن لنسف سراي الحكومة ، والقضاء على المرحوم هزاع المجالي ، وعشرات العرب الأبرياء الذين ضمتهم السراي ، ولا ذنب لهم ولا جريرة ، بحيث أدى كل ذلك إلى نفس جسور المودة بيننا وبين جيرتنا وأشقائنا من عرب آسيا ، وإقامة سياج من الأحقاد ، وخنادق من دماء بيننا وبينهم ، فيتحقق بذلك للقاهرة عزل سورية عن جيرانها ، وإقامة ألف سور من جفوة ونفور حيالنا ، حتى تنفرد القاهرة بسورية ، وتديم تسلطها عليها بعد أن أقعد الزحف المقدس وانحد مده ، وتبددت أحلام التوسع والسيطرة ، وتلاشت آمال الوحدة الكبرى ، التي شهد العرب نواتها في طراز الحكم الذي منيت به سورية في ظل الوحدة الثنائية .

وكان آخر الأسباب التي منعتني من تحمل أية مسؤولية في ذلك الحين قناعتي بنزعة التحكم والتسلط والإستئثار والابتزاز لدى بعض رسل الوحدة ، من موفدي الحكم في القاهرة . ولهذه القناعة قصة أرويها فيما يلي من الفصول .



الملك حسين بن طلال ، أثناء زيارته للشركة الخماسية في ٩/٤/١٩٥٦ م ، وإلى
يمينه الرئيس رشدي الكبيخا ، ودولة الرئيس صبري العسلي ، ووراءهم السادة
أصحاب الشركة الخماسية عادل الخجا ومسلم دياب وأنور القطب ، وعلي بوظو
وزير الداخلية ، ورئيس وزراء الأردن توفيق أبو الهدى

الفصل الرابع

الخطوط الجوية السورية ومحاولة دمجها

لقد حصلت لدي القناعة بأنه قد كُتب عليّ النضال حيث كنت وأنى توجهت ، فقد غادرت معركةً ضارية غير متكافئة في وزارة العمل ، مع الوزير عبدالغني قنوت والاشتراكيين الحورانيين لأجد نفسي دون اختيار في لجنة معركة أخرى قامت من أجل ابتلاع مؤسسة الخطوط الجوية السورية ، التي كانت بحكم تبعيتها لوزارة الدفاع في سورية قد أنيطت أمورُها الإدارية العليا بقائد الجيش الأول الفريق جمال فيصل . ثم إنه ، تنفيذاً لخطّة التسلط والامتصاص ، صدر قرار جمهوري ، أقيم بموجبه مجلس إدارة مشترك بين شركة مصر للطيران والخطوط الجوية السورية ، وعين كرئيس لهذا المجلس الفريق أول صدقي محمود قائد القوات الجوية والدفاع الجوي في الجيش الثاني بمصر سابقاً . وقد كان من شأن هذا القرار أن يجعل كل تقدم وازدهار للخطوط الجوية السورية رهيناً بموافقة الفريق صدقي محمود .

وقد كانت شركة مصر للطيران مدينة للخطوط الجوية السورية . وبقيام الوحدة أخذت تماطل في سدّاد ديونها ، ثم إنها أخذت تقوم بمزاحمة غير مشروعة وذلك بافتتاحها مكتباً للمبيعات تجاه مكتب الخطوط الجوية السورية في شارع الحجاز بدمشق ، وتخفيضها للأسعار أو إطلاقها للسماسة الذين يجلبون لها الزبائن من مكتب الخطوط الجوية السورية ، بإشاعتهم أن الطائرات السورية (خردة) غير مريحة ولا مأمونة . فطالبت الخطوط السورية بأن يكون لها حق إقامة مكتب مبيعات في القاهرة . وقد وافق الفريق صدقي على

ذلك ، ثم عاد فرفض إقامة أي مكتب للخطوط الجوية السورية في ميدان الأوبرا بالقاهرة . ثم إنه تجدد لدى الخطوط الجوية السورية مبلغ ضخم يقارب الستة ملايين دولاراً كانت تدخره لتعزيز أسطولها الجوي بشراء طراز أقوى وأرقى من نوع طائراتها (الدوغلاس) بالذات . وقد حضرت اجتماعاً مع العقيد ذنون ، في مكتب الفريق صدقي محمود لمناقشة موضوع شراء الطائرات للخطوط الجوية السورية ، وكان الفريق يريد أن يفرض علينا شراء طائرات (الفايكونت) ، أي توحيد الطراز مع شركة مصر للطيران وذلك تسهيلاً لتنفيذ خطة الدمج التي كان يعمل الفريق جاهداً لها .

وأذكر أن الخطوط الجوية السورية كانت قد أقامت لها جناحاً خاصاً في سوق الإنتاج في القاهرة بشهر شباط من عام ١٩٥٩ م ، وكان رئيس الجمهورية يزور الأجحة ، فأقنعت العقيد ذنون مدير الخطوط الجوية السورية ، بإثارة موضوع شراء الطائرات للخطوط الجوية السورية ، وحين زارنا الرئيس استفسر عن أحوال الخطوط السورية ، فأجابه العقيد ذنون إننا نود تعزيز أسطولها الجوي ، ولكن الأمر قيد الدراسة منذ مدة لدى الفريق صدقي محمود ، ثم سألناه هل تعتقدون سيادتكم أن المظهر القومي يحتم توحيد ودمج شركتي الطيران القائمتين في الجمهورية العربية المتحدة ؟ ، فأجاب : (ليس هناك محذور من بقاء الشركتين مستقلتين ، إذ أنهما ستتافسان لتحسين خدمة الركاب ، والسهل على راحة المواطنين ، كما أنه يجب إقامة غيرهما إن أمكن) .

وقد التقطت صور تذكارية مع الرئيس بمناسبة هذه الزيارة ، فانتقينا إحدى الصور ، وكلف العقيد ذنون أحد المحررين في صحيفة الأهرام بعقد مقال حول الخطوط الجوية السورية يشير فيه إلى حديثنا مع الرئيس .



لقاءي مع الرئيس جمال عبدالناصر أثناء زيارته لخطوط الجوية السورية في سوق الإنتاج
بالقاهرة لعام ١٩٥٩ م

ولما كان المقال مبالغاً فيه فقد عرضه عليّ العقيد ذنون فنقّحته وأعدته إليه، وحين استشارني في أمر نشره أجبته بأن ذلك عائد لتقديره .

ونُشر المقال في الأهرام فعلاً مع الصورة التذكارية ، مما أثار الفريق صدقي محمود ، إذ اعتبر هذا التصرف تحدياً لخطته في محاولة دمج الخطوط الجوية السورية وإذابتها في شركة مصر للطيران .

وكان المقدم الطيار مسلم نوفل قد عُيّن من قبل الفريق صدقي محمود ضابط اتصال للطيران في سورية ، ومبعوثاً فوق العادة للفريق ، وعينه الرقيبة في الجيش الأول بدمشق . وقد جرت مُلاسة بين المقدم نوفل والنقيب السوري يوسف بحصاص ، الذي كان يشغل منصب مدير الشؤون الفنية في الخطوط الجوية السورية ، وذلك في مكنتي بدمشق ، فما كان من المقدم نوفل إلا أن قال له بحضوري : إنني قادر على أن أرمي بك وبمجلس إدارة الخطوط الجوية السورية في الشارع ، وقد آلمني هذا الوضع المهين ، فطردت المقدم نوفل من مكنتي ، واتصلت بالعميد راشد الكيلاني رئيس ديوان قائد الجيش الأول ، وعضو مجلس إدارة الخطوط الجوية السورية وأبلغته الحادث ، كما أن النقيب بحصاص قام بتقديم تقرير إلى قيادة الجيش الأول . وقد كلفت من قبل مجلس الإدارة ومن قبل زملائي المدراء في الخطوط الجوية السورية ، بأن أشخص إلى القاهرة لإبلاغ الفريق صدقي محمود بالحادث ، إذ أن مدير الخطوط الجوية السورية العقيد ذنون كان قد أدخل إلى مستشفى القوات الجوية في العباسية لإجراء فحوص طبية ، وذلك بناء على نصيحة وأمر الفريق صدقي محمود . وقد قابلته في المستشفى وأعلمته بما تم بالتفصيل ، وبأن هناك أزمة في قيادة الجيش السوري بنتيجة هذه الإهانة الكبرى .

فاتصل بالفريق صدقي وأعلمه بأنني سوف أزوره لأبلغه تفاصيل

الحادث. وقد لمست خلال المقابلة أن المقدم نوفل قد سبقني باطلاع الفريق هاتيفاً من دمشق على الوقائع من وجهة نظره هو ، وصوّر له أن الأمر لا يعدو كونه إثارة لعصبية إقليمية . وحين سألتني الفريق صدقي : بأية صفة أتيت إلى القاهرة ، أجبت بأنني مكلف من قبل مجلس إدارة الخطوط الجوية السورية ، ومفوض خطياً من قبل زملائي المدراء في الخطوط ، وأطلعته على كتاب التفويض وعلى مطالب مدراء الخطوط الجوية السورية سحب المقدم نوفل من سورية . فثار وغضب وقال : (إنني مستعد أن أودّهم في داهية) لأنني لا أقبل كعسكري أن يقوم في مؤسسة تابعة للجيش كالخطوط الجوية السورية تضامن إقليمي كهذا ، إذ ما علاقة بقية المدراء في هذا الموضوع ؟ وما هي علاقة مجلس الإدارة بالذات . وقد ودعته وعدت إلى دمشق وأنا مقتنع بأن أمراً سيتم ، إذ أن السلطة كانت في يد الفريق صدقي ، وكانت يده هي العليا ، والخطوط الجوية السورية أصبحت يتيمة لا تجد من يدافع عنها .

وقد تزود الفريق صدقي بصلاحيات من المرحوم المشير عبدالحكيم عامر، وجاء إلى دمشق ، فعُقد مجلس الإدارة برئاسته ، وأبلغ الأعضاء أن دمج الخطوط الجوية السورية بشركة مصر للطيران قد تم فعلاً تحت اسم (شركة الطيران العربية المتحدة) ، وأن قراراً جمهورياً قد أعد بذلك . وتقرر بعد هذه الجلسة إقصاء العميد راشد الكيلاني عن عضوية مجلس الإدارة ، واستبداله بالعميد موفق عصاصة ، لأن العميد الكيلاني اعترض على هذا الدمج المرتجل . كما تقرر في هذه الجلسة بالذات إنهاء تكليف العقيد حسن ذنون بالمديرية العامة للخطوط الجوية السورية ، وإحالته على التقاعد ، وإعادة النقيب يوسف بحصاص إلى الجيش ، وإنهاء انتدابه للعمل في الخطوط الجوية السورية . وقد وقع الاختيار على زهير العيطة خلفاً للعقيد ذنون في إدارة الخطوط الجوية

السورية لتنفيذ خطة الفريق صدقي في إجراء الدمج والعمل على تسليم الخطوط الجوية السورية لقمة سائغة لشركة مصر للطيران ، والاستيلاء على ملايين الدولارات التي كانت توفرها الخطوط السورية لتعزيز أسطولها ، وذلك لدفع أقساط الطائرات (الكوميت) النفثة التي ابتاعتها شركة مصر للطيران بالنسيئة من شركة (دي هافيلاند) البريطانية .

ولم ينس الفريق صدقي أن يثير مجدداً موضوع المقال الذي نشر في (الأهرام) . وحين ألقى العقيد ذنون تبعتة عليّ أظهر الفريق صدقي رغبته الصريحة بوجوب إنهاء إعارتي للخطوط الجوية السورية وإعادتي لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . وجدير بالذكر أننا لم ندع مرجعاً إلا قائلناه للحؤول دون إجراء الدمج .

وكان رئيس الجمهورية في دمشق ، وقد أطلعنا المواطن العربي الأول المغفور له الرئيس القوتلي على ما يُراد بالخطوط السورية من شرّ ، وعلى الإهانة التي لحقت بزميلنا الضابط السوري ، ورجواناه أن يتوسط لنا في مقابلة رئيس الجمهورية العربية المتحدة ، لإطلاعه على جليّة الأمر ، ولكنه شجّعنا قلبياً ، واعتذر عن موضوع المقابلة ، ووعد بإثارة القضية مع الرئيس جمال عبدالناصر في أول مناسبة .

وقد تعدّى صدى الاستيلاء على الخطوط الجوية السورية من قبل شركة مصر للطيران حدود الجمهورية العربية المتحدة وأذيعت تفاصيل الحادث من بعض الإذاعات العربية والأجنبية .

وقد ثار ضباط الأركان في دمشق لإهانة زميلهم ومعاقبته بإنهاء انتدابه للعمل في الخطوط الجوية السورية ، وتحدث الفريق جمال فيصل مع المشير عامر في هذا الشأن ، وأبلغه نقمة الضباط ، فكان أن جُمّد موضوعه ، وبقي النقيب بحصاص يمارس عمله حيث هو في الخطوط الجوية السورية .

وقد عاشت الخطوط الجوية السورية مع (زهير العيطة) على مضض ، فهو على جهله بالأمور الإدارية والقانونية متعجرفٌ وصوليٌ أتقن أساليب التمسح والزلفى ، وكان يتحين الفرص للتخلص مني ، فأرسل كتاباً سرياً إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية يرجو فيه إنهاء إعارتي للخطوط . ومنحي إجازة مأجورة مدتها شهران تنتهي معهما مدة إعارتي للخطوط . وبذلك فقد خسرنا هذه المعركة الجزئية وانتصرت القوة الغاشمة على الحق البين ، والتسلط والابتزاز على التعاون والإخاء .

وقد كنت راغباً في الانتقال إلى وزارة الصناعة ، إذ وافق وزيرها العالم الدمث ؛ الأستاذ الدكتور وجيه السمان ، على إنصافي وإعطائي الدرجات التي حرمتها أيام الاشتراكيين ، فقد كنت عازفاً عن التعاون مع العسكريين ، إذ قد اتفق أن كلف عبدالحميد السراج بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، ثم اختير لها المقدم أكرم الديري . ولكن الأستاذ الدكتور وجيه السمان كان قد استقال في هذه الفترة لأسباب عميقة ضمَّ عليها جوانحه وواراها في ظلال صمته المذهب .

وكان أن عدت إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بعد أن قابلت وزيرها الشاب السيد أكرم الديري ، فأعجبت بدمائته وإخلاصه وحبه للعمل ، وقد وعدني بإنصافي وإزالة الغبن اللاحق بي ، ولكنه كان يريد أن يفيد من حيادي وخبرتي الطويلة في شؤون الوزارة ، دون أن يعني نفسه بعرض ظلامي على المجلس التنفيذي ، وقد عيّنت مديراً مركزياً للعمل في الوزارة ، ثم كُلفت بمديرية الإدارة العامة ، وكان الوزير يودّ أن يسند إليّ بالإضافة إلى ذلك مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في دمشق ، فأعلمته أنه قد أنيط بي نصف مسؤوليات الوزارة ، وأنا بعد أشعر بغبني السابق ، فقد عطل ترفيعي ظلماً وعدواناً ، ولم يجر إنصافي وزملائي رغم القناعة بالظلم وتعسف الإجراء

الذي لحق بنا وكيديته وبُعده عن قواعد العدل والإنصاف ، ومع ذلك فقد مضيت أعمل مخلصاً جاهداً ، وكانت قد أجريت انتخابات للقاعدة العمالية ، اختير بنتيجتها أشخاص لورثة عهد جماعة الحوراني ، واستئصال جذورهم من الحركة النقابية واتحاد العمال ، وبخاصة للتخلص من خالد الحكيم ، ونذير النابلسي ، وصلاح زنزول ، ومن لف لفهم من الاشتراكيين المتمزتين .

وجدير بالذكر أن بعض النقابيين المخلصين كانوا يزورونني في مكنتي بالخطوط الجوية السورية ، ولم ينقطعوا عن الاتصال بي وإطلاعي على الوضع النقابي في سورية بوجه عام . وحين عدت إلى الوزارة كان يرأس اتحاد العمال السيد طلعت التغلبي وكان نائبه السيد يوسف العمادي . أما أمين سر الاتحاد ، فكان السيد عبدالسلام الأرغا ، وقد تعاون الاتحاد معي ، فكان أن جسّدنا فكرة (المعهد النقابي) .

وهنا لابد لي من الاعتراف بحقيقة هي أن الوزير أكرم الديري كان مخلصاً في عمله وواعياً لمهمته ، يقرأ كل تقرير ، ويطلع على كل دراسة ، ويعلق عليها تعليقاً المتعمق فيها ، الواعي لمضامينها ، وكان كعسكري لطيف المعشر ، مهذب الخلق ، رقيق الحاشية ، على نقیض سائر إخوانه الضباط الذين سبقوه لتولي هذه الوزارة . ولكنه كان قد اختار السيد محمود إيبو كمدير لمكتبه ، وعمل على منحه مرتبتين استثنائيتين ، أي أنه أحرق مرحلة اثنتي عشرة سنة من الحياة المسلكية التي يفترض قضاؤها طبقاً للقواعد العامة العادية المطبقة على سائر الموظفين في جهاز الدولة للحصول على المرتبتين اللتين قدّمتا منحة استثنائية لصديق الوزير . وقد مارس محمود إيبو تسلطه وتأثيره على الوزير الشاب ، وهدم في سمعته بسلطة لسانه وجفوة طبعه وتعالیه على الموظفين ، وكان الأمين

صورة خاصة لي أثناء إلقاء محاضرة في المعهد النقابي



العام موسى شحوذ ضعيف الشخصية لا يتخذ أي إجراء إلا إذا تدارسه مع محمود إيبو واستحصل على موافقته ، وذلك لشعوره تجاهه بالمنة والعرفان . لأن إيبو هو الذي دعم ترشيحه لدى الوزير للحصول على الأمانة العامة للوزارة .

وقد أعددتُ الخطة الإنمائية الخمسية لقطاع العمل في سورية ، وكانت تتضمن إقامة مجمعات ومعاهد نقابية ، ومستوصفات عمالية ، ومكاتب قوى عاملة ، ومعاهد تأهيل مهني . وقد بدأنا فعلاً بإخراج فكرة (المعهد النقابي) إلى حيّز التنفيذ . وكنا نصل الليل بالنهار حتى نوفر له التجهيزات الكاملة ، فأوصينا على المقاعد والأثاث والمطبوعات واللافتات ، وأعدنا المكتبة ، ووفرنا الوسائل السمعية والبصرية كالراديو والتلفزيون وأجهزة التسجيل ، وابتعنا آلات ناسخة وكميات هائلة من الأوراق لتأمين طبع المحاضرات الملقاة في المعهد ، وأعدنا منهاج الدراسة ، ورسمنا حدود المحاضرات ودعونا المحاضرين . وكان المعهد يهدف إلى إعداد النقابي من ثلاث نواح : فنحن نعده أولاً : كعامل يجب توسيع آفاق وأبعاد ثقافته المهنية ومداركه المسلكية . وثانياً : كنقابي يحمل أمانياً مهنته ، ويمثل الحركة العمالية في بلده والخارج ، فيجب أن يكون مؤهلاً ، كامل الثقافة والوعي لخطورة المهمة الملقاة على عاتقه ، وأخيراً فإن المعهد كان يهدف إلى إعداد النقابي كمواطن عربي ، يجب أن يعي ما يليقه على عاتقه من تبعات شرف نسبته إلى الأمة العربية التي إنما قامت الوحدة الجزئية مع الشقيقة مصر لتكون نواة لجمعها وتوحيدها في كيان متسق الأجزاء ، مستجمع القوى ، تحركه إرادة مخلصه واعية ، نزاعة لإحياء أمجاد العرب الغابرة ، في حاضر ناهض عزيز ، ومستقبل مشرق كريم . وكنا نستهدف الخدمة الصادقة للحركة العمالية بعيداً عن الكسب الحزبي ، والغرض الأثاني ، إذ سبق أن صدر قرار منذ أكثر من سنتين ، أي في عام

١٩٥٩ م ، في عهد الوزير عبدالغني قنوت ، بإحداث مثل هذا المعهد ، ورغم أن خالد الحكيم كان يرأس الاتحاد ، والاشتراكيين متسلطين على الوزارة والحركة النقابية ، فقد ظلّ المعهد فكرة مضمرة جامدة لم تُنفخ فيها الروح ، ولا دبت فيها الحياة .

وفي أوائل شهر نيسان من عام ١٩٦١ م افتتح المعهد باحتفال نقابي مهيب، أقيم في صالة سينما الحمراء ، ثم قص الوزير الديري الشريط في مركز المعهد ، الذي وفّقنا في أن نستأجره على ناصية جادة الشهداء ، في موقع ممتاز من مركز العاصمة دمشق . وبدأت فيه الدراسة الليلية في فصلين دراسيين ، انتسب إليهما حوالي ستين من خيرة نقابيين ومتقفي الحركة العمالية في دمشق ، انتقوا من المهن والصناعات الرئيسة في البلاد ، كنا نستهدف أن يتخرجوا بعد أشهر ليمارسوا مباشرة مهمة تثقيف وتوعية إخوانهم النقابيين في دورات المعهد القادمة .

ورغم أن رجال السراج ومباحثه كانوا يتسقطون أخبار المعهد ، إذ دسّوا بين النقابيين في المعهد عيوناً وأرصداً ، فقد استطعنا بالصلة الفكرية والثقة المتبادلة السابقة أن نصل إلى حقيقة ميول النقابيين ، ومضمر أفكارهم وانطباعاتهم عن وضع الحكم في البلاد ومستقبل الوحدة .

وقد شخصنا إلى القاهرة في منتصف شهر نيسان من عام ١٩٦١ م لتمثيل الإقليم السوري في المؤتمر السادس لخبراء الشؤون الاجتماعية والعمل ، الذي دعت إليه جامعة الدول العربية . وكان يرأس وفد الجمهورية العربية المتحدة الزميل أحمد اسماعيل ، الذي كان آخر ما يفكر فيه موضوع العمل والعمال ، إذ كان مهندساً زراعياً متقدماً في السن ، نقلته الوجاهة والمحسوبية إلى حيث هو في قمة الهرم من وظائف وزارة العمل بمصر .

وقد ضمنتنا لجنة واحدة نوقش فيها موضوع تخفيض الحد الأقصى اليومي

لساعات العمل ، واتفق أننا اتخذنا موقفين متناقضين ، فقام رئيس الوفد العراقي وطلب تسجيل مخالفة رئيس الوفد السوري لرئيس الوفد المصري .

ولما كنا في وفد واحد ينتظم الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها ، فقد كان المندوب العراقي يود أن يثير أزمة سياسية مؤداها استقلال شخصية سورية عن شخصية مصر . وقد رجاني زميلي أن أعود عن اقتراحي حتى لا يظهر بمظهر التناقض والتعارض ونحن في وفد واحد .

ثم إنني أذكر أننا كنا مساء يوم السابع عشر من نيسان مجتمعين في المؤتمر بمبنى الأمانة العامة للجامعة العربية المطل على ساحة التحرير بالقاهرة ، فأطلقت أسهم نارية قوية الانفجار وأخذ أعضاء وفود الدول العربية المجتمعون يتساءلون عن المناسبة ، فأجابهم رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة : (ده عشان خاطر وصول المارشال تيتو إلى السويس لزيارة الجمهورية !) ، ولكنني عقت على جوابه بقولي : (والأصح من ذلك - على ما أعتقد - أن الأسهم النارية أطلقت بمناسبة ذكرى الجلاء عن سورية) ، فقام رؤساء وأعضاء الوفود المشتركة في المؤتمر وأقبلوا عليّ يقدمون تهانبيهم الحارة بهذه المناسبة التي كانت فجراً للتححر العربي ، وبداية لنهاية الاستعمار في عالمنا العربي .

وجدير بالذكر أن حكام القاهرة وركائزهم في سورية ، جاروا بعد الوحدة على عيد الجلاء عن سورية . فكانت سورية بعد الوحدة تحتفل رسمياً بذكرى الجلاء عن مصر ، وعلى النقيض من ذلك فقد تعمد المسؤولون في القاهرة إهمال ذكرى الجلاء عن سورية ، فكانت تلقى سنة بعد أخرى في أغوار النسيان، إذ كانوا يعتبرونها عيداً إنفصالياً ، وذكرى تتناقض مع مفهوم الوحدة، وتعيد إلى أذهان السوريين أعراسهم الضائعة ، وأعياد حريتهم السلبية المفقودة . وقد درجت دول عربية أخرى غير الجمهورية العربية المتحدة ، كالمملكة

الأردنية الهاشمية على إحياء ذكرى الجلاء عن سورية نكاية بحكام القاهرة ،
وتذكيراً للسوريين بـماضي حريتهم الرائدة ، واستقلالهم العريق .

وقد كان من تأثير ضغط الرأي العام الخفي واستياء السوريين من هذا
التصرف الذي يُكاد فيه لأعز وأقدس ذكرى عرفتها سورية في تاريخها الحديث،
أن اضطر الحكام أن ينحنوا لإرادة الشعب ، فشكّلوا في عام ١٩٦١ م
وقبل موعد عيد الجلاء بأشهر لجاناً رسميةً وشعبيةً لتنظيم الاحتفال بذكرى
الجلاء ، وبولغ في إقامة معالم الاحتفال بهذه المناسبة ، حتى شاركت فيها
مصر نفسها .

وقد نقش بأحرف من نور على جبل (قاسيون) المطلّ على دمشق
عبارة: (جلاء فوحدة) كأنهم يريدون أن يذكّروا السوريين بأن الجلاء لا يُحتفل
به إلا لكونه مقدمة وتوطئة للوحدة . ولم يكن الشعب بحاجة لهذا التذكير ، إذ
كان نضال الشعب العربي السوري ، منذ أقدم عصوره ، يستهدف التحرر
والاستقلال ، كما يتطلع إلى اللقاء والوحدة العربية في وقتٍ معاً ، أو قل إن
السوريين عرفوا القومية ، وتطلعوا إلى الوحدة ، أكثر من تمرّسهم بالوطنية ،
وتمسكهم بالاستقلال ، وقد أثر عن فخامة الرئيس شكري القوتلي قوله حين رفع
علم الاستقلال بعد الجلاء : (لن يرتفع فوق هذا العلم السوري إلا علم الوحدة
العربية الكبرى) ! .

وقد تسنّى لنا خلال مؤتمر خبراء الشؤون الاجتماعية والعمل ، أن نتعمق
في دراسة وضع العامل المصري ، إذ زرنا معامل السكر في الحوامدية ، كما
زرنا معامل الإسمنت ، ومعامل التبغ والسجاير (ماتوسيان سابقاً) ، ومعمل
الحديد والصلب في حلوان . وكان يرافقنا في هذه الزيارات من نقابيين سورية
رئيس اتحاد عمال الإقليم السوري السيد طلعت التغلبي وعضو الاتحاد السيد
ضياء النكدلي . وقد سمعت الأخير ينفرد ببعض العمال ويسألهم عن أجورهم

وشروط عملهم . وقد خُص من هذه الاستجابات إلى أن الحد الأدنى لأجرة العامل المصري لا يزيد على اثني عشر قرشاً ونصف القرش الصاغ في اليوم، أي أنه يتقاضى أقل أجر لعامل في المنطقة العربية ، كما أن الشروط المادية والمعنوية الأخرى لعملهم كانت تخالف كلَّ الاشتراطات العمالية المعترف بها عربياً ودولياً، وذلك لوفرة الأيدي العاملة الجاهزة ، وانخفاض مستوى المعيشة، وضمور الطلب على الأيدي العاملة ، ولأسباب أخرى بشرية واقتصادية واجتماعية وسياسية .

وعدنا إلى دمشق لنتأهب من جديد لحضور مؤتمر العمل الدولي ، الذي سينعقد في دورة حزيران عام ١٩٦١ م في جنيف . وقد أعد القرار الجمهوري القاضي بتشكيل وفد الجمهورية العربية المتحدة في القاهرة بعد مذاكرة مع الوزير الديري وكانت النتيجة أن كنت ممثلاً وحيداً لسورية ، يقابلني ثلاثة وعشرون ممثلاً عن مصر ، وقد ظهر الغبن وعدم التكافؤ في تشكيل الوفد ، وكان يتحتم عليّ الذهاب إلى القاهرة لأنضم إلى وفد الجمهورية ، ونغادر من هناك إلى جنيف في وقت معاً . وقد عانينا من صلف مَنْ نصب نفسه رئيساً للوفد وهو السيد ابراهيم مظهر وكيل الوزارة المركزية للشؤون الاجتماعية والعمل .

واجتمعت في جنيف مع وفود الدول العربية بحضور ممثلي الجامعة العربية قبيل انعقاد المؤتمر ، وحاولت التعبير عن رأيي بحرية وصراحة كما تعودنا سابقاً في المؤتمرات الدولية التي نمثل فيها بلدنا سورية ، وذلك في موضوع وجوب المطالبة بإدخال اللغة العربية كلغة عمل رسمية في المؤتمر ، وكان رئيس الوفد ميّالاً للتحدث بالإنكليزية ، ولا يعير المغزى القومي لهذا المطلب أي اهتمام ، وهو من المخضرمين الذين شبّوا في العهود السابقة ، ولم ينجرفوا ويتلاءموا مع تيار القومية المستجد في مصر ، وكادت تحصل بيننا إحتكاكة قوية ، فأهملته وتحديثه ،



أحد المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها بجنييف الدورة الخمسون لمؤتمر العمل الدولي
و كنت أمثل فيها بلادي سورية

حتى أتى الوزير السيد حسين الشافعي ، فاضطر إزاء لباقة الوزير تجاهي ، بصفتي أمثل شطر الجمهورية وشريك الوحدة ، أن يعدل من سلوكه ويتنازل عن عنجهيته ، ولم يعد لرؤاسته أي مبرر .

وكان السيد الشافعي يحيط نفسه بهالة من العظمة ، وتمشي في ركابه حيثما اتجه حاشية من السكرتاريا ومديرية المكتب ، وحملة أباريق الضوء وسجادة الصلاة ، إلا أن كل هذه العظمة تتضاءل وتتلاشى إذا ما ذكر الرئيس . وإنني لأذكر أن الشافعي سألنا ذات يوم في جنيف هل تذكر أنني حييت مندوب (موريتانيا) في المؤتمر أو تحدثت معه ؟ . وكانت موريتانيا قد تقدمت في تلك السنة ١٩٦١ م بطلب الانضمام إلى عضوية منظمة العمل الدولية ، رغم معارضة المغرب إذ تعتبرها جزءاً مسلوخاً من أرض وطنها .

وكانت الدول العربية تعارض دخول موريتانيا المنظمة تضامناً مع المغرب . وقد أجبنا الشافعي حينذاك أننا لا نذكر أننا رأيناه يحيي مندوب موريتانيا أو يتحدث معه .. فقال : إن السبب في هذا السؤال هو أنني رأيت فيما يرى النائم، أن الرئيس قد أتاني في الحلم معاتباً وغازباً ، مستفسراً عن سبب اتصالي بمندوب موريتانيا . وحين نفينا له وقوع ذلك منه سُري عنه ، إذ أنه يخشى الرئيس ويحسب حساباً لعتابه حتى في الحلم ! .

وقد أمضينا مدة المؤتمر على أعصابنا ، واجتمعت في جنيف بزميلنا وصديقنا الدكتور إحسان الجوخدار ، الذي قرر في تلك السنة مغادرة سورية خلاصاً من السراج والجو الخانق في دمشق ، وعُيّن خبيراً لمكتب العمل الدولي في ليبيا ، وقد طالما جلسنا على ضفة بحيرة ليمان في جنيف نتشاكى ونستعرض ما آلت إليه حالنا من الضياع والمهانة في ظل المدّ الوافد علينا من الجنوب ، وقد أطبق اليأس على الصدور وضاق بنا سبل الخلاص .

وأذكر أنني طلبت من القنصل المصري في جنيف السيد وفاء حجازي

تأشيرة للمرور بباريز بعد انتهاء المؤتمر ، فاعتذر بأنه إنما يمنح التأشيرة إلى البلاد الواقعة على خط السير المباشر بين القاهرة وجنيف ! وقد علمت من إخواننا أعضاء الوفد من المصريين أنهم حصلوا على تأشيرات لباريز ولندن والدول السكندنافية ، فحزّ في نفسي الألم من هذا التمييز الصارخ ، ولما كنت السوري الرسمي الوحيد في الوفد فقد اضطرروا مجاملة لدعوتي في شتى المناسبات وبذلك فقد تكشفت لي عقلية حكامنا من شركاء الوحدة .

ولا أعتقد أن سورياً واحداً منصفاً لا يشاطرنى الشعور الصادق بالضيق الكامل والغربة الموحشة التي أحسها في ظل هذا التسلط الأخوي سواء في إطار الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها من قبل الممثلين الدبلوماسيين المصريين للجمهورية الواحدة .

وقد عدنا إلى دمشق عن طريق القاهرة أيضاً ، نحمل انطباعاتنا ، ونحضر جراحاتنا ، وحدثتُ الوزير الديري بذلك فغضب وادعى أنه سيخاطب الرئيس في ذلك ، إلا أننا ما لبثنا أن فوجئنا بقرار نقل الحكومة إلى مصر ، ثم بقرارات التأميم الاشتراكية ، كما لو كان ما يصل القاهرة من أسباب الغليان والنقمة قد دفعها للمقامرة بورقتها الأخيرة ، لتعطل الاقتصاد وتمسح الكيان السوري ؛ اعتقاداً منها أن هذه التدابير ستحبس سورية إلى الأبد في إisar الوحدة القسرية المتمثلة بالتبعية المطلقة والإلحاق الكامل .

وقبل أن أمسح الضباب عن الذاكرة واستطرد في سرد أحداث تلك الأيام لأورخ انتفاضة ايلول ، أريد للذكرى والتاريخ أن أحصي عشرة أسباب لفشل الوحدة مع مصر وانتكاستها ، مستمدة من واقع التجربة وصميم التطبيق ، مُشهداً الله وضميري على ألا أتجنّى ولا أحابي ، وقد سبق أن نشرت هذه الدراسة في دمشق وبيروت وفي أكثر العواصم العربية في شهر ايلول من عام ١٩٦٢ م . وهذه هي إنحرافات الوحدة كما أجمَلْتُها .

الفصل الخامس

انحرافات الوحدة مع الشقيقة مصر

وانتفاضة ايلول عام ١٩٦١ للميلاد

أولاً - الاستغلال الاقتصادي

لعل من أهم مآخذ الوحدة انكاؤها على العاطفة ، وارتجالها ، وتعليقها على شخص فرد لم تسبق له تجربة في العمل السياسي والقومي ، وعدم التكافؤ في المد العاطفي والشعور القومي بين سياسيي سورية وسياسيي مصر طرفي الوحدة . فقد اعتبرت الوحدة بالنسبة لبعض ضباط الثورة في مصر صلحاً واقياً من الإفلاس ، ومهمة إنقاذ لسورية ، إذ وقف المسؤول عنها يعلن أنه لم يطلع على موازنتنا ، ولم يدر أنها كانت في عجز ، وأعلن منحنا مبلغ (١٣٥) ثلاثة عشر ونصف مليون ليرة سورية ، ولم يكن هذا المبلغ إلا سداداً لحصة سورية من اتفاق ائتماني سابق مع الجانب الأمريكي . أما ملايين الجنيهات التي منّ علينا بها فلم تكن إلا لقاء قيمة (١٠٠) ألف طن قمح ، ثم (١٢٥) ألف طن أخرى من الحبوب صُدّرت لمصر من سورية .

ولا يخفى على أحد تسخير الاقتصاد السوري لمصلحة الاقتصادي المصري، وتعبئة البضائع المستوردة بالقطع الأجنبي النادر ونقلها إلى مصر ، حتى شحّت الأدوية في أسواقنا ، وافتقدت السيارات والبرادات والغسالات والأجواخ والساعات وسائر الأصناف المستوردة .

ولعل من أبرز الأمثلة على التسلط الاقتصادي ما سبق أن قدمنا من دمج

مؤسسة الخطوط الجوية السورية بشركة مصر للطيران عام ١٩٦٠ م ،
للاستيلاء على رصيدها من الدولارات المدخرة لتعزيز الإسطول التجاري
للخطوط الجوية السورية .

ثانياً - تصفية الجيش

ثم بدأت تصفية العناصر ذات الكفاءة العالية من ضباطنا في الجيش
السوري تتخذ أشكالاً وصوراً متعددة ، تزرع الشك في نوايا المسؤولين عن
الوحدة واتجاهاتهم القومية ، إذ أن من المسلّم به أن الجيش السوري عدة
العرب، وسهمهم المفقود في معركة أخذ الثأر وتحرير فلسطين السلبية ، وفي
ملحمة التحرير العربي الكبرى ، فكيف يجوز لحاكم يحمل أمانى العرب في
الثأر والعودة والتحرر والوحدة أن يفتئت على هذا الجيش ، ويصفى خيرة
ضباطه بتحويلهم عن ميادين اختصاصهم التي أعدتهم الأمة لها ، وإغرائهم
بالمناصب الوزارية والإدارية والدبلوماسية ، أو بإحالتهم على التقاعد برواتب
مغرية ، وسنّ القوانين لهم حتى يتمكنوا من العمل في الأجهزة الإدارية المدنية،
وبالحذ من إعداد الفنيين ومنع إرسال البعثات العسكرية للتخصص في الفنون
الحربية الحديثة ، وغير ذلك من أساليب الإبعاد والتشريد ، وقتل الروح
المعنوية ، أو بنبذ الضباط إلى مصر برواتب مجزية ، لا يعملوا ويبدعوا ،
بل انقاء لخطرهم المزعوم وإبعاداً لهم عن العمل العسكري .

ثالثاً - الغزو البشري

بدأت عقدة الأصغر تستولي علينا نحن السوريين ، وأحسننا بيوادر الغزو
وزحف التسلط ، حتى أن بعض المنشورات الرسمية بيّنت بصراحة خطة
المسؤولين عن الوحدة بتهجير ملايين المصريين إلى سورية ، فقد جاء في

الصفحة (٣٧) من كتاب الجمهورية العربية المتحدة (تاريخ وحقائق - وأرقام) الصادر عن مديرية الدعاية والأنباء وتحت عنوان (الفوائد البشرية للوحدة) ما يلي : (تتبثق من حقيقة بسيطة هي كون مصر أكثر الدول العربية سكاناً إذ يتجاوز تعدادهم آنذاك (٢٣٥) مليون ، وكون سورية من أقلها سكاناً بعددهم البالغ (٤٥) ملايين نسمة في تلك الفترة ، ويكفي أن نعلم أن الكيل المتري المربع المسكون في مصر يضم (٧٠٠) شخص ، وفي سورية (٥٠) شخصاً . وفي الوقت الذي تشكو فيه مصر شدة الكثافة ، تعاني سورية قلة السكان في كثير من المناطق ذات الإمكانات الإنتاجية الكبيرة . وهذا ما أدى إلى هبوط في مستوى المعيشة في مصر ، ونقص في القوى البشرية في سورية ، وسيكون من نتائج الوحدة بينهما وضع خطة لإعادة توزيع السكان بينهما ، ونقلهم إلى المناطق شبه الخالية من سورية ، حيث لا توجد اليد العاملة الكافية ، ونضرب على ذلك مثلاً ؛ وادي الفرات وسهول الجزيرة والغاب وبعض الأجزاء الجنوبية، ويساعد على هذا النقل كون بيئة الفرات والغاب مثلاً مشابهة للبيئة النهرية التي ألفها عرب مصر ، وإن استيعاب أربعة ملايين شخص في هذه المنطقة في مدى ربع قرن تفرضه ، لا الضرورات الاقتصادية لزيادة الإنتاج فحسب ، بل تفرضه الضرورات الاستراتيجية والقومية في سورية (انتهى) .

وليس أبلغ من هذا النص دليلاً على العقلية الاستعمارية الفرعونية ، التي جعلت الوحدة إفقاراً ، والإخاء استرقاقاً ، والمصالح الاقتصادية المشتركة تسليطاً وابتزازاً .

ومن صور الغزو البشري ، توسيع أجهزة الدولة ، وإحداث وزارات وإدارات ومصالح ومؤسسات جديدة تفيض عن حاجتنا ، وتناقض سياسة التقشف التي درجنا عليها منذ مطلع عهدنا بالاستقلال ، والقصد من ذلك إيكال

دفة الأمر فيها إلى حشود من الفنيين المصريين المزعومين ، والإداريين والخبراء الذين كانت تتحمل الخزينة السورية رواتبهم وتعويضاتهم الضخمة التي تتجاوز أضعاف رواتبهم في مصر ، دون أن يؤديوا خدمة تذكر . وقد بلغ وسطي ما كان يُدفع للموظفين المصريين المنتدبين في آخر سني الوحدة ؛ خمسين مليوناً من الليرات السورية سنوياً ، كانت تتحملها خزانة على شحّ مواردها وضعف إمكانياتها . ولم يكن هناك مجال لانتداب السوريين لمصر ، وحتى لو تم ذلك بأعجوبة فإن الفرق في المعاملة كان واضحاً إذ يحسب الجنيه للموفد السوري بتسع ليرات في التحويل ، ويسلم جنيهاً من المصرف المركزي ، على النقيض من زميله المصري الذي يتقاضى تسع ليرات مقابل الجنيه الواحد الذي يستحقه كتعويض ، في حين أن سعره في السوق أقل من سبع ليرات سورية . زد على ذلك أن الموظفين المنتدبين كانت لهم مهمة مزدوجة ؛ فهم إداريون فنيون ، وهم عيونٌ مباحثيون يقدمون التقارير السنوية ويتدخلون في الشؤون السياسية والخلافات الداخلية للبلد .

رابعاً - الخطر الأخلاقي

لم يشعر زعماء الوحدة بمسؤوليتهم كاملة في انتداب الضباط والفنيين الموظفين للعمل في سورية ، إذ حسب بعض هؤلاء أن البلد مستباح لهم ، ولم يقدّروا أنهم رُسل الوحدة والإخاء ، وأن عليهم في هذا البلد المحافظ أن يتحلوا بمكارم الأخلاق ، والمثل العليا ، والاتزان الخلفي .

خامساً - الحقد الطبقي

كان من نتيجة تخطيط الوحدة وترديها ، أن أسرع المسؤولون عنها بانتهاج سياسة الدمج الكامل ، والتفريق بين عناصر الشعب السوري . فأصدرت جملة

من التشريعات المرتجلة ، التي أدت إلى اضطراب الثقة بين الحاكم والمحكوم ، كان من نتيجتها تدني نقدنا ووقف دولا ب العمل ، وارتفاع معدلات البطالة ، بعد صدور قوانين التأمين في تموز عام ١٩٦١ م لما رافقها من ارتفاع وغموص وبليلة واضطراب في سوق العمل ، وقد دلت التقارير الرسمية على أن معدل التسريحات في الشهر في دمشق ومحافظتها كان (١٥٠) عاملاً قبل ١٩ تموز ١٩٦١ م أي قبل صدور القوانين المذكورة ، فأصبح في شهر آب عام ١٩٦١ م يقارب (٢٥٦٠) عاملاً ، لخشية قطاعات اقتصادية وصناعية أخرى من المصادرة والتأمين، حتى صغار الصناع فإنهم قد بدأوا بتخفيض عدد عمالهم وتسريحهم ، رغم وجود النص الزاجر في المادة (٢٠٩) من قانون العمل ، ومؤيده بالحبس والإكراه الجسدي في المادة (٢٣٣) من القانون نفسه وذلك في حالة التسريح التعسفي ، دون أخذ موافقة وزارة العمل . فأدى ذلك إلى بعث الشك والاضطراب ، وزرع الحقد الطبقى بين أصحاب العمل والعمال ، وبالتالي إلى نوع من الفالج الصناعي ، والإنهيار الاقتصادي ، وعبثاً حاول كمال الدين رفعت ، آخر وزير للعمل في عهد الوحدة لإصلاح الوضع ، متعاوناً في ذلك مع المشير عبدالحكيم عامر ، ولكن الانتفاضة فاجأتها قبل تشكيل لجنة الأمناء العاميين للدراسة والبحث العقيمين .

وكان من جملة المشاريع الحاقدة التي أُريد منها تجزئة سورية وتقطيع أوصالها ؛ مشروع (قانون الحكم المحلي) الذي فاجأنا به القاهرة ، فدرسنا التعليقات والانتقادات التي أوردتها عليه المحافظون ، فكان أمضاها وأجرأها محافظ دمشق حينذاك السيد يحيى علي أديب ، الذي أشار في مطالعته على المشروع إلى أن الانتداب الفرنسي على سورية أيام بسط نفوذه عليها لم يجرؤ على تطبيق نظام إداري مماثل في حكمها .

سادساً - مسح الكيان السوري

وكانت ثالثة الأثافي محاولة مسح الكيان السوري ، وجعل سورية محافظة مصرية ليس فيها حكومة ولا مسؤول ، وذلك بنقل الحكومة والوزارة التنفيذية إلى القاهرة ، بما يتبع ذلك من وسائل التخطيط والتنفيذ ، بعد أن كان الشعب العربي السوري قد منى نفسه بإقامة رئيس الجمهورية أشهر الصيف في دمشق وأشهر الشتاء في القاهرة ، وكذلك مجلس الأمة كما بينا سابقاً .

وكان الموظفون في القاهرة - شعوراً منهم بخطر زملائهم السوريين - قد بدأوا بتخطيط الملاكات الجديدة في أجهزة الدولة الوليدة ومؤسساتها ، بصورة لا تدع لسوري واحد مجال تسلم منصب ذي شأن ، بل كانت لهم اليد العليا . وكان مقدراً أن تكون للسوريين المناصب الثانوية واليد السفلى . وقد شعرنا بذلك شعوراً جلياً خلال شهر ايلول قبيل الانتفاضة بأيام . وقد حدثت بلبلة كبرى في أجهزة الدولة ومؤسساتها ، وفقدت المسؤولية ، وشلت الحركة الإدارية ، كما فكر كثيرون من الموظفين الأكفيا بالإستقالة ، حتى لا ينقلوا إلى العمل في مصر ، إذ يغرر بهم بتعويض الندب ثم يقطع عنهم بعد حين فيعيشوا في قلة ومسغبة . وقد اساء هذا التدبير الذي لا مبرر له إلى سمعة الوحدة في الداخل والخارج ، وفهم أن القصد منه محو الكيان السوري جملة وتفصيلاً .

سابعاً - فرض العزلة على سورية

لقد تم التمهيد بكل ما تقدم من انحرافات وإجراءات تعسفية لعزل سورية عن جيرانها وأشقائها عرب آسيا ، بعد أن حُدّ الزحف نحو الوحدة ، وعجز عن إضافة أضاح جديدة على مذهب التسلط الفردي ، فازورت البلاد العربية ، ونفرت من هذه الوحدة ، بعد أن عايشَت الولايات التي جنتها سورية بنتيجتها ، وبعد أن

جرت تصفية السياسيين السوريين الذين وقعوا على صك الوحدة ، أو الذين تعاونوا مع المسؤولين عن تنفيذها .

وقد كان لا مندوحة - لتطبيق مخطط مسح الكيان السوري - عن فرض ستار فولاذي حول سورية العربية ، فكانت لحيته وسداه المؤامرات التي كانت تعد وتصمم في القاهرة ، وتتفد وتتطلق من دمشق ، فما ثورة لبنان ، ولا فتنة الموصل ، ولا مؤامرات التسلل والنسف والتخريب في الأردن الشقيق، إلا حلقات من هذا المخطط الذي يعتبر مقدمة لتصفية الكيان السوري وعزل سورية العربية .

ثامناً - خنق الحريات وشراء الضمائر

كان الإطار العام الذي تجسدت فيه هذه الانحرافات هو السجن الكبير الذي عاشت فيه سورية ، والإرهاب الوحشي الذي ران على القلوب والأفئدة . إذ كان المسؤولون يصمّون آذانهم عن سماع نداءات الخير والإصلاح ، هذا إن جرؤ مغامر مؤمن على قول كلمة الحق والصدق . وقد طبق في سورية سلاح الترغيب والترهيب ذو الحدين ، فمن لا يُشرى ضميره بالمال والسلطة والإغراءات الأخرى فحريّ به أن يُردّ إلى الصواب بسياط الجور وأقبيّة الجحيم، وقد سمع شعبنا الحر الأبّي ووعى سير التنكيل ، والتسلط الذي ينافي أبسط مبادئ حقوق الإنسان ونواميس العدالة البشرية ، والذي تعرض له شعبنا الصابر المناضل طوال سنوات الحكم البوليسي الذي عاشته سورية المجاهدة . فقد امتد ظل الإرهاب القاتم إلى كل ميادين النشاط الاجتماعي والفردى ، فاغتال الحريات جميعاً ، وانقلب المواطنون في ظله إلى حالة من اليأس والسلبية ، لم تعرف سورية لهما مثيلاً في مدى تاريخها ، إذ عمل المسؤولون على تعطيل صوت الحق، ووأد الأنفة العربية في الصدور ، حتى أخذنا نشك في حميتنا ،

ونياس من مروعتنا، ونستبعد أن نسمع لهذا الشعب غضبة من غضباته التاريخية المشهودة، فقد كان يثور وينتفض لأقل مما مئى به من خسف ، ولحق به من مذلة واضطهاد ! .

وقد ظن الحاكم الفرد أنه ليس في سورية رجل واحد يقوى على رفع رأسه في ظل الحاكم الفرد كما كان يعتقد بالنسبة لمصر ، إذ صرّح أكثر من مرة (لأحمد أبو الفتح) أحد صاحبي جريدة (المصري) سابقاً وغيره من المتصلين به حين كانوا يُحذرونه من مغبة حلّ الأحزاب أو محاربة القواعد الشعبية ، صرح بقوله : (وهل تعتقدون أن في مصر رجلاً واحداً يقوى على رفع رأسه) ؟!! .

ومن طريف ما شاع من النكات رداً على جو الإرهاب في مصر الشقيقة أن رجلاً شكاً من وجع في ضرسه ، فذهب إلى طبيب الأسنان ليعالجه ، ثم عاد إلى الدار وقد لُفّت العصابات على أنفه فسألته زوجته : لقد ذهبت تعالج ضرسك فما بال أنفك قد عُصب . فقال : لقد عالج الطبيب ضرسي عن طريق أنفي ، إذ هل تظنين أن إنساناً يستطيع أن يفتح فاه في هذا العهد . وقد انقلب شعبنا الصابر إلى السلبية المطلقة حيال الوضع والحكم في بلاده ، وهو في سلبيته أبلغ وأرهب أحياناً ، وشعر الحكام بذلك فأوعزوا إلى السراج بتخفيف القبضة عن صدره ، حتى يجسوا رد الفعل عنده ، وكان ذلك في أواخر أيام الوحدة . ولكن شعبنا البطل كان قد حكم نهائياً على أن هذه الوحدة ليست وحدته التي يرنو إليها بل إن في بقائها دماراً واستبعاداً للوحدة الكبرى التي حلم بها وعاش لها وضحى من أجلها .

تاسعاً - التشكيك والفراغ السياسي

كان همّ المسؤولين المصريين أن يوقعوا بين رجالاتنا ، ويشككوا بإمكاناتنا،

وقد صرح الفريق صدقي محمود في مجلس كنت حاضره بأننا نحن السوريين لا يحب بعضنا بعضاً ، وأننا كنا قبل الوحدة نُسقط الحكومات بالشائعات كما نشكلها بالشائعات ، على طريقة القائل :

قد قيل ما قيل إن صدقاً وإن كذباً فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

وقد كان هذا السلاح من أمضى أسلحة التشكيك والتفرقة والتجزئة يقول (أحمد أبو الفتح) : (إن قاعدة فرق تسد - هي قاعدة اساسية من القواعد التي ارتكز عليها حكم عبد الناصر ، فهو قد حاول بواسطة فرق الهمس التنديد بعبد الحكيم عامر ، وصالح سالم ، وخالد محي الدين ، وسائر أخصامه السياسيين) . كما أوقع بين الساسة السوريين من رفاق الدرب ، الموقعين على صك الوحدة ، وصفاهم الواحد تلو الآخر ، مستعيناً بالسراج ومباحثه عليهم ، ثم سلط المشير عبد الحكيم علمر على عبد الحميد السرج ، فأذله ورماه لا حول له ولا قوة ، ثم أعاده إلى سورية ليتلدد به وينتقم منه الشعب الذي عانى من جورهِ وطاغوته . وليس أدل على ما قدمنا من النص الذي أورده (أحمد عبد الفتح) أحد صاحبي جريدة المصري في الصفحة (٢٤٢) من كتابه عن جمال عبد الناصر ، إذ عرّى العمود الفقري لسياسته فقال : (يؤمن جمال عبد الناصر بأن الكذب يمكن أن يصبح حقيقة إذا ما تولت أجهزة الدعاية ترديده على أنه حقيقة ، فهو يعتقد أن الشعب الذي يوضع تحت دعاية واسعة النطاق ينتهي به الأمر إلى تصديق كل ما تردده أجهزة الدعاية مهما كان ما تردده مخالفاً للحقيقة . وإن جمال عبد الناصر ليؤمن إيماناً جازماً بالدعاية ويتصور أنها الوسيلة التي عن طريقها يستطيع أن يقنع الناس بكل ما يريد) .

فإذا انطلقنا من هذه الحقيقة ، وعرضنا على ضوءها كل الوقائع والأحداث

التي مرت بسورية والعالم العربي ، شعرنا بالفراغ الهائل والبلبلّة المروعة التي أحدثتها أجهزة الإعلام الناصرية وقد قيل لعبد الناصر حينذاك : (إن سورية ليست مستعمرة بلا زعامة لتهدى لزعامة بلا مستعمرات) . إذ لم يكن حل الأحزاب والمنظمات السياسية في سورية إلا توطئة لإحداث الفراغ السياسي كي يلعب فيه دوره المرسوم ، ويخطط الحياة والمجتمع على الصورة التي يرى . وقد كان ختام المهزلة قيام الاتحاد القومي الذي ظنّ (الحاكم بأمره) أنه يمكن بواسطته أن يسد هذا الفراغ ، فكان هذا التنظيم السقيم في واد والشعب في واد ، وانقلب إلى مسرح للمصفيين ، وتكايا للمرتزقين المنافقين .

عاشراً - فشل الوحدة الكبرى

لئن كانت سورية قد دخلت حرم الوحدة المقدس سعياً وراء تحقيق حلمها الأزلّي ، الذي عاشت له وضحت من أجله كما قدمت ، فقد وضعت الوحدة الكبرى نصب أعينها وهي تجلّها وترقى بها فوق الحدود والشروط والمساومات ، وقد كانت نشوة تحقيق الوحدة والظروف التي أحاطت بها مبشرة بسرّيان المد ، ومُضيّ الزحف حتى يتناول دنيا العرب والعروبة استهلالاً من لبنان العربي . ولكنّ ما أن مضت الوحدة في طريقها الذي رسمها لها الحاكم بأمره ، وما أن بدأ زحف التسلط على سورية ، حتى وقفت الدول العربية منّا موقف المتفرج المراقب ، الذي لا يودّ أن يتورط في مغامرة غير مضمونة النتائج . ولئن دخلنا حرم الوحدة بالعاطفة الخالصة ، فقد ناقشها غيرنا بالعقل والمنطق ، وبعد تردي الأوضاع لدينا ، والبدء بتصفيّة الجيش والأحزاب والسياسيين ، وسوء الأوضاع الاقتصادية ، بدأ الشك يدب فيمن حولنا ، وانقلبوا من الحيرة إلى التردد فالاحجام فالمقاومة . ولكن ذلك لم يكن يُرضي الحكام بأمرهم ، فحملوا على حكام لبنان حتى انفجر لبنان وسال الدم العربي فيه ،

وشكا الجمهورية العربية المتحدة إلى هيئة الأمم ومجلس الأمن ، لتدخلها في إشعال الثورة ، وإمدادها بالقوى النظامية وغير النظامية . وفشلت الثورة في لبنان ، فانتقلت ساحة المعركة إلى الأردن ، فأخفقت مؤامرات النصف والتدمير في إلحاق الأردن كإقليم بالجمهورية . وكانت النتيجة نزول القوات الأميركية في لبنان ، والإنكليزية في الأردن ، وقد كان العراق في عهد نوري السعيد قد أقفل حدوده في وجه البضائع السورية ، علماً بأن العراق هو السوق التجارية الطبيعية لسورية ، فما أن قامت ثورة الرابع عشر من تموز حتى ظن الناس أن عبدالناصر قد أحرز نصراً في العراق ، ولكن الوفود التي أمّت القاهرة عاملة على تحقيق الوحدة فوجئت بأن جمال عبدالناصر يضع لذلك ثلاثة شروط :

الأول : اندماج العراق في الجمهورية العربية المتحدة
اندماجاً كاملاً تحت رئاسته .

الثاني : توحيد قيادة الجيش تحت إمرة عبدالحكيم عامر

الثالث : حل الأحزاب جميعها .

وقد حاول الزعيم العراقي كامل الجادرجي مناقشة جمال عبدالناصر في هذه الشروط ، ولكنه أصر على رأيه ، وعاد الزعيم العراقي إلى بغداد وقد تغيرت آراؤه في الوحدة تغيراً كاملاً . وفي هذه الأثناء وضع عبدالكريم قاسم يده على مؤامرة قُصد بها الإطاحة بحكمه ، فقام بإبعاد المرحوم عبدالسلام عارف إلى ألمانيا ، ولكنه عاد فجأة ، فجرت محاكمته أمام محكمة الشعب التي يرأسها عباس فاضل المهداوي . وبدأت فتنة الموصل ومذبحة كركوك ، ووقف المسؤولون في العراق بقوة وعناد في وجه وحدة الدكتاتورية والتسلط . وقد فشل جمال عبدالناصر في السودان حين حاول احتلالها والتعدي على سيادتها ، فوجد من السيد عبدالله خليل رئيس الوزارة الأسبق خصماً عنيداً عنيفاً .

وتطور الأمر في السودان إلى قيام حكم عسكري ، وقف موقف الند والتحرر تجاه أطماع التوسع الناصرية . وكذلك كان موقف تونس والرئيس بورقيبة تجاه محاولات التوسع الناصري .

حتى ليبيا فإن عبد الناصر لم يستطع إقناعها بالإنضمام إلى جمهوريته . وكذلك اليمن التي كانت قد دخلت في اتحاد فيدرالي مع العربية المتحدة . بدأ الإمام أحمد فيها سياسة انكماش وتراجع بعد أن اكتشف مؤمرات داخلية وفتناً تغذى من الخارج .

وقد كان الشعب العربي في سورية يراقب هذه الأحداث بمرارة ، فقد شعربعزلته وخيبة أمله ، وزاد من خيبة أمل السوريين أن رأوا سورية تتحول إلى مستعمرة ، ويطبق فيها أشد ألوان الكبت والإرهاب ، فتطلق يد عبدالحميد السراج ومكتبه الخاص فيها . كما زاد في خيبة الأمل اضطراب سياسة جمال عبدالناصر في سورية ، وتأكد السوريون من أن الوحدة مع جمال عبدالناصر لم تحقق أي تقدم لقضية العرب الكبرى في الوحدة وتحرير الأرض السليبية ، بل على العكس من ذلك ، فإنها باعدت بين العرب وبين نشدان الوحدة الكاملة الصحيحة ، وساعدت على الفرقة والتجزئة والتباعد ، كما أن إقامة البوليس الدولي على الحدود المصرية - الإسرائيلية وتسليم مضائق تيران ، والمناداة بقبول تقسيم فلسطين من قبل المسؤول عن هذه الوحدة ، وتصريحه بأن مقاومة مشروع جونستون وتحويل مياه الأردن من قبل إسرائيل يعتبر مغامرة عسكرية خطيرة ، كل ذلك كان يؤيد نذر الثورة في سورية ، ويوحى بأنها على وشك الانفجار . وكان كل مواطن يتوقع هذا الانفجار إلا جمال عبدالناصر ، ذلك لأنه في السنة الأخيرة للوحدة كان قد امتلأ غروراً واعتداداً بشخصيته إلى درجة أنه أذهلته عن الحقائق الصارخة ، وكان كلما حدثه أحد أعوانه بسوء الأحوال في سورية استخف بحديثه بل سفّهه بعنف بالغ ، وبدلاً من أن يعالج الوضع

بإخلاص وجدية ، زاد في تهديده وأمعن في بطشه ووعيده .
وكانت التشريعات التي صدرت في الأشهر الثلاثة الأخيرة للوحدة
مستوحاة من حقد مبيت على سورية والسوريين سواء في ذلك قرارات تموز
الاشتراكية ، أو إجراءات شهر آب السياسية التي كان يُقصد بهامسح شخصية
سورية ونقل الحكم نهائياً إلى القاهرة .

الفصل السادس

محاولات الإصلاح

أخذت أيام شهر أيلول من عام ١٩٦١ م تمر حافلة بالاضطراب ، فجمال عبدالناصر يرسل عبدالحكيم عامر إلى سورية ، وينقل السراج إلى القاهرة ، وتتواتر أنباء الخلاف بين جمال عبدالناصر وعبدالحميد السراج .

ويستقيل السراج فجأة ، ويبدأ عبدالحكيم عامر في دمشق سلسلة من الإجراءات لاستبدال أنصار السراج ومباحثه بأنصار جدد يكونون موضع ثقته .

وكان جهد المخلصين الغيارى على مصير الوحدة يتركز في إصلاح الوضع، وتقويم أساليب الحكم في سورية . فقد شعر كثيرون من المخلصين بأن أسلوب الحكم في سورية قد بدأ متعثراً ، فقد وسدت الوزارات والمصالح الحساسة إلى أيدي غير اختصاصية ، ولا تركز إلى تأييد شعبي ، تنفيذاً لخطة تصفية الجيش من خيرة عناصره ، فأخطأ العهد من ناحيتين ، إذ حرم البلاد من الاختصاص الأصلي لهؤلاء الأشخاص الذين أعدتهم الشعب لمعركة الثأر الكبرى، كما أخطأ في طبعه الحكم المدني بطابع عسكري بوليسي غير اختصاصي . وشعر المواطنون بوطأة الكبت وشبح العنف في سائر الميادين . وبدأت تجري بعض الحوادث الفردية ، والاحتكاكات المحلية ، التي لم تكن لتؤثر على مصير الوحدة ، ولكنها كانت تخلف في النفوس بعض المرارة وخيبة الأمل . إذ حسب المواطنون أنه يمكن إزالة الانحرافات ومعالجتها إذا بلغت آذان المسؤولين عن الوحدة . ولكننا شعرنا مع الزمن أنها خطة مبيتة لإقامة مشاتل الحقد والتنازع في طول البلاد وعرضها ، حتى لا تقوم لنا قائمة ، ولا

تجتمع كلمة ، تطبيقاً لسياسة فرق تسد ! .

عند ذلك قام بعض الشباب المتقنين الغيارى على مصير الوحدة وسمعتها، فتكثروا في حلقات كانت تُناقش فيها انحرافات الحكم في سورية ، وتلتمس أسباب الإصلاح . وأذكر أنني طُيرتُ برقية لجمال عبدالناصر باسم موظفي سورية أطالب فيها بالحصانة ، وقد استدعاني عبدالحميد السراج وأظهر اهتمامه بالأمر، وحاول معرفة أسباب حجب الحصانة عن الموظفين ، ووعد بتذليل الصعاب . ولم يكن ليعوزنا الدليل على أنه لا يمكن أن تستقيم حصانة لأي مواطن في عهد الكبت والحكم البوليسي . وقد أُسِرَّ إليَّ الدكتور عبدالوهاب حومد حين راجعناه كوزير للمالية بشأن الحصانة ومطالب الموظفين ، فقال : (إن العهد ليس موافياً لأمثال هذه المطالب . ويين لي أن مستقبلي كموظف مهدد ، والمحاولات تجري لتسريحي ، وأنه منعاً للإضرار بي فقد طلب نقلي إلى وزارة العدل ، حين كان وزيراً لها قبل أن يلي وزارة الخزانة) . فيما بعد وحين استلمت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ، وقَعْتُ على كتاب مكتوم في إضبارات الوزارة هذا نصه :

(إلى وزير العدل ؛ بناء على المحادثة التي تمت في المجلس التنفيذي بشأن الأستاذ فؤاد العادل ، وبناء على المحادثة الشفهية بينكم وبين وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، يرجى إصدار قرار انتداب الموماً إليه إلى وزارة العدل ، على أن يستمر في تقاضي راتبه من وزارته الأصلية) .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

ومنذ ذلك الحين علقت لجنة الموظفين اجتماعاتها ونشاطاتها ، وكان ذلك محكاً للديمقراطية وامتحاناً لها في العام الأول من الوحدة . وأذكر أنني شخصت بصحبة الدكتور إحسان الجوخدار ، الأمين العام السابق لوزارة الشؤون

الاجتماعية والعمل ، إلى منزل الدكتور مأمون الكزبري ، لمعرفتنا به كآخر وزير للشؤون الاجتماعية والعمل قبل قيام الوحدة ، وتحدثنا ملياً في أوضاع سورية التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم ، فانعقد الرأي على وجوب معالجة الأمور بالحكمة والصراحة ، حتى يُصان وجه الوحدة . وبدأنا نعمل ، وكانت الأسباب والأشهر تمضي ، ويجري التعديل إثر التعديل في أجهزة الحكم ، فلا يكون الوزير قد استقرّ وتعرّف على طريقة العمل المنتج حتى يُستبدل أو يُقال من منصبه ، وازدادت جزر النقمة اتساعاً ، فأخذنا نصل بينها بالجسور والمعابر ، وتم الاتفاق أخيراً على وجوب تبني زعيم سياسي لدعوة مؤتمر وطني ، يجري فيه بحث الأمور الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد . ولم نجد غير السيد الرئيس شكري القوتلي محطاً لأمالنا ، إلّا أننا حين فاتحنا المرحوم السيد فؤاد الحلبي بالأمر ، أبدى لنا أن الحالة الصحية والنفسية للسيد الرئيس شكري القوتلي لا تسمح له في ذلك الحين بتبني مثل هذه الدعوة ، إلّا أنه لا يدخر وسعاً في تقديم النصح لجمال عبدالناصر ، ولَفَتَ نظره إلى الهنات والانحرافات التي ترتكب باسم الوحدة . فقررنا أن نلجأ إلى السيد رشدي الكيخيا ، فاتصلنا بالسيد رشاد جبري فأبدى لنا استحالة تبني الأستاذ الكيخيا لدعوة مماثلة ، لاسيما وأنه زهد بالسياسة وازورَّ عنها منذ زمن .

وعدنا نُقَلِّبُ أوجه الرأي ، وكانت الأوضاع ما تزال تتردى ، واستقلالات الوزراء السوريين تتوالى وتتتابع ، والقوانين الإنتقامية تترى ، وتوسّعت حلقات النقمة ، وكانت الخطة هي الخلاص من حكم عبدالحميد السراج وإرهابه الأسود، والمطالبة بإصلاح الأوضاع في سورية ضمن إطار الوحدة .

وكانت هناك حلقة من الشباب المثقف ، تجتمع في مكتب المحامي الأستاذ سليمان النبي ، كانت تضمّني والمحامي نزار الأبرش ، والدكتور موفق

الهوراني ، والدكتور عاطف برقلاوي ، والمحامي نزار النحلاوي . كما كانت هناك حلقات مماثلة كنا على صلة بها . وكانت هذه الحلقات جميعاً تعمل على الصعيد الشعبي، وحين أطل شهر أيلول من عام ١٩٦١ م ، كانت نُذِرُ الثورة واضحة وكان كل متتبع لتطورات الأحداث يترقب انفجاراً ويتوقع حدثاً ! .

وقد كانت التنظيمات الإدارية الأخيرة في عهد الوحدة قد قضت بإيجاد وزارتين مستقلتين ؛ إحداهما للعمل والثانية للشؤون الاجتماعية ، واختير لإشغال وزارة العمل كمال الدين رفعت ، ضابط المخابرات المولج بقضايا العمل والعمال . وقد زار سورية في أواخر شهر أيلول للاطلاع على الأوضاع العمالية، وأذكر أنني كنت في صباح يوم الثلاثاء في ٢٦ أيلول في مكتب ملاصق لمكتب الوزير رفعت ، أتحدث مع ابراهيم مظهر ، وكيل وزارة العمل المركزية إذ دخل الحاجب وأخذ يصفّ المقاعد والكراسي ، وينقلها إلى المكتب حتى امتلأ ، وقد وددت الإنسحاب ، وكان وقت الدوام قد انتهى ، ولكن ابراهيم مظهر استوقفني وقال : القضية عمالية ، وتهمك بصفتك أكبر موظف في سورية . وجلسنا ففوجئنا بدخول رئيس وأعضاء اتحاد نقابات العمال ، وعلى إثرهم مباشرة دخل الوزير طعمه العودة الله ، وخلفه كمال الدين رفعت ، وجلس طعمة وراء المكتب وأخذ يتحدث إلى أعضاء اتحاد العمال مبيناً أن الحركة العمالية يجب ألا تعبد الأشخاص ، وألا تسخر إلا لخدمة المبادئ والأهداف النقابية . وقال : (إن ذهابكم البارحة إلى مقر الاتحاد القومي واتصالكم بالسراج ، ومساندكم له ، لا تمت إلى العمل النقابي بصلة) .

فدافع بعض أعضاء الاتحاد عن وجهة نظرهم ، وبرّروا زيارتهم للسراج بأنها كانت لإبلاغه أسماء ممثلي العمال في مجالس الحكم المحلي ، إلا أنني علمت فيما بعد أنه قد جرى تباسط في هذه الزيارة ، وشرح السراج أخطاء

الوحدة ، وأخذ يندد بجمال عبدالناصر ، ويحرض العمال . وقام أحد أعضاء الاتحاد خطيباً وهو النقابي فريد العابد فقال : (والله لو كلفنا الأمر النزول إلى الشارع لما تأخرنا) .

وفي ختام الجلسة هدّد العودة الله وتوعد أعضاء اتحاد العمال وحذرهم من مساندة عبدالحميد السراج . وعلمنا فيما بعد أن المشير عبدالحكيم عامر قد كلفه بهذه المهمة ، لعلمه بكرهه الشديد للسرّاج ، وتنافس السابق معه ، هذا التنافس الذي كلفه فيما بعد حياته ، إذ اغتيل في القاهرة في حزيران ١٩٦٦ م .

وفي مساء ذلك اليوم ؛ كان مقرراً أن يزور وزير العمل كمال رفعت مقر اتحاد نقابات العمال ، وكنت برفقته بحكم الوظيفة ، فلحظت أن المكان موبوء برجال المباحث ، وعلى رأسهم الملازم محمد الجزماتي . وما أن جلسنا حتى انبرى يوسف العمادي بخطاب ناري ، فقدّ توازنه من الإندفاع والتحمس ، وأخذ يعدد مناقب عبدالحميد السراج ، وأنه أبو الوحدة ، والمخلص الأول لها ، وأنه حرق نفسه تجاه الشعب في سبيل مرضاة جمال عبدالناصر ، وطالب الوزير بأن يحمل للرئيس غضبة العمال واحتجاجهم على إقالة عبدالحميد السراج ، والمطالبة برد اعتباره .

ثم تهجم النقابي عمر الحموي ، فقال للوزير رفعت : (بلغ جمال عبدالناصر أن البلد قد أضرب فيما مضى ستة وخمسين يوماً لاعتقال فخري البارودي ، واقتلعت سكك الترام ، وإننا سنعلن غداً إضراباً عاماً ، فلا عجلة تدور إذا لم يعد عبدالحميد السراج . وتحدث آخرون بمثل ذلك ، وكان رئيس الاتحاد قد أسرّ لي بأن هناك ضغطاً من رجال المباحث على الاتحاد لإصدار بيان تأييد للسرّاج يحرض فيه العمال على الإضراب . ويّين لي أنه مختار ومغلوب على أمره . فحذرت من إصدار بيان ودعوته للمماطلة والتسويق ،

واستبعاد أية فكرة للإضراب لمصلحة السراج ، لأن العمال والشعب غير مستعدين للتجاوب معهم، بل هم سيقاومون الفكرة . وكان أكثر المتحمسين للإضراب والإجراءات السلبية هو يوسف العمادي نائب رئيس الاتحاد ، وعميل يوسف مزاحم والمكتب الخاص، والذي جعل منه السراج نائباً في مجلس الأمة . وقد أوهموا طلعت التغلبي رئيس الاتحاد بأن رجال المكتب الخاص معتصمون في مكاتبهم وهم بكامل أسلحتهم ، وبأن هناك عناصر أخرى في الجيش تؤيدهم .

وكان الاتحاد قد دعا وزير العمل إلى حفلة عشاء في الليلة نفسها بفندق (الأوريان بالاس) ، حضرها العودة الله ، وبعد العشاء أخبرني رئيس الاتحاد بأنه قد استبعد فكرة البيان ، وقيام أية نظاهرة تأييد في الغد ، وقد علمت فيما بعد أن المشير عبدالحكيم عامر قد استدعى أعضاء الاتحاد في ساعة متأخرة من الليل ، وتوعدهم وهددهم ، كما أعلمهم بأنه قد تم إلقاء القبض على كُُلِّ المتمردين من عناصر المكتب الخاص والمباحث ! .

الفصل السابع

مع الانتفاضة

في الساعة الأولى من صباح يوم الثامن والعشرين من أيلول ، صحا الناس على تبادل عيارات نارية ، هدأت بعد نصف ساعة ، ثم أشرق الفجر ، فإذا بالدبابات والمصفحات تحاصر الدوائر الرسمية ، وتتجول في الشوارع الرئيسية . وكانت الإذاعة قد استهلّت برامجها بالقرآن الكريم ، وتناقل الناس أن حدثاً قد وقع ، وفي حوالي الساعة السابعة والنصف صباحاً ، صدر البلاغ رقم (١) عن القيادة الثورية العربية العليا للقوات المسلحة ، وهذا نصه :

(لقد قام جيشكم الذي كان دائماً وسيبقى أبداً دعامةً وطنيةً راسخةً ، قام للحفاظ على أرض الوطن وسلامته وحريته وكرامته ، قام لإزالة الفساد والطغيان ، ورد الحقوق الشرعية للشعب ، وإننا نعلن أن هذه الانتفاضة لا صلة لها بشخص أو بفتنة معينة ، وإنما هي حركة هدفها تصحيح الأوضاع غير الشرعية . فيا أيها الشعب العربي ؛ ثقْ بجيشك ، فإننا أقوىاء بعون الله وبقوته . إننا قد طرّقنا كل باب للإصلاح قبل أن ننفجر ، فلم نجد إلا القوة سبيلاً للتحرر من المستغلين ، واتباع طريق الحرية .. ولم نجد إلا القوة سبيلاً لكي تعود إلى الشعب حريته وللجيش كرامته . ولن نرضى بعد اليوم لرؤية العروبة مقرأً إلاّ هامات النصر . وهذه دماؤنا نكتب بها أننا وفينا العهد وأبينا العيش إلا كراماً . والعزة للعرب) .

وقد شدّه الناس للحدث وقابلوه بالتهليل والتكبير ، وانفجروا بعد اليأس الطويل المرير ، وسارت الجماهير في الشوارع هاتفة للجيش والانتفاضة ،

محطمة كل الشعارات التي زيّفها حكم المباحث والمخابرات . ثم تتالت البلاغات؛ فجاء البيان رقم (٢) موضحاً أسباب الثورة والانتفاضة ، مما لا يخرج عما قدمناه من تعداد لانحرافات الوحدة . أما البيان رقم (٣) فقد صدر للحض على المحافظة على إخواننا المصريين وحسن معاملتهم . وصدر البيان رقم (٤) القاضي بإقفال المطارات والموانئ السورية .

وقد كان جمال عبدالناصر في هذه الأثناء يرغي ويزيد ، ويحرض الجيش العربي في سورية على الاقتتال ، زاعماً أن الانتفاضة حركة تمرد لبعض الضباط ، فجاء البلاغ رقم (٥) معلناً نجاح الحركة في جميع أنحاء سورية ، وأن الحالة هادئة ولم تقع أية حادثة بفضل تضامن الجيش والشعب . ثم جاء البيان رقم (٦) لمنع استغلال الحركة ، بعد أن قامت بعض العناصر المباحثية في (الصالحية) بحمل صور عبدالحميد السراج والسير بها في شبه مظاهرة . أما البلاغ رقم (٧) فقد تضمن منع المظاهرات والتجمعات . وجاء البيان رقم (٨) فندد بالمنبذين والمرترقة ، وهدد من استغلال الحركة .

وفي هذه الأثناء كنت مبكراً في مكتبي بوزارة العمل ، فأتاني الإخوان ؛ نزار الأبرش ونزار النحلاوي وسليمان النبي وموفق الحوراني ، وذهبنا لاتحاد العمال ، فأوضحنا بتكليف ورغبة من القيادة الثورية - التي لم أكن أدري عن أشخاصها شيئاً أهداف الانتفاضة وطلبنا إصدار بيان تأييد للحركة . وكان بعض أعضاء الاتحاد يسألونني خلسة عن أسماء القائمين بالانتفاضة ، وهل هي لمصلحة السراج . وأين هو الآن ؟ وهل هو آمن ؟ فكنت أطمئنهم عنه لعلمي أنهم من الموالين له . ثم تركناهم يتداولون ، وشخصنا إلى نقابة المحامين ، فاجتمعنا بالنقيب الدكتور مأمون الكزبري ، الذي سألنا بدوره عن القائمين بالانتفاضة ، وقال لقد ترامي إليّ أن أحد أفراد عائلتنا منهم . وكانت هذه أول مرة أسمع بها عن كون المقدم حيدر الكزبري أحد أركان الانتفاضة . وقد وعد

الدكتور الكزبري أن يجمع النقابة ، وأن يصدر بيان تأييد في الساعة السادسة مساءً . ثم عدنا إلى اتحاد العمال واختلنا بالأعضاء ، وكان التردد بادياً على بعض الوجوه . ثم دخل علينا ضياء النكدلي ، وقال : تعالوا اسمعوا البلاغ رقم (٩) وهذا نصه الكامل :

(إن القيادة العربية الثورية للقوات المسلحة ، التي دفعها الشعور بالخوف على وحدة الصف العربي ، وحمايتها للقومية العربية ، وتأييدها لها دفاعاً عن مقوماتها ، تعلن للشعب العربي الكريم أنها لا تتوي المسّ بما أحرز من القومية العربية من انتصارات . وتعلن أنها لمست عناصر مخربة انتهازية ، تريد الإساءة إلى قوميتنا ، فقامت بحركتها المباركة ، تلبية لرغبة الشعب العربي وآماله وأهدافه . وإنها عرضت قضايا الجيش وأهدافه على سيادة المشير عبدالحكيم عامر نائب الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة ، الذي تفهم أمور الجيش على حقيقتها ، واتخذ الإجراءات المناسبة لحلها لصالح وحدة وقوة القوات المسلحة ، والجمهورية العربية المتحدة . وقد عادت الأمور العسكرية إلى مجراها الطبيعي ، اعتماداً على ثقتها بحكمة القائد العام للقوات المسلحة ، وقائد الجيش الأول اللذين يحققان أهداف القوات المسلحة والجمهورية العربية المتحدة) .

ولقد فوجئنا به وذهلنا ، وذهبنا للاطلاع على مبرراته ، فعلمت الأسباب الداعية له ، وأن رجال الحركة كانوا يحاولون أن يضخّوا بأنفسهم في سبيل الإبقاء على الوحدة ، بعد أن وعد المشير بتصحيح الأوضاع ، وتقويم الانحرافات ، والاستجابة لمطالب الجيش والشعب .

ولكن المسؤولين عن الوحدة نكثوا بوعودهم ، فقامت الحركة فيما بعد ، وبتاريخ (٣) تشرين الأول ، بإيضاح أسباب وملايسات البيان رقم (٩) في بلاغ القائد العام للقوات المسلحة .

وكان أن صدر في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم الانتفاضة البلاغ رقم (١٠) ، فأعلن أن القيادة الثورية العربية للقوات المسلحة تعلن للشعب العربي ، أنها لدى اتصالها بالمشير عبدالحكيم عامر ، وعدها بالقضاء على الانتهازيين والمخربين ، مما دعاها لإذاعة بلاغها رقم (٩) . ولكن ما لبث المشير عبدالحكيم عامر أن نكث بوعده لذلك وحرصاً من القيادة الثورية على انتصارات الشعب العربي والقومية العربية ، تعلن للشعب اعتبار بلاغها رقم (٩) لاغياً وهي تعلن (أنها وضعت يدها على كافة الأمور ، وتعاهد الله والوطن على حماية سلامة الأمة ، وصيانة حقوقها والحفاظ على كرامتها . والقيادة الثورية لها في سعة وعي الشعب أمل بعدم السماح للمأجورين والانتهازيين - إن وجدوا - أن يندسوا بين صفوفه ، فالحركة من الشعب وإلى الشعب) .

ثم صدر البلاغ رقم (١١) وقضى بمنع التجول ليلاً من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحاً . وكان مصير المشير عبدالحكيم عامر غامضاً ، حتى صدور البلاغ رقم (١٢) القاضي بمغادرته البلاد إلى القاهرة في الساعة الخامسة والثلاث مساءً .

وفي المساء جاني بعض الإخوان الذين سبق ذكرهم مع ضابطين كبيرين من ضباط الانتفاضة ، ورجوئي أن أذهب معهم للمشاركة في تدارس الوضع ، وتوطيد الأمور ، فاعتذرت وكنت (مشمئزاً) من انهزامية بعض إخواننا المدنيين، ومن غموض هذه الحركة وعدم اتضاح أهدافها . إلا أنه أعيدت الكرة في المساء ، إذ اتصل بي متحدث باسم القيادة ، ورجاني الحضور إلى الأركان العامة في وزارة الدفاع السورية ، للمداولة في الأوضاع ، وكان الأستاذ رشاد جبري قد سبق أن اتصل بي قبل ذلك ، وأعلمني أنهم سيدعونني إلى القيادة بعد قليل ، فأعلمته بأنهم أتوني إلى الدار أكثر من مرة ، ولم أنس في نفسي رغبة

في الذهاب معهم بعدما حدث في اتحاد العمال نهاراً ، وبعد صدور البلاغ رقم (٩). ولكن الأخ رشاد جبري عاد وأكد عليّ وجوب عدم الامتناع عن تلبية الدعوة ، علماً بأنني كنت في اليوم السابق قد زرت الأستاذ جبري مع بعض إخواننا من المثقفين المدنيين ، الذين سبق ذكرهم وتداولنا في الأوضاع وقلبنا أوجه النظر معاً .

وقد سألت المتحدث باسم القيادة عمّن دعي إلى هذا الاجتماع ، وسألته ما إذا كان هناك مانع من دعوة الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري ، فطلب إليّ عنوان الدكتور الكزبري ورقم هاتفه ، فأخذت على عاتقي مهمة تبليغه واصطحابه إلى الأركان . وبعد قليل وصلت سيارة عسكرية فيها مقدم وملازم أول هو السيد صالح أيوبية ، مدير مكتب المقدم عبدالكريم النحلاوي ، ووكيل ضابط بلباس العشائر . فشحصنا إلى دار الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري ووجدناه بانتظارنا ، فامتطى السيارة إلى جواري وتوجهنا نحو دار الأركان العامة الجديدة في ساحة الأمويين ، وكانت حراسة دمشق قد انيطت تلك الليلة بالعشائر .

وقد استقبلنا في مبنى القيادة العميد الطيار موفق عصاصة ، والعميد عبدالغني دهمان ، والعميد فيصل سري الحسيني ، والعقيد حيدر الكزبري ، وبعض الضباط الآخرين . كما كان هناك من إخواننا المدنيين موفق الحوراني ، ونزار الأبرش ، وسليمان النبي ، ونزار النحلاوي ، وعاطف البرقاوي وغيرهم. وبدأنا نداول في الوضع ، وكانت الاتصالات تجري على قدم وساق ، وقد حضر بعد قليل المحامي الأستاذ أحمد سلطان ، ثم الدكتور عوض بركات ، الذي كان مصرّاً على تقديم أي عون دون الاشتراك في الحكم . وكان العقيد حيدر الكزبري يحاول إقناعه جاهداً ، ثم وصل الدكتور فرحان الجندلي ، وكان موقفه يتسم بالحذر والتردد ، وقد

طالب بدعوة المجلس السابق للوحدة . ووفد علينا كثير من السياسيين الذين أحجموا عن الاشتراك في الحكم ، واعتذروا بإلحاح وأذكر منهم الأستاذ رشاد برمدا . فقد كان الموقف غامضاً وأخبار حلب مشوشة ، وهي لم تعلن رسمياً انضمامها للحركة . وكان يُدّاع عن إنزالات جوية في الساحل ومطار حميميم . إلا أنه بصدور البلاغ رقم (١٤) أعلن انضمام حلب إلى الإنتفاضة وتقديم الولاء لها بالبرقية المرسلة من قائد مركز التدريب في حلب إلى القيادة الثورية التي كان نصها :

(نبارك خطواتكم الجبارة ونحن معكم بانتظار أوامركم بغية الخلاص من كل وضع فاسد ونحن مسيطرون على الموقف تماماً) .

ثم أعلنت قيادة حلب انضمام القوات المختلفة - المدرعات والمغاوير إلى الانتفاضة . وكان العمل يجري في أثناء ذلك بإعداد البيان الوزاري الذي ولّجته به . وفي هذه الأثناء كانت ترد اعتذارات بعض الشخصيات السياسية . ولو لم يُقدم الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري على قبول الاضطلاع بمهمة تشكيل الوزارة لكان الموقف حرجاً بعد الاعتذارات المتتالية ، وبعد أن سبق للعميد عصاصة أن أفهم الدكتور الكزبري معتذراً أنهم قد رشحوا لرئاسة الوزارة شخصاً من حلب هو الأستاذ أسعد الكوراني . إلا أنه باعتذاره خلت الساحة ، ولولا إصرارنا على الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري لاضطرب الأمر . وقد علمنا فيما بعد أنه قد استقدم السراج ، وجرت مذاكرة معه في إحدى غرف الأركان القريبة من مكان اجتماعنا ، وكان مقررّاً إذا فشلت المفاوضات مع السياسيين المدنيين أن يعهد إليه بتحمل المسؤولية .

ثم صدر في هذه الأثناء البلاغ رقم (١٥) القاضي بإغلاق الحدود حتى إشعار آخر . ثم البلاغ رقم (١٦) المتضمن شكر قوات حلب والشعب العربي

السوري في حلب . ثم البلاغ رقم (١٧) القاضي بتكليف الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري بتشكيل وزارة تُسند إليها إدارة شؤون البلاد ، توطئة لإعادة الأوضاع الدستورية . وتضمن البلاغ (١٧) قبول الدكتور الكزبري التكليف ، وأنه قد باشر اتصالاته لتشكيل الوزارة .

وفي هذه الأثناء كان فجر يوم الجمعة في ٢٩ أيلول قد أشرق ، وكان البيان الوزاري قد أصبح مشروعاً جاهزاً ، وكان الحضور في تلك الساعة هم : الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري ، والأستاذ الدكتور فؤاد العادل ، والأستاذ أحمد سلطان ، والأستاذ عوض بركات ، والأستاذ فرحان الجندلي ، والأستاذ نعمان الأزهرى .

وانتقلنا بعد ذلك إلى قيادة في شارع حلب قرب مشفى دار الشفاء ، وهي قيادة اللواء عبدالكريم زهر الدين ، وذلك لاستكمال المشاورات ، وإعداد مراسيم تشكيل الوزارة . وقد وفد علينا صباح يوم الجمعة الأستاذ الدكتور ليون زمريا ، وكان مرتفع المعنويات وأخذ يقبلنا ، ويقبل ضباط الإنتفاضة الحاضرين .

وفي هذه الأثناء كان قد صدر البلاغ رقم (١٨) القاضي بتحويل رئيس مجلس الوزراء الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري سلطة إصدار المراسيم الخاصة بتسمية الوزراء وتشكيل الحكومة .

وصدر البلاغ رقم (١٩) القاضي بتحويل مجلس الوزراء إصدار المراسيم التشريعية خلال الفترة الإنتقالية ، شريطة أن تعرض على السلطة التشريعية ، التي تنبثق عن الشعب بعد إجراء انتخابات حرة في أولى اجتماعاتها .

وقبيل ظهر يوم الجمعة كان قد استدعي كل من الأستاذ الدكتور عزة النص ، والأستاذ الدكتور عدنان القوتلي ، والمهندس أمين ناظيف ، والمهندس عبدالرحمن حورية . وتلا ذلك كله صدور المرسوم رقم (١) القاضي بتشكيل

الحكومة الإنتقالية ، وأذيع ظهر يوم الجمعة في ٢٩ أيلول عام ١٩٦١ م على الوجه التالي :

الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري	رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للخارجية
الأستاذ الدكتور ليون زمريّا	وزيراً للمالية والتموين
الأستاذ الدكتور فرحان الجندلي	وزيراً للصحة والإسعاف العام
الأستاذ الدكتور عدنان القوتلي	وزيراً للداخلية
الأستاذ الدكتور عزة النص	وزيراً للتربية والتعليم والثقافة والإرشاد
الأستاذ الدكتور عوض بركات	وزيراً للاقتصاد والصناعة
المهندس أمين ناطيف	وزيراً للزراعة والإصلاح الزراعي
الأستاذ أحمد سلطان	وزيراً للعدل والأوقاف
الأستاذ الدكتور فؤاد العادل	وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
المهندس عبدالرحمن حورية	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
الدكتور نعمان الأزهرى	وزيراً للتخطيط والشؤون البلدية والقروية

وقد أضيف إلى الوزارة بعد ذلك بأيام كل من : الأستاذ الدكتور مصطفى البارودي ؛ وزير دولة للدعاية والأنباء ، والإذاعة والتلفزيون وذلك قبل إحداث وزارة الإعلام . والأستاذ سعيد السيد وزيراً للإصلاح الزراعي .

وقد وفد على دار القيادة العامة كل من السيد طلعت التغلبي وموفق السمان ، وبيّنا لنا عدم تمسك العمال بقوانين التأميم ، بل هم يحرصون على قرار توزيع الرباح ، فطمأناهما أنا والدكتور الكزبري أننا سنحافظ على الحقوق العمالية المكتسبة ، وسنسعى لتحسينها والاستفادة منها .

ثم قررت الوزارة الاجتماع في الساعة الرابعة بعد الظهر في القصر الجمهوري لإعادة النظر في البيان الوزاري . وفي الموعد المحدد اجتمع مجلس

الوزراء ، وشكلت لجنة من الأستاذ الدكتور عزة النص والأستاذ الدكتور عدنان القوتلي ، وكنت ثالثهم باعتباري واضع مشروع البيان الوزاري ، وأعدنا النظر في البيان ، فصدر بشكله الواضح الجامع ، الذي أبلغ إلى ممثلي الـول العربية والأجنبية فور الانتهاء من إعداد الصيغة النهائية له فكانت الخطوة العملية الأولى في سبيل توطيد أركان الكيان للجمهورية العربية السورية .

وقد بدأت الاعترافات الدولية تتوالى على سورية تترى بعد صدورهِ مباشرة. ثم بادر رئيس الحكومة الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري فأبلغ بوصفه وزيراً للخارجية الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بقيام الجمهورية العربية السورية، كما أبلغ بذلك الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية . وأصدرت الحكومة عدة مراسيم كان أولها مرسوم رفع العلم العربي السوري ، وإطلاق اسم الجمهورية العربية السورية وإعادة العمل بالنشيد والشعار السوريين .

وكانت الحكومة قد وعدت الشعب بأن تعمل على الإنتقال بالبلاد إلى الأوضاع الدستورية خلال مدة أقصاها أربعة أشهر على الأكثر .

وقد برّت بوعدِها ، فأجريت الانتخابات ، وأعلن المجلس التأسيسي النيابي في أقل من أربعة أشهر . وقد أعلنت انتفاضة الثامن والعشرين من أيلول أهدافها وشعاراتها للأمة العربية جمعاء ، وكان نداء القيادة العربية الثورية العليا، وحكومة الجمهورية العربية السورية الموجه إلى كل بلد عربي لتحقيق الوحدة صكاً تاريخياً دلل على أن ثورة الثامن والعشرين من أيلول هدّفت قبل كل شيء إلى إعادة بناء الوحدة العربية السياسية ، على النحو الذي ترتضيه الشعوب العربية جميعاً . إذ أن تجربة الوحدة الفاشلة بين سورية ومصر قد أعطتنا - كما يقول النداء - عبراً تاريخية يجب أن نستفيد منها ونتعظ بها لإقامة الكيان العربي الموحد على ركائز وطيدة ، لا يتسرب إليها الخلل ولا

تزعزعها الأحداث والنواب .

ثم تبع ذلك بتاريخ ١٠/٦/١٩٦١ م صدور بيان ثورة العهد الجديد (الاشتراكية العربية) الذي عيّن الخطوط العامة لسياسة الثورة .

وقد صدر بعد ذلك بيان ممثلي الهيئات السياسية بتأييد الانتفاضة ، وكذلك بيان أصحاب الفعاليات الاقتصادية .

أما العمال ، فإنهم بعد اطلاعهم على الفقرة الثالثة من البيان الوزاري للحكومة ، الذي ينص على أن الحكومة تؤكد حرصها البالغ على تمتع العمال بحقوقهم المكتسبة ، التي نصت عليها التشريعات الاجتماعية والقوانين العمالية ، وتعمل على دعمها والإستزادة منها ، وبعد ذلك اجتمع المكتب التنفيذي لاتحادهم بدمشق بتاريخ ١٠/١/١٩٦١ م وأصدر بيان تأييد جاء فيه ما يلي :

(في صباح يوم ٢٨/٩/١٩٦١ م فوجئنا بانتفاضة جيشكم العربي الباسل، والبلاغات التي صدرت عنه ، والتي تطالب بتصحيح الأوضاع وتقويم الانحرافات، ورد الوحدة إلى معناها الصحيح ، وكان أن شكّلت الحكومة الإنتقالية ، التي أنيط بها أمر تسيير المرحلة الإنتقالية ، وأدلت ببيانها الوزاري وضمنته في البند الثالث المحافظة على المكتسبات العمالية السابقة ، بالإضافة إلى ضمان مكتسبات أخرى . لذلك كله ، ولما كنا حريصين كل الحرص على مصلحة هذا البلد ، وعدم تفكك أوصاله وعدم فسح المجال للأيدي المخربة بين صفوف العمال ، لإيماننا القوي بجيشنا العربي الساهر دوماً على مصلحة الأمة والوطن ، وثقتنا بالحكومة الإنتقالية وبأنها ستحافظ على حقوق العمال ، وستمضي قدماً في دعم الاشتراكية . وبعد النداء البين الصريح الذي أذاعه معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل الذي رافق قضايانا ، وعاصر حركتنا وتجاوب معها على المدى الطويل ، فقد قرر مجلس اتحاد نقابات العمال في

سورية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/١/١٩٦١ م تأييد الحركة الثورية التي قام بها جيشكم الباسل ، والرامية إلى تصحيح الأوضاع ، وإعادة الحق السليب إلى نصابه ، وتأييد الحكومة الانتقالية الجديدة . وما زلنا نحتفظ بالنص الأصلي لهذا البيان الذي وقعه كل من رئيس الاتحاد طلعت التغلبي ، ويوسف العمادي ، وعبد السلام الأرغا ، وفريد العابد ، وأحمد ترزي ، وضياء النكدلي ، وعبدالله قدور ، وسعيد السواس ، وعلي الشوك ، ومحمود حمد ، ومحمد عقاد سواح ، أعضاء المكتب التنفيذي لاتحاد عمال سورية) .

وقد برت الحكومة الانتقالية بالعمال وبالحركة العمالية ، فأصدرت التشريعات الاجتماعية والقوانين العمالية الواحد تلو الآخر .

فقد استصدرنا المرسوم التشريعي رقم (٣) القاضي بتبسيط إجراءات التقاضي في دعاوى العمال ، والعودة إلى المادة (١٠) من قانون العمل رقم (٩١) لسنة ١٩٥٩ م ، والرسوم التشريعي رقم (٤) بشأن توزيع (٢٥ بالمئة) خمسة وعشرين بالمئة من أرباح الشركات على المستخدمين والعمال ، خلافاً لما صدر في عهد الوحدة من توزيع عشرة بالمئة من الأرباح فقط ، وتحويل عشرة بالمئة للخدمات الاجتماعية العمالية ، وخمسة في المائة للخدمات السكنية . وقد جاءت الحكومة الإنتقالية ، فكفلت بأن تتعهد الدولة وأصحاب العمل الخدمات الاجتماعية العمالية والسكنية ، وأن يسلم العمال ربع الأرباح بكامله ، كما استصدرنا المرسوم التشريعي رقم (١٢) القاضي بتمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات المساهمة . وكان أكبر كسب للقضية العمالية هو صدور المرسوم التشريعي رقم (٧٤) وتاريخ ٦/١١/١٩٦١ م القاضي باعتبار الراحة الأسبوعية المقررة للعمال اليوميين والأسبوعيين إجازة مأجورة بنصف أجر في المؤسسات والشركات وسائر النشاطات الاقتصادية والاجتماعية التي يزيد عدد عمالها على خمسة عشر عاملاً .

وقد كنت فخوراً جداً باستصداري هذا المرسوم ، حتى دعيت في اوساط العمال بوزير الراحة الأسبوعية المأجورة ، علماً بأن دستور سورية لعام ١٩٥٠ م قد أقر لجميع فئات العمال بحق تقاضي أجر كامل عن يوم الراحة الأسبوعية ، إلا أنه نظراً لأوضاع البلاد الاقتصادية بعد خروجها من الوحدة ، وبما أن العمال كانوا قد حصلوا على حق تقاضي ربع الأرباح فإننا قد نصقنا الإجازة ، وهذا يعادل أجر ستة وعشرين يوماً في السنة بالنسبة للعمال المياومين الذين يشكلون الرقم الأكبر والعدد الأوفى من الأيدي العاملة في سورية ، وبخاصة في مصانع صناعة النسيج التي تعتبر أكثر الصناعات في سورية امتصاصاً للأيدي العاملة وتركيزاً لها . وقد شعرت بصفتي وزيراً لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل أن بعض أصحاب الأعمال بدأوا يحاولون التخلص من تطبيق هذا المرسوم وتخفيض عدد عمالهم عن الخمسة عشر عاملاً لكي لا تطالهم أحكامه ، فعمدت إلى استصدار المرسوم التشريعي رقم (١٦٤) بتاريخ ١٩٦١/١١/٦ م كمؤيد جزائي رادع لكل من يحاول التجاوز أو التحايل على أحكام المرسوم (٧٤) الخاص بالعطلة الأسبوعية نصف المأجورة .

وكنت قد أعددت مشروع مرسوم (بالتفرغ النقابي) وقّعه مجلس الوزراء في حكومة الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري ، إلا أنه لم ينشر إلا بعد الانتخابات. وقد تبنته حكومة دولة الرئيس الدكتور محمد معروف الدواليبي ، وصدر برقم (٢٦) وتاريخ ١٩٦٢/٦/١٣ م .

وقد أضيفت إلى هذه المكاسب والإصلاحات العمالية والاجتماعية ، جملة من القرارات التطبيقية المنفذة للأحكام الصادرة لمصلحة العمال في المؤسسات العامة والمؤسسة .

وصدرت عن حكومة الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري الانتقالية مجموعة من المراسيم التشريعية بلغ عددها (٢٠٥) مراسيم تناولت إعادة تنظيم وبناء

جميع مرافق الدولة .

وكانت الحكومة تصل النهار بالليل لترمم ما انهار ، وتقوّم ما اعوجّ ، ولتعيد إلى سورية العربية سمات أصالتها ، وعناصر شخصيتها ومقومات وجودها كدولة مستقلة ذات سيادة .

ولقد كان الإرث متقلاً ، والتركة صعبة معقدة ، وكان المواطنون عجالى يريدون من الحكومة أن تعيد ما أفسدته أربع سنوات عجاف إلى نصابه ، في فترة لا تزيد على اربعة أشهر .

وقد أحييت هذه المراسيم التشريعية إلى المجلس التأسيسي والنيابي لإقرارها، والتاريخ وحده خير حكم وأعدل قاض ، وهو سيحكم لهذه الحكومة أو عليها .

لقد صنف المؤرخون والمراقبون السياسيون الحاديون حدث الانتفاضة المباركة في طليعة الأحداث العالمية البارزة في عام ١٩٦١ م ، وهو في نظر المؤرخ المنصف والعربي الواعي انبثاقاً تحرر وطني ، ونضج قومي ، وتحول عربي جذري، وما تزال الأيام تقدم البرهان تلو البرهان على صحة اتجاه الانتفاضة ، وعلى أنها كانت المنطلق الحيوي لقوى الخير والبناء في سورية العربية ، التي تقع من القضية العربية موقع الشّغاف من القلب ، فكل محو لأصالتها ، وإزالة لكيانها، وخنق لاندفاعات الخير الوطنية فيها ، ينعكس أثره على قضايا العرب الكبرى في الوحدة والتحرر ، ويؤخر انطلاقة المد العربي الصاعد المتطلع إلى إعادة الأمة العربية إلى مكان الصدارة في القافلة الإنسانية، وتسليمها مشعل الريادة والقيادة الذي طالما حملته ، فشع على الكون نوراً وتقدماً وخيراً وبركة .

وقد جاءت الانتفاضة فأنتهت عهد الطغيان لتقيم عهد الحرية ، وصححت انحراف الوحدة لتقيم عهد الوحدة السليم ، وأبت أن يكون تمسكها بالوحدة

الجزئية حائلاً دون عملها للوحدة الشاملة الكاملة . وأهم ما أتت به الانتفاضة إعادة الثقة لسورية العربية بشخصيتها وكرامتها ، وبأنها كانت وما زالت مؤهلة لأداء دورها الطليعي في معركة النضال والتحرر والوحدة العربية الكبرى .

وكانت الانتفاضة مثالية في أهدافها ، بيضاء في أحداثها ، أمينة على عهودها . وكان مقتضى ذلك أنها نادى بأن الوطن للجميع بعد أن كان وفقاً على الانتهازيين والمباحثيين . وطمانت الحكومة شتى العناصر في الدولة وخارجها على أمنها ورزقها وكرامتها ، فبدأت عهداً بالتسامح ، لا ضعفاً منها ولكن لإيمانها أنه شر ما تبدأ به عهداً هو زرع الأحقاد ، ونشر أسباب الفرقة ، ومقاضاة الماضي ، وقد قال ونستون تشرشل : (إذا شغل الحكم حاضره في مقاضاة الماضي ، فإنه سوف يضيع المستقبل) .

وقد علمنا الماضي القريب ما جرّه الحقد على سورية من ويلات وأخطار ، لذلك لم تعد الانتفاضة إلى تطهير جذري لشتى الأجهزة العاملة في مختلف مرافق الدولة ، إلا أملاً منها بأنها ستتسجم مع منطق الواقع والعقل ، فتعمل لمصلحة بلدها دون تبعية ولا التزام . كان من نتيجة ذلك أنه ما أن استردت هذه العناصر رباطة جأشها ، وما أن آنست الفرصة المواتية حتى جمعت صفوفها ، وأحكمت حلقاتها . وأخذنا نسمع عن موظفين وموظفات يذهبون إلى لبنان ، الذي أطلقنا بيسر وسهولة حرية التنقل بيننا وبينه . وهناك بدأوا يتلقون التوجيهات ، ويبيتون الفتن والمؤامرات .

وقد برّت الانتفاضة بوعدا للشعب ، فأسرعت في إعادة الحق الشرعي لأهله ، ولم تنقض المدة التي وعدت الحكومة الإنتقالية بها الشعب حين أعلن عن إجراء الانتخابات ، وقام استفتاء مشهود له بالوعي والحيدة والحرية ، ومجلس تأسيسي - نيابي وحكومة شرعية دستورية . وقد أسهمت سرعة

الأحداث ونجاحها في توطيد الاستقرار وتدعيم الكيان السوري ، كما أذهلت أعداء البلاد وأحبطت مطامع الطامعين ، ومناورات المستعمرين الجدد الذين لم تتح لهم الفرصة ليعبئوا قواهم ويلتقطوا أنفاسهم ليطعنوا الإنتفاضة من الخلف .

وقد بدأ الدس والكيد لرجالات الثامن والعشرين من أيلول من عسكريين ومدنيين ، وأخذت قوى الشر تعمل في الظلام ، تزرع الفرقة وتمشي بالنميمة ، وتدس الدسائس ، منفذة بذلك توجيهات أجهزة الإعلام الناصرية . وكنا نفاجأ كل يوم بالخوارج من بين الصفوف ، وبدأت حملات الفرقة والتشكيك المركزة التي كانت تستهدف أبرز الشخصيات وأخلصها لأهداف الثامن والعشرين من أيلول .

وشعرنا بأن أجهزة الإعلام في بلدنا كانت مستقراً لأخطر العناصر وأشدّها ولاء للعهد البائد ، فتنبّعنا تحركات بعض المذيعين والمذيعات في مؤسستي الإذاعة والتلفزيون ، وبعض كبار موظفي الدعاية والأنباء ، وأصدرنا تعليمات بمنع سفر أي موظف أو مستخدم إلى لبنان إلا بموافقة الوزير بالذات . وبدأنا حملة التطهير ، فبدأوا حملات الدس والتشهير ، وصمدنا في وجه السماسرة الأجراء الذين يحاولون التسلل إلى أجهزة الإعلام في سورية ، فكان أن نقموا علينا ، وكنا نمثّل في نظر الكثيرات والكثيرين سداً مانعاً يحول دون تنفيذ مخططاتهم الدنيئة ، وقد أجريت تحقيقات حول سلوك بعض العناصر حفظت ضبوطها لدى رئيس الهيئة التفتيشية لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون حينذاك السيد يحيى الشهابي ، وأثبتت الأحداث فيما بعد أن جميع التسريحات الفردية المحدودة التي أجريناها كانت في محلها ، فما أن اتّحت الفرصة لهذه العناصر حتى بدأت هجراتها الفردية والجماعية إلى القاهرة ، وأخذت تتآمر على البلد الذي وهبها نعمة الحياة ، وحبّاه الخير والعلم والمعرفة ، فأبت نفوسها الخبيثة

إلا أن تنال منه ، وتتكر له ، وتحقد عليه . وما تزال هناك حلقات تدس السم في الدسم ، ولو أتيح لها لانطلقت وتكرت ، لأنها تحنّ إلى الطوق وتتوق للعبودية .

وقد توصلت عناصر الدس والتخريب إلى توسيع حملة التشكيك ، بل زادت ضراوة ، وانتقلت من الهمز واللمز إلى التفجير والتدمير ، ومحاولات الاغتيال ، وإشعال الفتن والحرب الأهلية ، بعد أن ظنت أن الفرصة مواتية ، وأنها يمكن أن تملأ الفراغ ، وتهيئ لشئ الاحتمالات .

ولا يختلف اثنان في أننا إذا شئنا الفلاح لهذا الوطن بخاصة ، وللمصير العربي عامة ، فإنه ينبغي علينا أن نتخلص من عقدة الناصرية ، وألا تبليغ بنا الحساسية مما تتقوّل أجهزتها ، وتترص إذاعتها ، إلى حد التزمّت والسير على هديها ، خوفاً من سلطاتها وتهاورها ، فهي لن ترضى عنا أبداً ، بمجلس أو بدون مجلس ، ما دامت لنا كرامة نصونها ، وكيان ندود عنه ، وشخصية مميزة نحاول أن نحفظ بأصالتها ، لنقوم بدورها الطليعي في العمل الخالص لتحرير العرب ووحدتهم ، لنبن متكاتفين متعاونين هذا الوطن الغالي وهو ليس بغال علينا ، إلا بقدر ما هو قبلة العرب ، ومحط أنظارهم ، ومعقد آمالهم في العمل المجرد لخير العرب والعروبة . لننبّه بالأصالة العربية ، بتهادن قوى الخير والبناء ، بترادف الأفكار الخيرة والعقول النيرة والسواعد الناشطة العاملة ، ولننذب الفرقة والوقية والأثرة والأنانية ، فالوطن بحاجة لسواعد المخلصين ، وعقول المدبرين المفكرين ، لنقيمه بالشورى والحرية وعشق الدستور والديمقراطية ، فنحن شعب لا يطيق حكم الفرد ، ولا تسلط الحزبية الضيقة ، والإقليمية البغيضة والمبادئ المستوردة ، وإننا لو كررنا الطرف نحو الثامن والعشرين من أيلول لرأينا أنه يومٌ خالدٌ أقره الشعب باستفتاءٍ حرٍّ بعثت فيه سورية العربية بعث التحرر ، وارتدت حلة الكرامة ، وحملت مشعل الحرية ،

وعرفت طريقها ، وخطّت شعاراتها ، التي مهما اختلف على ساحة النضال العربي من أفراد وجماعات عاملة مجردة فإنها لن تخرج فيما تعين من أهداف ، أو ترسم من مثل ومبادئ في خطوطها الكبرى عمّا أتت به ثورة الثامن والعشرين من أيلول ، ذلك لأنها ثورة الشعب الخالصة الأصيلة ، حَضَنَها بصدره ، وصانها بوحدة صفّه ، وتبنّاها في استفتائه ، ومكّنها من أن تعمل وتبني . وما زال الشعب العربي السوري في قرارة نفسه سائراً في اتجاهها ، حامياً أهدافها ومكاسبها ، ذاكراً بالخير والحسرة أيامها ، منطلقاً من مواقعها ، يدفع عداتها ، لأنهم أعداء سورية ، وأعداء الأمانى العربية في الثأر والتحرر والتقدم والوحدة .

الفصل الثامن

سورية في ظل الشرعية

كان ضباط الثامن والعشرين من أيلول في أكثريتهم الغالبة شباباً غيارى ، يتحلون بالدمائة والتجرد ، ولم يكونوا معروفين سابقاً بتحزبهم أو بطموحهم السياسي . وهذا ما أبعد عنهم غائلة التسريح من صفوف الجيش والنقل إلى القاهرة . ولذلك فإنهم أبوا أن يستلموا في الحكومة الإنتقالية أيّ مقعد وزاري ، رغم إلحاحنا عليهم ، حتى وزارة الدفاع فقد أنيطت بالأستاذ الدكتور مأمون الكزبري بناء على موافقتهم وترحيبهم .

وكانوا في بعض الأحيان يتصلون بمجلس الوزراء ، فيستأذنون في حضور بعض الضباط جلسات المجلس للمشاركة في مناقشة بعض المراسيم التشريعية التي تتعلق بالأمن أو السلامة العامة . وكان يحضر المجلس على الغالب العميد موفق عصاصة ، والعميد فيصل سري الحسيني ، والعميد زهير غزال ، كما ينضم إليهم أحياناً العميد عبدالغني دهمان ، وقد حضر العقيد حيدر الكزبري أثناء توزيع عدد المقاعد النيابية على العشائر لصلته بهذا الموضوع ولعلاقته بالسلامة والأمن بين العشائر .

وكان مجلس الوزراء بعد انتهاء جدول أعماله كثيراً ما يدعى إلى الحضور للأركان ، لتدارس قضايا تتعلق بالأمن وما يتصل بذلك . وكان الانسجام تاماً بين أعضاء مجلس الوزراء الذين كانت أكثريتهم من الفنيين الملمين بشؤون الوزارات التي وسدت إليهم .

وقد شكلت لجان وزارية ثلاثية لتدارس شتى المواضيع المعروضة على

المجلس ، كانت ترفع تقارير عاجلة عن الموضوعات المحالة إليها ، مما يسهل إقرارها وإصدارها . لذلك فقد خطا المجلس خطوات واسعة في العمل والإنتاج . وكنا كثيراً ما أشرق الفجر علينا ونحن نعمل ، سواء في دور الحكومة ، أو في مقر وزارة الخارجية ، أو في القيادة العامة والأركان .

كذلك فقد كان الانسجام تاماً بين ضباط القيادة المسؤولين عن حركة الثامن والعشرين من أيلول ، وهذا ما سهل مهمة الحكومة وساعد على سرعة إنتاجها وترميمها لشتى مرافق الحياة الإدارية والقضائية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والدولية للبلاد .

وقد تقرر شخوصنا إلى حلب لتدارس الأوضاع الاقتصادية والعمالية في البلد . فذهبت إليها أنا وزميلي معالي الأستاذ الدكتور عوض بركات وزير الاقتصاد والصناعة ، واجتمعنا بالهيئات الاقتصادية في غرفة تجارة حلب ، ثم انتقلنا إلى اتحاد العمال ، فبددنا ما كان عالقاً في الأذهان حول اتجاه العهد الجديد ونواياه نحو القضايا العمالية والاجتماعية ، ووعدنا أهالي حلب بأن نذهب إلى بغداد من أجلها ، ولتفريج الضائقة التجارية التي ألمت بها بعد إغلاق حدود العراق في وجه بضائع حلب المكدسة في مستودعاتها ، وذلك بسبب سياسة العزل والتجافي التي كان يتبعها المسؤولون في ظل الوحدة .

وقد بررنا بالوعد ، وذهبنا كذلك إلى بغداد أنا ومعالي الأستاذ الدكتور عوض بركات للحصول على اتفاقية تجارية تفرّج شيئاً من أزمة البطالة والكساد التي رانت على البلاد . وقد استقبلنا في مطار بغداد معالي وزير التجارة المرحوم ناظم الزهاوي (الذي توفي في الرياض في شهر تشرين الأول من عام ١٩٦٤ م وبها دفن) . كما استقبلنا معالي وزير الخارجية الأستاذ هاشم جواد الذي كان صديقاً قديماً لي مذ كان يعمل في مكتب العمل الدولي ، وكنا

نعلق آمالاً كبيراً على نجاح هذه الاتفاقية ، وقد جرى في اليوم التالي اجتماع في (القصر الأبيض) ببغداد ، تم فيه تبادل كلمات المجاملة التقليدية ، ثم شكلت اللجان العاملة .

وكان قد صحبنا حشد حاشد من رجالات التجارة والصناعة والفعاليات الاقتصادية في سورية ، الذين تحمل أكثرهم وقر الكساد وركود الأعمال في السنوات العجاف الماضية . وقد سألنا في اليوم الثاني عن سير المفاوضات ، فأعلمنا السيد عبدالستار النويلاتي الأمين العام لوزارة الاقتصاد آنذاك أنها متعثرة وأنه لم يجد ليناً ولا تساهلاً من قبل المسؤولين العراقيين ، إذ كانت حجتهم أن العراق بعد هذه الجفوة الطويلة سار في طريق الاكتفاء الذاتي ، وبدأ بإنشاء صناعته الوطنية المحلية ، فهو يريد الاتفاقية تكاملاً اقتصادياً وصناعياً ، وليس اجتياحاً ومحابة للصناعة السورية على حساب الصناعة العراقية .

وقد أتانا وزير التجارة إلى (فندق بغداد) ، وأعلمنا أنهم اتجهوا إلى جعل الحماية الجمركية أساساً في الاتفاقية ، ولكنني اعترضت على هذا وقلت : (ليس هذا ما ينتظره شعبا البلدين والأمة العربية منا ، فلصيانة الإخاء ومفهوم التلاقي العربي يجب أن يكون الأصل في الاتفاقية الإباحة وإطلاق الإعفاء ، ثم استثنأؤه إذا لزم الأمر بقوائم تحضر وتجري مناقشتها بين الطرفين) .

ولما لمسنا تشدده ، استدعيت صديقي معالي وزير الخارجية المرحوم هاشم جواد ، ووسطته في الأمر لدى سيادة الرئيس الزعيم عبدالكريم قاسم ، فتغيرت النتيجة تبعاً لذلك ، وأقر اتجاه : (الأصل في المنافع الإباحة ، وفي المضار التحريم) .



نتيجة الاجتماع الذي تم في غرفة تجارة حلب ، فقد تقرر تشكيل وفد رسمي واقتصادي على مستوى عالٍ للمشغوص إلى بغداد ، والعمل للحصول على اتفاقية تجارية مع العراق

وقد دعينا مساء اليوم التالي لمقابلة سيادة الرئيس الزعيم عبدالكريم قاسم في مقره بقصر وزارة الدفاع ، ورحب بنا (عبدالكريم الجدة) آمر الانضباط العسكري في مدخل القصر .

وكنا نشاهد القوى الهائلة التي رابطت في وزارة الدفاع ، ونتعثر في كل منعطف بمدفع أو رشاش ضخمة . وقد نصبت في المداخل المدافع المضادة للدروع ، وعلى السطوح المدافع المضادة للطائرات ، وحشدت المدرعات في حدائق القصر ، فغدا القصر معقلاً أشيئاً وحُصناً أَمْنَع من عقاب الجو .

وقد أدخلنا إلى قاعة فسيحة ، تتوسطها مائدة مستطيلة عليها غطاء زجاجي يعكس صور الجالسين ، وعلمنا بعد أنها قاعة (حلف بغداد) . وقد أقيمت في أحد أركانها خزانة علق فيها على مشجب قميص سيادة الرئيس الزعيم عبدالكريم قاسم الخاكي والداخلي وهما ممزقان بالرصاص ، مخرجان بالدم . فعلمنا أنه متحف حي لحادث الاعتداء عليه ، والذي نجا منه بأعجوبة . وأدركنا المقصود من إدخالنا إلى هذه القاعة وانتظارنا فيها .

وبعد وقت طويل ، شعر الموجودون بتمللنا ، فأبلغوا سيادة الرئيس الزعيم الأمين ، الذي أتانا متهللاً مُرحباً وانتقلنا إلى مكتبه الخاص . ثم مضت فترة أخذ لنا أحد العسكريين في القصر مجموعة من الصور التذكارية . وبدأنا نتحدث في موضوعات عامة .

وكان معنا من الضباط السوريين العميد فيصل سري الحسيني ، والعقيد صبحي الشرجي . فسألتهما عن حالة الجيش السوري ، ثم روى لنا سيادته أنه حين كان يقود الجحفل السادس في الأردن عام ١٩٥٦م ، طلب إليه الوصي ونوري السعيد مهاجمة سورية واحتلال دمشق ، فاستدعى قائد اللواء السوري الضابط غيف البزري ، وأخبره بهذه المؤامرة القذرة ، وعوضاً عن احتلال دمشق أعد العدة لاحتلال بغداد ، وقد شهد العقيد الشرجي على صحة الواقعة

وقال له : (لقد كنت أمر المدرعات في اللواء السوري بالمفرق ، وحضرت مع عفيف البزري إلى مقر قيادتكم ، وجرى الحديث بحضوري وعلى مسمع مني) .

ثم تناولنا في موضوع الاتفاقية الاقتصادية ، فقال سيادة الرئيس الزعيم عبدالكريم قاسم : (أرى أن تكون الاتفاقية نثا وقطرا ، فتبدأ متواضعة ، ثم تتحسن وتتكامل ، بدل أن تكون طفرة واحدة ، متجهة إلى رفع الحواجز الجمركية مرة واحدة .

فعلما أن وزير تجارته قد أثر عليه . ثم ودعناه وسبقناه لنحضر حفلاً أقامته للوفد السوري الهيئات الاقتصادية في العراق ، في بهو أمانة العاصمة . وقد جاء بعدنا بحوالي ساعتين . إذ أنه قلما يعبأ بالمواعيد ، ويندر أن بدأنا بالعشاء في دعواته قبل منتصف الليل ، بعد أن يكون قد أضنانا الوقوف والملل . إذ أنه لا يكتفي بالحضور متأخراً ، بل يأخذ بالطواف على جماعات المدعوين الذين يجري تقديمهم إليه ، ويتبسط بالحديث معهم . وقد ألقى عبدالكريم قاسم ذاك المساء كلمة مستفيضة ، وكان منشرح الصدر بادي الرضا .

فطلب مني إخواننا التجار أن أجيبه عليها ، فألقيت كلمة استحوذت على الرجل وغيّرت اتجاهه جذرياً بالنسبة لموضوع الاتفاقية ، واستدعى وزير ماليته وقال له : ارجو تقديم كل ما يطلبه إخوانك السوريون من مساعدات وتسهيلات ، فخزينة العراق هي خزينة سورية ، ونحن لن يقف تعاملنا في حدود نصوص الاتفاقيات المكتوبة ، فوعد الصدق وكلمة الإخاء والشرف أقوى وأبقى من أي نص مكتوب . وقد تيسرت مهمة الوفد المفاوض بعد ذلك ، وسارت الأمور وفق رغبتنا ، بل تخطت الحدود المأمولة بعد أن أعطى سيادة الرئيس الزعيم عبدالكريم قاسم تعليماته الإيجابية الصريحة لوزير تجارته . وقد فاتني أن أقول : إننا سألنا عبدالكريم قاسم عن زميله ورفيقه في الثورة المرحوم

عبدالسلام عارف ، فأجاب أنه في أحسن حال ، ووعدنا خيراً في الإفراج عنه .
وقد صرح لنا بأنه لا يمكن أن يؤدي أو يضارّ أحداً ممن كان لهم شرف
المساهمة في ثورة الرابع عشر من تموز .

وقد علمنا بعد عودتنا إلى دمشق بمدة يسيرة ، أنه أصدر أمراً بالعفو
عنه ، ورد اعتباره ، وإعادة رواتبه إليه ، وقد ذهب إلى سجنه فأفرج
عنه ، ونقله في سيارته وإلى جنبه لداره ، ثم تعشى عنده ، وقيل : إنه
قضى الليل تحت سقف داره إمعاناً في إكرامه والإحسان إليه . وفي إحدى
الحفلات وقف قاسم واتجه إلينا ليعلمنا أن كل تدبير عنده رهين بخطة مسبقة
واضحة مثل الكف ، ثم مد كفه وأشار إلى وسطه بعصاه الصغيرة التي كان
يتأبطها وقال : (نعم ، إن كل مشروع لدينا مخطط مثل الكف ، وليس لدينا أي
عمل ارتجالي) .

وكان جاداً في قوله ، ثم استدرك وكشر وابتسم وقال مستثنياً : (اللهم إلا
الخطب) !! إشارة إلى أن خطبته وحدها هي ارتجالية !.

وفي الحفلة الوداعية للوفد حضر قاسم وسألنا : (هل شاهدتم
قناة الجيش؟) وحين أجبناه بالنفي ، وأننا مسافرون غداً صباحاً ،
أمر باستدعاء مدير الطيران المدني ، وأوعز إليه بأن يكلف الطيار السير
بنا في العودة فوق قناة الجيش على ارتفاع منخفض ، لنتمكن من رؤية
القناة والإطلال عليها من الجو . والحق يقال أنه مشروع جبار بصرف
النظر عن أولويته وضرورته ، إذ يتجاوز طول القناة التي شقت من
دجلة خمسة وثلاثين كيلاً مترياً ، امتدت على جانبيها حدائق غناء متسعة
الأرجاء ، تليها مشاريع سكنية لشتى فئات المواطنين . وقد لقيت
(قناة الجيش) برئتي بغداد ، إذ أنها المتنفس الأكبر للعاصمة الخالدة دار
السلام . وقد كان المرحوم عبدالكريم قاسم من هذه الناحية أشبه بأمين عاصمة



أثناء زيارتي للعراق واجتماعي بالرئيس عبد الكريم قاسم ،
لتنشيط الحركة الاقتصادية بين سورية والعراق

أو بمهندس معماري ، فقد حسن وجه بغداد ، وشق فيها الشوارع ، فخفف الضغط عن شارع الرشيد بشق شوارع الحرية والجمهورية ، وأقام قاعة الخلد للحفلات العامة ، ومحطة للإذاعة في سلمان باك ، ونصبا للجندي المجهول وآخر للثورة ، وبدأ في إشادة دار للأوبرا ، ناهيك عن القنوات التي أمر بحفرها ، والسدود التي أوعز بإقامتها . وأهم من هذا كله إقدامه على تنفيذ مشروع الكهاريز والأسيقة العامة في بغداد ، هذا المشروع الذي عجز الإنكليز عن تنفيذه. وكان عبدالكريم قاسم يعتقد جاداً بأنه صاحب رسالة وزعيم ملهم ، وأنه أب للفقراء ، بنى لهم مساكن شعبية ، وقضى على الأكواخ أو ما يسمى هناك (بالصرائف) .

وكان يقضي الليل متجولاً في الأحياء الفقيرة ، وحين وقعت حركة الرابع عشر من رمضان قبيل الفجر ، لم يكن في قصر وزارة الدفاع ، بل كان في جولته الليلية التفقدية على الأحياء الفقيرة .

ولكنه كأكثر الانقلابيين العسكريين ليس مؤهلاً للحكم ، لاسيما حين يستبد به ويركزه بين يديه لا ينازعه فيه منازع . وكان عسكرياً عنيفاً ، يود مع ذلك أن يوهم الناس بأنه مثقف ، إذ وقف مرة في (قاعة الشعب) لافتتاح مهرجان الفيلسوف (الكندي) في شهر كانون الأول من عام ١٩٦٢م ، وقال أمام حشد من أدباء ومفكري العرب ومستشرقي العالم : (إن اللغة العربية لغة واسعة ، غنية رحيمة ، انظروا مثلاً إلى كلمة رحب ، مهما قلبتم حروفها فإنها تظل تعطيكم معنى الاتساع والضخامة ، فالبحر ماء واسع ، والحرب هول عظيم ، والحبر عالم عميق واسع المعرفة ، والربح كسب وفير ومال كثير) .

وقد كان طريفاً مضحكاً في موقفه هذا . ولما كنت لست بصدد تحليل شخصيته فإنني أكتفي بالقول : إن الإذاعات المصرية والغربية قد شوهت وجه عبدالكريم قاسم كثيراً ، كما أن المؤامرات المتصلة ، والفتن المتلاحقة أفضت

مضجعه ، وفجرت غرائز البطش والعنف المستقرة في أغوار طبيعته العسكرية.

ولكنه زواج كثيراً مع ذلك بين الرأفة والعنف ، وبين الحلم والغضب ، وأغضى عن كثير واطمأن إلى توازن قوى الجيش . ومن مأمنه يؤتى الحذر .

وقد عاد الوفد السوري من بغداد ظافراً باتفاقية للتكامل الاقتصادي بين سورية والعراق ، هي أبعد مما كان يطمح إليه المفاوضون . فقد جاءت بُرءاً للفالج الصناعي ، وبلساً لجراحاتنا الاقتصادية التي عمل الجفاء والعزلة العربية على تعميقها واستدامتها . وقد استبشر رجال الاقتصاد ، وبخاصة في الشمال السوري ، وتقرر أن يشخص الوفد بعد ذلك إلى الرياض .

هذا في الميادين الاقتصادية ، وأما في الميادين الدولية فقد استعادت سورية مقعدها في هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، وفي منظمة العمل الدولية ، وجامعة الدول العربية ، وذلك تحت اسم (الجمهورية العربية السورية) .

ومضت الحكومة السورية الانتقالية تحرق المراحل ، وتُغذُّ السير للوصول بالبلاد إلى الشرعية والحكم النيابي الدستوري . وقد جرت في هذه الفترة عدّة حوادث لا بد من تأريخها وسردها هنا .

فقد كانت الحكومة ممثلة بوزارة الداخلية تعمل على إعداد قانون جديد للانتخاب أو تعديل القانون القائم . فقام ضباط الأركان بدعوة بعض الشخصيات السياسية إلى اجتماع في نادي الضباط لتوقيع ميثاق كانوا يهدفون من ورائه إلى ضمان دعم وتأييد واعتراف شتى الفئات السياسية في سورية بالوضع القائم . فدعيت سائر الاتجاهات . وكان ممن تمت دعوتهم السيد أكرم الحوراني وبعض من جماعته . وقد أثار ذلك ضجة في البلد إذ كان الحوراني معتبراً المسؤول الأول عن إقامة الوحدة المرتجلة ، وعما جرت من ويلات على البلاد ، إذ أنه

حين استقال وانسحب منها لم يصدر أي بيان يوضح فيه أسباب استقالته ، كما أنه لم يسهم بأي جهد أو نشاط في التحضير للانتفاضة أو في تفجيرها . ولكن كان لابد من قبول الأمر الواقع على مضض ، وقد عاتبنا العميد عصاصة وإخوانه علناً في مجلس الوزراء على تبني الاتصال بالسياسيين ودعوتهم عن غير طريق الحكومة ودون علمها ومعرفتها . فاعتذروا قائلين : (إننا أدركنا مشاغلكم فأحببنا أن نتولى هذه المهمة عنكم) .

ومن هنا بدأ الازدواج المدمر يذرّ قرنه . وحسماً للأمر ، دُعيت الحكومة كطرف لحضور اجتماعات الميثاق ، ممثلةً برئيسها دولة الرئيس الدكتور مأمون الكزبري . وقد كان الميثاق استعراضاً لبيانات الانتفاضة وأخذ الموافقة عليها ، وقد كنا وضعنا في البيان الاجتماعي للانتفاضة نصاً يفيد عدم إقحام الجيش ونقابات العمال في الأمور السياسية والمنازعات الحزبية ، فأصر السيد الحوراني حينذاك على حذف هذا النص وتم له ما أراد . وكان هذا أول مسمار يدق في نعش الشرعية السورية الجديدة . كما أنه كان بين مطالب السيد الحوراني التي أقرها الميثاق إبقاء أوضاع المناطق والدوائر الانتخابية على حالها ، أي يبقى ريف حماة مندمجاً في مدينة حماة كمركز للمحافظة بدائرة انتخابية واحدة ، ثم كان أن قدم السيدان •صلاح البيطار ومنصور الأطرش مذكرة لوزير الداخلية في الحكومة الانتقالية معالي الأستاذ الدكتور عدنان القوتلي يطلبان فيها عدم جواز ترشيح أحد من أعضاء الحكومة الانتقالية نفسه للانتخابات المقبلة أو استقالة أي وزير إذا شاء أن يرشح نفسه قبل موعد الانتخابات بمدة معقولة ، وكان القصد من ذلك إقصاء أعضاء الحكومة عن المعركة الانتخابية ، إذ أنه لم يسبق في تاريخ سورية أي نص أو تقليد أو عرف دستوري يلزم أي رئيس أو عضو في مجلس الوزراء بالاستقالة إذا عزم على ترشيح نفسه للنّياية . فقد أشرف السيد رشدي الكيخيا على معركة الانتخابات

ورشح نفسه فيها وكان وزيراً للداخلية . وكذلك القول بالنسبة للهوراني
والبيطار وغيرهم من الساسة السوريين الذين رشحوا أنفسهم للنيابة وهم في
كرسي الوزارة .



على يسار القارئ الكريم صلاح البيطار وعلى يساره السفير الأمريكي بدمشق

وقد تبنى وزير الداخلية فكرة الاستقالة المسبقة هذه ، ذلك لأنه كان يود أن يتحلل من مسؤوليات وزارة الداخلية في أقرب فرصة ، كذلك راقبت الفكرة للضباط الذين أصبحوا يميلون للتخلص من رئيس الحكومة ، ومن بعض أعضائها البارزين . فأخذوا يطالبون بالاستقالة ويلحّون عليها . وكاد يحصل انشقاق وتصدع بسببها .

فقدم كل من وزراء المال والصحة والعمل والداخلية استقالاتهم بعد مشادة عنيفة مع قيادة الجيش . كما أن انقساماً حصل بين القيادة والحكومة حين عرض وزير العدل الأستاذ أحمد سلطان وهو من مدينة حماة ، أنّ دمّج الريف بمدينة حماه معناه فرض إرادة أكرم الحوراني في انتخابات حماة ، وسلب مدينة أبي الفداء أيّ حق في إسماع صوتها وانتقاء ممثليها ، وذلك لطغيان الريف عددياً على حاضرة حماة . وقد امتنع معالي الأستاذ أحمد سلطان عن ترشيح نفسه في حماة ، بعد أن بين الضباط أن ميثاق نادي الضباط قد تعهد بعدم المساس بالأوضاع الراهنة للمناطق الانتخابية . وقد ترتب على ذلك فيما بعد مسح إرادة مدينة حماة بكاملها ، ونجاح قائمة الحوراني في ريف حماة بتمامها ، وحدث تصدع خطير في المدينة ، شكلت على أثره (لجنة مدينة حماة) التي طعنت بانتخابات حماة ، وطالبت بفسخها وإعادة الانتخاب .

وأخيراً فقد تقدم الدكتور ليون زمرياً يطلب إسقاط كل ورقة انتخابية لا تتضمن اسمَ مرشّح مسيحي واحد على الأقل ، إذ بين أن أكثر من عشرة آلاف ورقة انتخابية في حلب كان حقل المرشحين فيها يتضمن عبارة (لعنة الله على الشيطان) أو ما شاكلها ، لذلك فهو يريد ، صوناً لهذه الأصوات إلزام الناخبين باختيار مرشح مسيحي واحد على الأقل حتى لا تضيع الأصوات ، أو إسقاط الورقة المخالفة حين الفرز ، وعدم ثبوتها في حق غير المسيحيين ، وقد أُقرّت الفكرة بعد مناقشة طويلة وكنّت بين معارضيه . وقد ضج لها خطباء المساجد

ورجال الدين ، فسعيت لإعادة النظر في هذا النص الذي يتضمن تقييداً غير مشروع لإرادة الناخب ، الذي يملك الحق في إلقاء ورقته بيضاء إذا شاء ، أو متضمنة اسماً واحداً فقط فتثبت في حق من انتخب . وكان أن عدل النص وعاد كما كان بعد إلغاء الشرط المسقط المنافي لحرية الانتخاب .

وقد ارتأيت على دولة الرئيس الدكتور مأمون الكزبري أن يتضامن معنا في موضوع الاستقالة ، وأفهمته أن الضباط لن يدعوه يشرف على الانتخابات وهو رئيس الدولة ، وكان أن حضر حفل تكريم أقامته أسرة التعليم في مقرها لوزراء الانتفاضة المرشحين ، حضرته أنا والدكتور القوتلي كمرشحين للنيابة عن دمشق . وجاء دولته بحراسة نفر من شرطة الجيش فصرح بأنه يغبط زميليه الوزيرين على استقالتهما ، وسيلحق بهما أو هو قد لحق بهما فعلاً . فعلمت أنه قد اختار سبيل الاستقالة .

وكان أن صدر في صباح اليوم التالي مرسوم بإحداث منصب نائب رئيس لمجلس الوزراء تنتقل إليه جميع الصلاحيات المخولة للرئيس في حالة غيابه أو استقالته .

ثم أعقب ذلك إذاعة مرسوم استقالة رئيس مجلس الوزراء دولة الرئيس الدكتور مأمون الكزبري ، وتسمية الدكتور عزة النص رئيساً للحكومة الانتقالية التي تقرر أن تشرف على الانتخابات ، ومن هنا يتضح أن رئيس وزراء الحكومة الانتقالية قد دخلوا الانتخابات فرادى بعد تدابير وتقاطع مع العسكريين، وبعد أن اتضح تنكرهم لنا وتخليهم عنا . وقد نجحنا أن ندلل لهم أنهم إذا كانوا جاحدين متكررين لنا فإن الشعب سيفي ، وأن كرسي الحكم لن يجلب لنا مزيداً من التأييد ، ولن يضعف التخلي عنه موقفنا تجاه فئات الشعب الواعية .

وقد دخلنا الانتخابات بشعارات مختلفة ، فانحاز الدكتور الكزبري إلى القائمة المؤتلفة التي نظمها اليمين ورجالات الاقتصاد في البلد ، وتبعه الدكتور عوض بركات ، وتخلي اليمين عني وعن الدكتور عدنان القوتلي . ولهذا أسباب أهمها موقعي بالنسبة لحقوق العمال ، وبخاصة في إصدار المرسوم التشريعي المتعلق بالعطلة الأسبوعية نصف المأجورة . إذ جعل بعض أصحاب الشركات الصناعية الكبرى ينقمون علي ويبتعدون عن مساندتي ، وبالتالي فإنهم عملوا على محاربتني في الانتخابات . وهم لو علموا الفتنة الوبيلة التي درأها هذا القانون عن البلاد وعندهم لتغير موقفهم حتماً . أما الدكتور القوتلي فقد نقموا عليه لما أشيع عن يساريته ومحاربتة تعديل التأميم وقوله بالإبقاء عليه .

وكان أصحاب اليمين موقنين أن قائمتهم المؤتلفة سوف تكتسح الانتخابات في دمشق . وقد سبقت لهم مساومات في هذا الشأن . إذ دعيت قبيل الانتخابات إلى اجتماع في منزل المحامي نزار النحلاوي في حي الحلبوني كان حاضره السيد عبدالمجيد الرباط ، وكان برفقتي الدكتوران موفق الحوراني ، وعاطف البرقاوي . وقد فهمت من لهجة العالي التي كان يتكلم بها الرباط ومن سؤاله لي عن مدرستي ومذهبي السياسي وميولي واتجاهاتي الاقتصادية والاجتماعية ، فهمت أنهم يريدون مساندة ترشيح بعض الشباب ، ثم أعلنها بصراحة فقال : (إننا قد جمعنا مبلغاً ضخماً من المال بقصد تبني ترشيح بعض الوجوه الجديدة على أن تكون مضمونة الاتجاه ، ونحن سنبتني ترشيحك ونؤازرك حتى النجاح إذا اعتدلت في ميولك العمالية ، ووعدت بالعودة عن العطلة الأسبوعية المأجورة وغيرها من القوانين العمالية في المجلس النيابي المقبل).

وقد فهمت أن إخواننا الشباب الحاضرين قد سال لعابهم للإغراء المعروف، وأنهم يريدون أن يضمنوا موافقتي لترشيح أنفسهم أيضاً ، فكان جوابي جافاً، وطلبت إلى محدثي أن يتقي وجماعته الله في الشباب العصامي ،

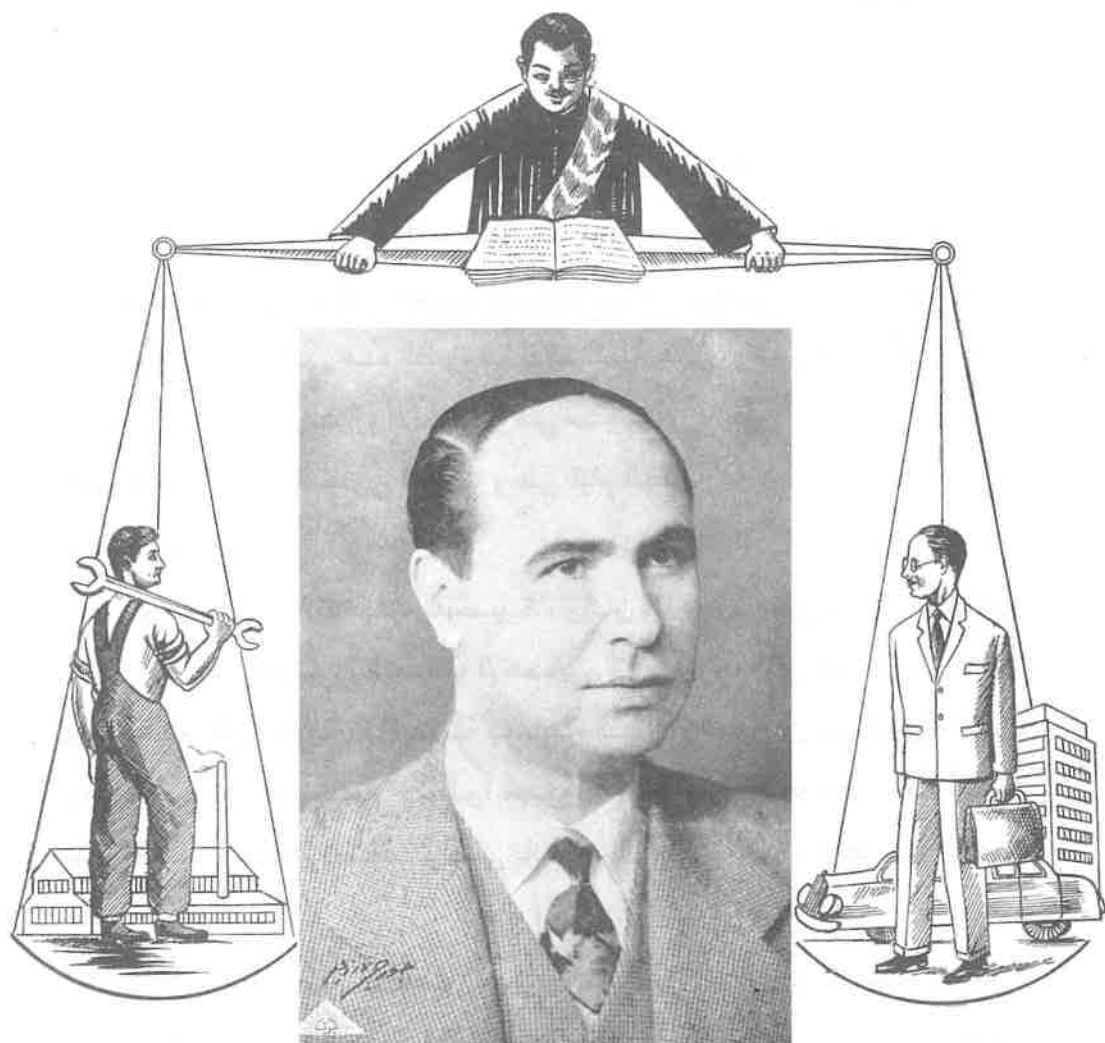
ويدعوه يتصرف على هدي علمه وثقافته ، وبوحي من ضميره ومصلحة البلاد العليا دون انحياز ولا عمالة ولا بيع ضمائر ، إذ أننا قد تبرأنا ولله الحمد من عدوى الحقد الطبقي. وحين نستجيب للعمال فإننا نأخذ في اعتبارنا أن إنعاشهم وإنصافهم وتمليكهم وتبدأ في البلد شرطان أساسيان لسلامة الانتاج وازدهار الدخل القومي في البلاد ، وأننا نوازن في ضمائرنا كما نوازن في شعاراتنا بين مصالح الطرفين في كفتي العدالة الاجتماعية حين يستقيم العمل ، ويطرَد الانتاج، وتتحقق التنمية الغائية التي تؤمن بوجوب تسخير الازدهار الاقتصادي في سبيل الإنعاش الاجتماعي ورفع مستوى الفئات العاملة . وكان هذا فراقاً وتدابراً بيننا وبين أصحاب نظريات الالتزام الاقتصادي والسياسي اليميني المتعنت .

لذلك فإننا عدنا إلى محيطنا الطبيعي بعصاميته التي لم تفارقنا ، والتي كانت محل فخرنا واعتزازنا على الدوام . عدنا إلى إخواننا العمال والموظفين والتجار والشباب الرياضي المثقف . فالتفوا حولنا بعد صدور القائمة المؤتلفة التي تركز الهجوم عليها من كل جانب واتخذنا لنا مكتباً انتخابياً كان ملتقى النقابيين وأعضاء الجمعيات التعاونية والمدرسين والموظفين والشباب الرياضي والمثقف . وكنا نعرض برامجنا ، ونشرح أهدافنا بوضوح وبيان وإخلاص ، وقد تعاون معنا في قائمة واحدة الأستاذ رياض الميداني ، والشيخ حسين خطاب، والمهندس مختار دياب ، والطبيب الأستاذ الدكتور مدني الخيمي وغيرهم . وتقاسمنا أكلاف المعركة الانتخابية تبعاً لإمكاناتنا المادية المتواضعة. وقد تطوع كثيرون من إخواننا العمال والريفيين لاستقبال الوافدين على المكتب، والتوفر على خدمتهم. كما عاوننا بعض من إخواننا المثقفين في تهيئة مكتب اتصال انتخابي كامل . وقد ثبت لي أن الانتخابات قوامها وعدة النجاح فيها اسم اقترن بماضي نضال أو عمل بارز ، ولسان صادق مقوال وشخصية محببة ،

ولأول مرة في تاريخ الانتخابات في سورية غلبت الوجوه الجديدة على المعركة، وبدأت الحملات الانتخابية بهدوء ووعي واتزان ، ولم يسمع عن حوادث ذات شأن . وكان المسؤولون يخشون تحريض القاهرة ومحاولتها إشعال نار الفتنة في هذه الظروف الاستثنائية التي ترسى فيها آخر لبننة لتوطيد صرح الشرعية والاستقرار في سورية، إذ سوف يستفتى الشعب على العهد الجديد والدستور المؤقت وعلى قيام الجمهورية العربية السورية في وقت واحد .

ومرت فترة الانتخابات القصيرة ، وكان كل يوم يأتي يدق إسفيناً في قائمة الائتلاف اليميني والتحالف الانتخابي التقليدي ، وكان الشعب يتواصى بشتى فئاته على تتويج كل قائمة بجماعة الثامن والعشرين من أيلول الذين وضعوا دماءهم على أكفهم وحملوا مسؤولية الخلاص والتحرير . كما كانت سائر الفئات العاملة والمنقفة تتواصى بانتخاب الوجوه الجديدة والبعد عن الوجوه القديمة والمستهلكة .

وقد حاول بعض أصحاب اليمين دق إسفين بيني وبين إتحاد العمال من جهة وبين النقابات العمالية من جهة أخرى . فأخذوا السيد طلعت التغلبي رئيس الاتحاد على قائمة مرشحيهم المؤتلفة ، وقد نصحته أن ينسحب ويعتذر لأن موضعه ليس في قائمة من أقصى اليمين ، ولكنه كان يعتقد بأنه غير ملتزم تجاه القائمة ، فهو يريد أن يفيد من وجوده فيها ، ويعمل في الوقت ذاته في اتجاه النقابات العمالية . وقد أضرت هذه اللعبة المزدوجة بالائتلاف في اتحاد العمال ، وجعلت مرشحي الاتحاد يتناحرون في المعركة ، ويسقطون بالتالي سقوطاً مزمياً مشيناً أزال من هيبتهم ، وأبرز رصيدهم الهزيل تجاه الرأي العام . في حين أنني إذ تخلصني الاتحاد وتكرر لي ، حضنتني القاعدة العمالية ، ووفت لي وسهرت على



أنيبوا الاستاذ فؤاد العادل لافامة ميزان الحق والعدالة الاجتماعية

نموذج من لافتي الانتخابية

معركتي وكأنها معركتها الخاصة ، ووالتي وفودها صباح مساء بالزيارة والدعم والتأييد . إذ أنني بالإضافة إلى التشريعات العمالية والاجتماعية التي عملت على إصدارها كنت موضع ثقة العمال خلال خدماتي الطويلة في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . وقد عملت كذلك على تنفيذ بعض الأحكام الصادرة عن الهيئات القضائية العمالية لمصلحة بعض مستخدمي وعمال مصالح الدولة والمؤسسات العامة والمؤسسة كمصلحة مياه الفيحة والهاتف وعمال البلديات الذين أصررت وعملت على تنفيذ قرار زيادة الحد الأدنى لأجورهم بنسبة ثلاثين بالمئة، فلم تنس هذه الفئات لي هذا الصنيع ، وأنا إنما سعيت لتنفيذ الأحكام قناعة مني بعذالتها ، وخدمة للحق والعدل ليس غير . وقد لاحظت في المعارك الانتخابية أن معدن الوفاء يتضاءل وهو يتلاشى أصلاً بين المرشحين ، فنصحتي عدم الإشتغال بهم والالتفات إلى الناخبين أنفسهم . كما أنني لا أنصح بتوقيع توكيلات كثيرة ، إذ أنها بمثابة سند للأمر يستحق بمجرد نجاح المرشح فيقدمه حامله إليه طالباً صرفه مالياً أو خدمات قيمة ، مدعياً أنه توكل عنه وعمل على إنجازه . في حين أن كثيرين قد أتقنوا فن التوكل عن أكثر المرشحين خطأ في النجاح ، ويرجعون تقاضي ثمن خدماتهم ممن يستلم منصباً وزارياً من النواب الناجحين في المعركة .

وكانت المعركة مريرة ضارية ولكنها اتسمت بالهدوء والوعي ، فاستطعنا بتأييد الفئات الشعبية رغم إمكاناتنا المادية المتواضعة جداً أن نوفر عدداً كافياً من الوكلاء الذين تطوعوا دون توكيل رسمي لتعضيدنا وكفالة معركتنا ، وكان العمال يعلقون لافتاتي الانتخابية تجاه مركز الشركة الخماسية وفي مناطق المعامل . فبوعز أصحاب العمل بانزالها ليلاً ثم يعودون صباحاً فيجدوا أن العمال قد أعادوها إلى موضعها . ومرت المعركة بهدوء وسلام وجرت الانتخابات على مدى يومين ما كان يغمض لنا فيهما جفن ، لما كنا نعلقه من

آمال كبار على كسب ثقة الشعب . وجاء يوم الفرز فجلست في مكثبي الإنتخابي بشارع بغداد، وكانت تردني نتائج بعض الصناديق وهي تشير إلى أنني بين الأربعة الأوائل الناجحين في دمشق إلا أنه حين اختلطت النتائج ولم تعد واضحة ، قررت أن أشخص إلى أمانة العاصمة لأشرف عن كثب على جمع الأصوات النهائية الواردة من صناديق المراكز الإنتخابية ، ولأقف على الحقائق الأخيرة وأدرس كباحث اجتماعي توزيع الأصوات بحسب المناطق ، وأعرف ما هي المناطق التي مازالت تعيش على العصبية العنصرية أو الدينية أو المحلية ، وما هي المناطق الواعية التي تنتخب على هدى المصلحة العامة وتختار المرشح الأصح . فدللتني الوقائع وتوزع الأصوات على أن حي الأكراد تتحكم فيه العنصرية ، والميدان تسود فيه العائلية والمحلية ، أما مناطق وسط دمشق والقصاع والأحياء الجديدة فإنها غالباً ما كانت تتوخى المرشح الأصح بصرف النظر عن الأصل والمنشأ والمعتقد . وقد ظهرت النتائج التي اعتبرتها مشرقة لي ولسائر إخواني من الشباب الذين يرشحون أنفسهم للمرة الأولى . إذ كانت دمشق باردة بماضيها ، امينة على حاضرها ، حريصة على ضمان مستقبلها . فانتخبت بدافع الوفاء والعرفان - بعض الوجوه السياسية القديمة - كما قدمت بعض الوجوه المخضرمة ، إلا أنها انطلقت وراء هذا لتحضن الشباب العصامي المثقف ، فأتاحت له مكاناً ممتازاً في آفاق ثقتهما الرحبة .

وقد جاءت نتائج الاستفتاء والإنتخابات بوجه عام معبرة عن مدى وعي الشعب ووطنيته ووحدة اتجاهه وأصاله ديمقراطيته . إذ اجتمعت في المجلس الجديد سائر الاتجاهات السياسية والقومية بحيث لم يخل المجلس من بعض الفئات المتناقضة فكراً ، المختلفة عقائدياً ، وقد حمدنا الله كثيراً أننا بنجاحنا في كسب ثقة الشعب قد تلقينا الولاية والبيعة عنه ، وتحللنا من كل منة أو

صلة لنا بالضباط الانقلابيين . وقد زارني بعض منهم مهنتاً مباركاً بعد ظهور النتائج . ثم اتصلوا بي راجين رد الزيارة في الأركان للمذاكرة في بعض الأمور . وقد أجلت كثيراً هذه الزيارة حتى ألحوا في الطلب ، وأعلموني أن الدكتور عوض بركات لديهم، فأتيت في اليوم التالي لرد الزيارة ، واجتمعت ببعض الضباط ومنهم عبدالكريم النحلاوي ، وفيصل سري الحسني ، وموفق عصابة ، وعبدالكريم زهر الدين ، وسئلت عن المرسوم التشريعي المتعلق بإحداث مجلس الأمن القومي فأبدت رأيي قائلاً : (إن الشعب قد اعتبر صدور هذا المرسوم تدخلاً في أعمال المجلس التأسيسي - النيابي المقبل وافتئاتاً على سلطته في التشريع ، وهو يدل على غلبة إرادة التدخل لدى الضباط ، إذ أنهم سيشترون في مجلس الأمن القومي برسم السياسة العليا للبلاد وتوجيهها والرقابة عليها ، علماً بأن هذا المجلس كان مشكلاً برئاسة رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء وبعض الوزراء المعنيين كما يتمتع بعضيته قائد الجيش وسائر رؤساء الشعب في الأركان العامة للجيش) .

ثم انتقل البحث أخيراً إلى موضوع رئاسة الجمهورية فسألوني رأيي في الدكتور ناظم القدسي . ومن هنا علمت رغبتهم في دعم ترشيحه للرئاسة الأولى، إذ انهم دعوه إلى دمشق ، ونزل في (فندق الشرق) لهذه الغاية ، فبينت لهم اتجاهات الكتل المجلسية من حيث ترشيح بعضها للدكتور مأمون الكزبري للرئاسة الأولى ، وبعضها الآخر للأستاذ رشدي الكيخيا . ولما أعلنوا معارضتهم بالنسبة للدكتور الكزبري ، استقر الأمر على أن يتم الاتفاق بين القدسي والكزبري ، على تنازل الثاني للأول عن الترشيح للرئاسة الأولى ، على أن يكون الثاني أي الكزبري رئيساً للمجلس النيابي - التأسيسي بعد أن استمزع الكيخيا أكثر من مرة وأصر على الاعتذار .

وقد غادرت الأركان وأنا مصمم على ألا أعود إليها أبداً ، وأقسم أنني لم أطأ أرض الأركان بعد ذلك حتى يومنا هذا ! .

وقد ذهب بعض منا لاستمزازج المرحوم الرئيس شكري القوتلي ، فأبدى أسفه لعدم تمكنه من قبول منصب الرئاسة وقال : (إنه قانع في أن يعمل على تدبيج وكتابة مذكراته ، على ألا يدخر وسعاً في التعاون مع العهد الدستوري الجديد وتأييده) .

وبدأت معركة الرئاسة الثلاث في المجلس ، فشكلنا كتلة نواب دمشق التقدميين ، وكانت تتألف مني ومن السادة الإخوان : رشاد جبري ، عوض بركات ، عدنان القوتلي ، رشيد الدقر ، محمد عابدين ، والشيخ حسين خطاب. وسعينا في الجمع والتأليف بين القدسي والكزبري ، وتم الاتفاق بينهما على التعاون لإنجاح الدكتور الكزبري في معركة رئاسة المجلس ، والقدسي في معركة رئاسة الجمهورية . واتفقت كتلتا نواب دمشق وحلب على هذا ، وانضم إلينا نواب حمص واللاذقية والعلويين وبعض المستقلين . وبذلك استطعنا أن نقرر اتجاهنا ونعمل على إنجاحه . فانتخب الكزبري رئيساً للمجلس ، ثم انتخب القدسي في اليوم التالي لرئاسة الجمهورية العربية السورية . وقد حاولت كتلة الحوراني تميع الانتخابات والمماطلة فيها ، وذلك لمعارضتها للمرشحين من جهة، ولرغبتها في الإبقاء على الفراغ وعدم استكمال تكوين السلطة الدستورية للدولة، لأمر ما في نفسها ، ولأسباب ومبررات هي أدري بها .

ولكن وعي النواب وتكاتفهم حالاً دون ذلك . وامتلاً الفراغ الحاصل بإشغال منصب الرئاسة . وجاء دور التفكير برئاسة الوزارة ، وكانت كتلتنا النيابية زاهدة مبدئياً في دخول الحكم ، فهي تؤثر مقاعد التوجيه والمعارضة . إلا أن رئيس الجمهورية استدعى ثلاثة ممثلين

عن كتلتنا للمذاكرة معهم . فاختارتني الكتلة مع الدكتورين القوتلي والدقر ، وقد أفهمنا رئيس الجمهورية أنه سوف يكلف المرحوم سعيد الغزي بتشكيل الحكومة ، وطلب إلينا التفاهم معه ، كما طلب إلينا المشاركة جدياً في الحكم ، وعدم الإحجام عنه .

ولكننا حين قابلنا الأستاذ الغزي ظن أننا نساومه على الحقائق الوزارية فانصرفنا . وفوجئنا في المساء بتكليف دولة الرئيس الأستاذ الدكتور محمد معروف الدواليبي ، فأصرت كتلتنا على التزام موقف المعارضة ، وعدم المشاركة في الوزارة .

وكنيت أنا شخصياً قد ابتعدت عن جو المجلس المحموم ، نتيجة لرغبتنا الأكيدة في إفساح المجال أمام غيرنا لتشكيل الوزارة والمساهمة فيها . ولكنني فوجئت في المساء بدعوتي إلى مكتب الدكتور الكزبري في المجلس ، وهناك اجتمعت بإخواني أعضاء كتلة نواب دمشق التقدميين . وكان من رأي الدكتور الكزبري أن إحجام نواب دمشق الشباب عن الإشتراك في الحكومة ودعمها فيه تفريط بحق البلد وسلبية لا مبرر لها ، كما شاركه الأستاذ رشاد جبري هذا الاتجاه . وقد غادرنا رئيس المجلس لمقابلة رئيس الجمهورية . ونحن بين موافق ومخالف ، ثم عاد فدعانا للحضور إلى داره فشحصنا إلى منزله في المهاجرين أنا وعدنان القوتلي ، وعوض بركات ، ورشيد الدقر ، ومحمد عابدين . وهناك بين لنا أن جميع الصعوبات التي تعترض أمر اشتراكنا في الوزارة قد زالت ، وأنه قد خصصت لنا أربعة مقاعد وزارية . ولم تكن كتلتنا تطمح في ان تمثل بأكثر من أربعة . إلا أنه بعد مناقشات حادة ، انسحب الدكتور بركات ، لإصراره على عدم تمكنه من التعاون مع الدكتور معروف الدواليبي ، المكلف بتشكيل الوزارة. وقد حاولنا جميعاً إثناءه عن رأيه ، إلا أنه أصر وغادر الدار رغم إلحاحنا ، فعاد



أهني صاحب المخامة الرئيس ناظم القدسي بفوزه بسدة الرئاسة الأولى ،
بحضور دولة الأستاذ الدكتور مأمون الكزبري ، رئيس المجلس التأسيسي النيابي المنتخب



صاحب الفخامة الرئيس شكري القوتلي

الدكتور الكزبري إلينا وقال : مادام الدكتور بركات متعنناً بهذا الشكل ، فلعل له عذره وأسبابه الخاصة ، ولكن المصلحة العامة تقضي بأن تساهموا في الوزارة. وبعد مداولات طويلة تقرر أن نشترك مبدئياً على أن نعلم ما هي الحقائق الوزارية التي ستؤسد إلينا ، لأن الدواليبي كان مصراً على الإنفراد بتوزيع الحقائق على المرشحين وفق رأيه وتقديره . ولما كانت هناك أربع وزارات أساساً قد تقرر إيكالها لمرشحي كتلتنا ، وبما أن الأستاذ رشاد جبري كان مصراً على المطالبة بوزارة الداخلية ، وكان من الصعب تحقيق طلبه ، إذ رشح لها الأستاذ أحمد قنبر . وبما أن الوقت لم يكن يسمح بالتأجيل ؛ فقد سألنا الدكتور الكزبري على سبيل الاستمزاغ : ما رأيكم في أخذ السيد محمد عابدين بدلاً من عوض بركات ؟ فتمت الموافقة . وكان أن اقترح علي الدكتور الكزبري أن أسلم وزارتي الثقافة والإعلام ، وأن يسلم عدنان القوتلي الاقتصاد ، ورشيد الدقر المالية والتموين ، أما الشؤون الاجتماعية والعمل فاقترح لها محمد عابدين، على أن يتعاون معي ويرجع إليّ في القضايا الفنية الهامة في الوزارة . وقد تم ذلك ولكن بواسطة رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة ووزير الداخلية الذين كانوا يعتبرونني دوماً الوزير الفني المختص بقضايا العمل ، ويرجعون إليّ في سائر المشاكل العمالية طرا ، وفي حل الإضرابات والخلافات التي حصلت بين اتحاد العمال والحكومة .

وقد دعينا بعد منتصف الليل إلى مقر وزارة الخارجية حيث اجتمعنا بالدواليبي ، وبدأنا نتعاون في إعداد مراسيم تشكيل الوزارة .

وفي اليوم التالي وعند اللحظة الأخيرة ، أتى الإخوان المسلمون وقرروا استبدال مرشحهم الأستاذ عصام العطار بالدكتور مصطفى الزرقا . وقد اختل بذلك ميزان التوزيع الإقليمي بين دمشق وحلب ، فاضطررنا إلى دعوة نائب من دمشق لإشغال منصب وزير دولة للشؤون الصحية فكان أن وقع الاختيار على

السيد محمود العظم .

وقد مضينا في التعاون مع حكومة الدواليبي ، ولم أكن أعرفه جيداً ، إلا أنني بالاحتكاك والمناقشات في المجلس ، وكذلك بواسطة المؤتمرات الصحفية التي كنت أحضرها معه بوصفي وزير الإعلام ، والناطق الرسمي باسم الحكومة ؛ استطعت أن أضع يدي على سر قوة شخصية الدكتور الدواليبي ، كسياسي صلب ورجل دولة دؤوب من طراز نادر .

وبدأت حكومة الدواليبي عملها في جو من التحريض والبلبلة ، نسجتها إذاعة (صوت العرب) والقاهرة ، وساهم فيهما المكتب الثاني ومخابرات الجيش، إذ لم يكونوا راضين عن الدواليبي وقنبر .

وكانت لعبة استقالة الحكومة والتعديل الوزاري هي أول إشاعة بدأ نشرها، وكنا نكرر تكذيبها بواسطة أجهزة الإعلام . ثم جاء موضوع حذف الرقابة لمناقشات بعض النواب للبيان الوزاري ، فصدرت الصحف خلواً من هذه المناقشات ، وجاء أكرم الحوراني ، وراتب الحسامي ، وعبدالغني جسومه ، وأحمد اسماعيل ، وغيرهم يعترضون على وزارة الإعلام وعلى الحكومة ، ويتباكون على الحرية والديمقراطية . وقد أبديت مبررات وزارة الإعلام ، وبينت أن تدابير السلامة العامة قد حتمت اللجوء إلى مثل هذا التدبير ، فما كان من أكثر النواب المعارضين إلا أن حاولوا طبع خطبهم في كراريس توزع على الناس بعد أخذ موافقتنا .

ثم حدثت مشادة في المجلس بين رئيس الحكومة والحوراني والحسامي ، واحتدم النقاش وتلاحم الجمعان ، وكادت ساحة المجلس تتقلب إلى حلقة مصارعة وملاكمة . وكانت أخبار المجلس تتقل مضخمة بواسطة أجهزة الإعلام القاهرية ، وقد صورت هذه الأجهزة أن الحسامي قد أدميت جبهته وسالت دماؤه على أرض المجلس . وكانت الحرية التي أطلقت في الانتخابات

تتمخض عن نتائجها الوبيلة . إذ كان بين النواب من صمموا مسبقاً على تقويض صرح الشرعية ، ونسف الأوضاع الدستورية لمصلحة العودة بالبلاد إلى الخلف أو لوجه الشيطان . وقد بدا لي أننا لم ننفذ أبداً من تجارب الماضي ولم نتعظ بما تجرنا من غصص التسلط والتحكم الخارجي .

وكان الرائد صياح زيتاني المكلف من قبل قيادة الجيش بالسهر على أمن المجلس النيابي ينقل إلى القيادة أخبار الندوة البرلمانية مضخمة محرفة أولاً بأول .

هكذا مضى الأمر بين المجلس والحكومة ، حتى حصلت على الثقة بأكثرية ساحقة لم يسبق لها مثيل في سورية . فخفت قليلاً ضجة الأصوات المعارضة ، وتركز الهجوم في الهمس والتشهير ، وفي زرع الفتن وتحريض العمال والطلاب والفئات الأخرى ، مما جعل عمل الحكومة عسيراً مضنياً ، وإنتاجها متعثراً ضحلاً . إذ كان مجلس الوزراء خليطاً عجيباً من العقليات والاتجاهات . فهو يجمع بين الشيخ المتزمت ، والحزبي المتعنت ، والحيادي المثالي الذي يعمل بهدي المصلحة العامة . وكان أكثر عمل هذه الحكومة في درء الفتن ، وتبديد الشائعات، وتهدة المشاكل ، وتذليل العقبات . ولم تكن القاهرة وراء كل ذلك، ولكن النحلاوي وضباط الأركان كانوا في طليعة المسؤولين عن إحباط أعمال الحكومة ومناهضتها والنيل من أعضائها . وكانت تحدث خلافات واحتكاكات في مجلس الأمن القومي في القصر بين الضباط المتسلطين على الجيش والأركان وبين رئيس الحكومة ووزير داخليتها . وكان الضباط يستمزجون حتى في تصحيح وتعديل مبادئ قانون الإصلاح الزراعي ، وإعادة تنظيم الشركات الصناعية والمصارف ، وغيرها من القوانين التي تتطلب حداً أدنى من الخبرة والاختصاص . وذلك لصله هذه الأمور كما يدعون بالأمن والسلامة العامة . وكانت الحكومة قد اتفقت معهم على جميع

الإصلاحات الحيوية التي يتوجب إدخالها على قانون الإصلاح الزراعي ، ومنها توزيع أراضي الاستيلاء بالمجان على الفلاحين ، وتحميل خزانة الدولة عبء تسديد قيمها للمالكين . وكذلك فيما يتصل بتحديد عدد ممثلي العمال في مجالس إدارة الشركات المساهمة ، وبتعيين نسبة مساهمة الدولة في رأسمال المصارف .

وكان النحلاوي وزهر الدين ونامق كمال ونور الله الحاج إبراهيم يحضرون اجتماعات مجلس الأمن القومي في القصر ، ويجري توحيد وجهات النظر والموافقة على التدابير الحكومية . ومع ذلك فلا يتورع الضباط عن النيل من اتجاهات الحكومة وإدارة حملة التشهير بها .

وقد استلمت أجهزة الإعلام . وهي على ضعفها وتخلفها مليئة بالمؤلفة قلوبهم ، وبالموظفين الملتزمين الذين لا يتورعون عن العمل لغير مصلحة وطنهم وخير بلادهم . وقد أخذناهم بالحلم والتجاوز في البداية ، وعاملناهم بالتسامح والإخاء ، وكنت لا أخاطبهم في بلاغاتي الرسمية إلا بإخواني وأخواتي . وقد بدأت بدراسة وإعداد ملاك خاص للتلفزيون يوفر الاستقرار للموظفين ، ويكسوهم بالحصانة ، ويمتّعهم بمزايا خاصة . كما كان همنا منصّباً على تقوية الإذاعة السورية ، بحيث تستطيع إسماع صوت الحق إلى أقطار العالم ، وبخاصة لشقيقتنا الدول العربية ، ذلك لما كان يدس على الوضع في سورية وينفث من سموم التحريض والإثارة والتخرصات المختلفة المخجلة .



أمامي اللواء عبدالكريم زهر الدين أثناء حفل استقبال حامية دمشق



مصافحة بيني وبين اللواء نامق كمال رئيس الأركان العامة

وقد اقترح علينا نصب أجهزة تشويش ، ولكننا أثرنا أن نضاعف طاقة إذاعتنا ، ونعمل إيجابياً لنقل المعركة إلى ارض مسببي الفتن ، وتجار الاضطرابات.

وقد وضعت يدي على موضوع تقوية الإذاعة ، وزرتها ومعني الدكتور شكيب الجابري الذي وسد إليه منصب المدير العام لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون ، وكانت الخطة تقوم على رفع طاقة الإذاعة من خمسين كيلوات إلى ثلاثمائة ، ثم مضاعفتها خلال ستة أشهر . وكانت عوامل التثبيط والتخريب تتربص بنا في كل ركن ، وعند كل مرحلة ، وتزرع الصعوبات في دربنا . وقد أوكلنا إلى السيد مصطفى رام حمداني محافظ حمص أن يقوم بتتبع المهندسين ، ومضاعفة عدد العمال المشغلين في إرساء أسس السواري وقواعد الهوائيات الضخمة (الأنثينات) ، بحيث يستمر العمل ليلاً ونهاراً حتى يمكن تدشين هذه المحطة في أعياد الجلاء لعام ١٩٦٢ م كما كنت قد تعهدت بذلك لرئيس الجمهورية .

وفي هذه الأثناء جاء خبر مفاده أن اجتماعاً عقد في الرطبة بين الجانبين السوري والعراقي ، والذي تم دون علم من أعضاء حكومة الدواليبي ، والذي علمنا به من الإذاعة العراقية .

وقد تمت مشادة حامية في اجتماع مجلس وزراء حكومة الدواليبي بين رئيس الوزراء والأستاذ رشاد برمدا وزير الدفاع . وكادت المناقشة أن تقضي إلى الإطاحة بالحكومة ، إذ طالب الوزراء بحقهم في تقرير القيام بهذه الخطوة ، وفي المساهمة بها أو الاطلاع على ما تم فيها .

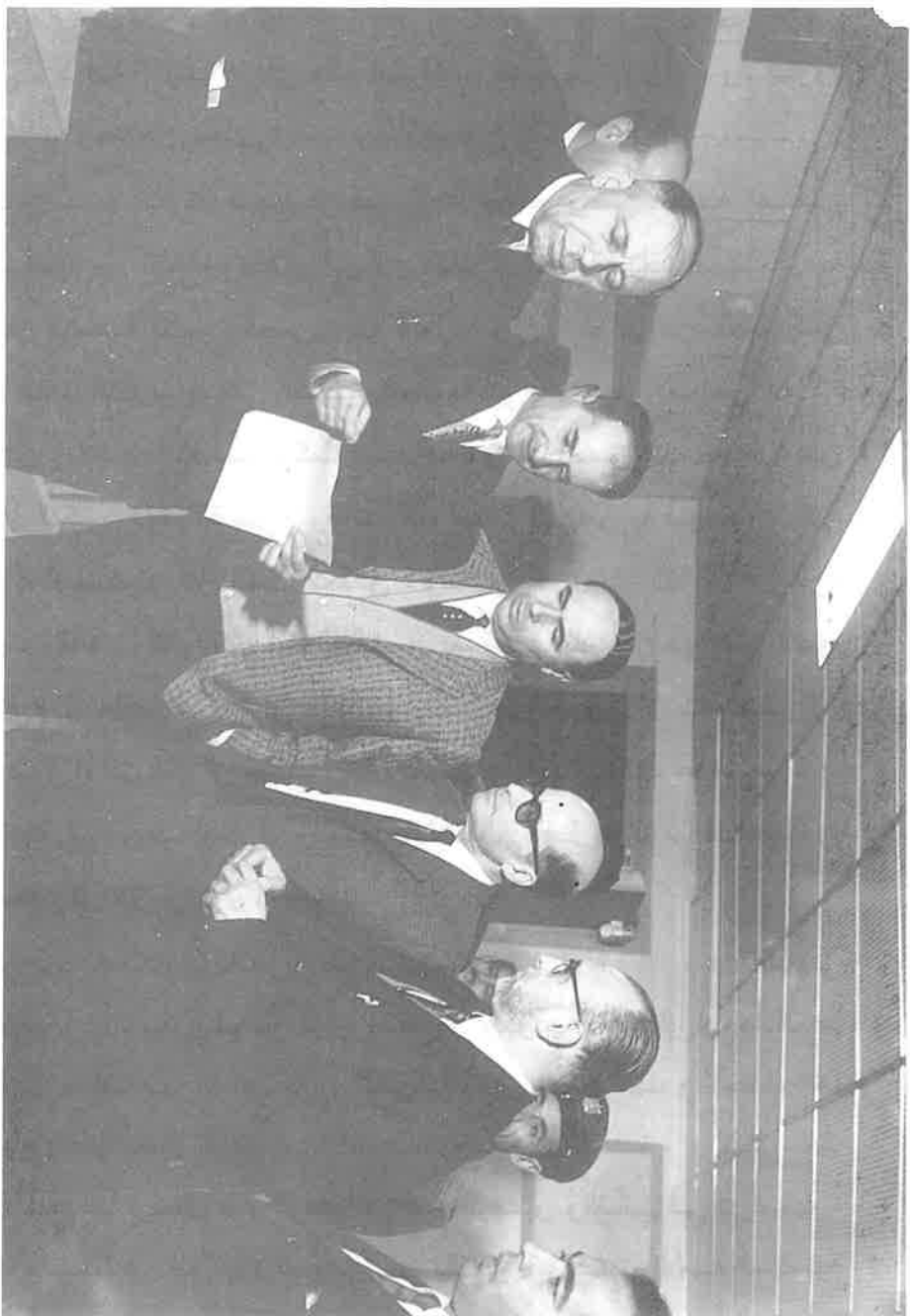
فأبدى رئيس الحكومة أن هذا نوع من النشاط السياسي ، وليس ضرورياً اطلاع مجلس الوزراء مسبقاً عليه .

كما أن الاجتماع قد أحيط بالسرية بناء على طلب الجانب العراقي . ثم نوقش اجتماع الرطبة ، فما ازدادت الحكومة إلا جهلاً بما تم فيه ، وبعداً عن

مقرراته . والجدير بالذكر أن هذه النشاطات السياسية كانت تُؤخذ على الدكتور الدواليبي ، إذ أنه لا يشترك في هذه النشاطات مجلس الوزراء ، ولا يتزود برأيه . إلا أنه ربما كان معذوراً تحت وطأة تسارع الأحداث .

ونحن بصدد ذلك كنا نسمع عن محاولات الصفح وطي صفحة الماضي وفتح عهد جديد من الإخاء والتلاقي . ولكن القاهرة التي لم تعترف بالحكومة المنبثقة عن انتفاضة الثامن والعشرين من أيلول ، وكانت تطالب برد الأمر إلى الشعب ، عادت فتتكرت لممثلي الشعب والحكومة التي اختارها المجلس النيابي المعبر عن إرادة هذا الشعب ، كما استمرت في النيل من شخصية رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي . وقد بدأ المواطنون في سورية يتجهمون على أجهزة الإعلام لسكوتها عن كشف الحقائق ، ودحض افتراءات القاهرة ، والرد عليها بحزم وقوة . وكانوا كثيراً ما يُعرضون بموقفنا قائلين : (لو كان الحق في جانبكم أو لو ملكتم جرأة الحق لنطقتم ورددتم على ما يُفتري به عليكم) . فاضطرت إزاء كل ذلك أن أطلب رئيس الجمهورية بأن يفك عقدة لساننا ، ويسمح لنا بالرد ، وبعد إصرار وتلويح بالاستقالة ، قبل الرئيس ذلك ضمن حدود الحجة والبرهان والقول الرصين .

وفي يوم الحادي والعشرين من شهر شباط عام ١٩٦٢ م دُعيت إلى القصر الجمهوري ، وكان مجلس الوزراء قد أقر وجوب الاستعداد ليوم ذكرى الوحدة، لبيان موقف سورية الوحدوي المشرف ، وأن الانحرافات والأخطاء إنما كان المسؤول عنها خطئ الرأي ، وتغنت المسؤولين عن الوحدة ، والانتكاسات التي كان الدافع لها ارتجال قيام الوحدة ، وعدم التبصر والتأني في دراستها ، والاستبداد والتسلط في إدارتها والسير بها . وبالتالي فقد كانت الأمية السياسية لدى الحكام شر ما منيت به الوحدة من تجارب .



لقيف من أعضاء مجلس الوزراء أثناء زيارتهم لي في هيئة الإذاعة والتلفزيون في ساحة الأمويين
 وهم : من اليسار إلى اليمين جلال السيد - الدكتور شكيب الجابري مدير عام الهيئة -
 محمد الشواف وزير التربية والتعليم - الأستاذ الدكتور مصطفى الزرقا

وقد كلفني مجلس الوزراء أن أتصل ببعض الشخصيات السياسية التي تعاونت مع عهد الوحدة ، وأكلفها بالتحدث في الإذاعة والتلفزيون عما عاشته سورية من انحرافات المسؤولين عن عهد الوحدة ، وما عانتها حين ممارسة صلاحياتها في ظل عهدها . وقد استجاب لدعوتنا كثيرون منهم الأستاذ صبري العسلي والدكتور بشير العظمة ، وهذا الأخير لم تجر إذاعة كلمته لأنها كانت غير واضحة ولا صريحة . أما الأستاذ أكرم الحوراني فقد كُفِّ أكثر من مرة ، ولكنه كان يتعلل باستشارة إخوانه ، ثم اعتذر أخيراً . وكذلك أحمد عبد الكريم وأمين النفوري فقد قبلوا ثم اعتذرا .

وقد عقد اجتماع في القصر الجمهوري قبل يوم ذكرى الوحدة ، وتليت الكلمات التي حضرها كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير الإعلام وقائد الجيش بهذه المناسبة . فحصلت الكلمة التي أعدتها على إجماع إعجاب الحاضرين ، وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية الذي بيّن أنها قطعة أدبية رائعة الأسلوب ، قوية النبرة ، صادقة اللهجة . وقد أعيد النظر في كلمتي كل من رئيس الوزارة وقائد الجيش ، وصحبني اللواء زهر الدين إلى الاستديو في التلفزيون ، فسجلنا كلمتي في وقت واحد . ثم سجل بعدنا كل من الدكتور الدواليبي ، والأستاذ العسلي ، وممثلة عن الاتحاد النسائي هي السيدة قمر قزوعون شوري ، ومندوب عن اتحاد العمال هو السيد فوزي بالي .

وفي المساء ، وبعد إذاعة كلمتي بقليل خطب الرئيس المصري في مناسبة ذكرى الوحدة ، وتعرض لأكثر شخصيات سورية ، ونشر قضية قديمة مطوية هي قضية عبد الكريم الدندشي مع الأمريكي (كاسن) . وعرض بي بتأثر بالغ في أكثر من موضع وقال : (إن وزير الإعلام السوري يتهمنا بإقامة حمامات الدم ، وينسف جسور المودة مع الدول العربية ، ويشبعنا شتائم) علماً بأن كلمتي لم تتعد الصور الأدبية الرصينة والأسلوب الرفيع العف المذهب .

وقد شعرت بعد هذا التعريض باسمي وبشخصي من قبل عبدالناصر أن
إيعازاً خفياً قد صدر إلى العناصر الموالية له في أجهزة الإعلام ، فأخذت تحقد
عليّ وتكيد لي في الخفاء وتحاول إحباط أعمالي والنيل من سمعتي .

وكنت قد علمت أن بعض المذيعين والمذيعات يذهبون إلى بيروت
للاتصال بجهات رسمية مصرية ، وتلقي التعليمات للعمل على التخريب في
أجهزة الإعلام ، والنيل من سمعة وزيرها .

فعالجنا هذا الموضوع بمنع سفر أي موظف إعلام إلى بيروت إلا بموافقة
الوزير بالذات . ثم أعدنا قائمة ببعض التسريحات سببها سوء سلوك أصحابها،
ورشوتهم ، وانحراف أخلاقهم ، وممارستهم للرقيق الأبيض في أجهزة
التلفزيون والإذاعة . وكان بعضهم قد حاول أن يقم على التلفزيون شخصاً قد
عرف بقوادته واتجاره بالأعراض ، فطرده من مبنى التلفزيون شر طردة ،
وطلبنا إلى رئيس الهيئة التفتيشية الأستاذ يحيى الشهابي التحقيق مع الموظفين
اللواتي حاول التغرير بهن ، والإتجار بأعراضهن . وقد نظمت ضبوط
بالتحقيقات كنا نود إحالتها إلى النيابة العامة لإجراء التتبعات القانونية بحق
صاحب العلاقة . لولا أن رجانا بعض ذوي الفتيات ألا نقرن أسماءهن باسم ذلك
الشخص ، حتى لا يؤثر ذلك في سمعتهن وسمعة المؤسسة التي يعملن فيها .
فطلبنا إلى رئيس الهيئة التفتيشية الأستاذ يحيى الشهابي حفظ التقارير مؤقتاً ،
وهي لا تزال محفوظة حتى الآن . وأوعزنا إليه أن يذهب إلى العقيد بهاء الخجا
في شعبة التعقيب الجنائي بالشرطة ليستدعي ذلك الشخص ، ويتخذ معه التدابير
الرادعة الزاجرة صوناً للأعراض والحرمات ، وحفاظاً على هيئة الدوائر
الرسمية . واستمرت حملات التشهير والفساد الرخيص ، ولم يجرؤ أصحاب
التشهير أن يرفعوه إلى مستوى الاتهام العلني ، لكي لا تحبط أعمالهم ، ويظهر
للملأ افتراؤهم وتجنيزهم ، ولكي لا تطالهم يد العدالة . ويحضرني هنا قول

(لمكيا فيلي) في مطارحته إذ يبين : (أن التشهير والدس مضران بالجمهوريات بقدر ما في الاتهامات العلنية من منافع) . وهكذا كان تخطيط فرق الهمس الناصرية ، فهي لم تجد في ماضي سيرتي عوجاً ولا عمالة أو رجعية أو رأسمالية أو غيرها من النعوت المألوفة في توزيعاتهم اليومية ، فأرادوا أن يستغلوا ناحية حسبوها تؤثر في أذهان الكافة في مجتمعنا المحافظ ، وكنا نرجو أن تصل الجرأة بهم إلى تقديم اتهام علني أو دعوى خطية . ولكن المتحرصين المشهرين ما كانوا يريدون أكثر من التشويه والتشويش وتمريغ السمعة على طريقة :

قد قيل ما قيل إن صدقا وإن كذبا فما اعتذارك من قول إذا قيلاً

ولكن شعبنا الواعي المدرك ، تبين بسرعة أن جميع الشخصيات السياسية التي ساهمت في الحكم بعد انتفاضة الثامن والعشرين من أيلول ، كان اصحابها معرضين لتيارات من الشائعات التشهيرية قد فصلت لهم تفصيلاً ، ونسجت بلووم بارع ، وتخطيط محكم . وكانت تشدد وتتركز تبعاً لنشاطهم وأهمية الدور الذي يؤديونه في دعم العهد الدستوري الشرعي في سورية ، وقد علمنا فيما بعد أن بعض المسؤولين في الجيش الذين كنا نعتبرهم عدة الحكم وسياسي الشرعية ، كانوا قد تتكروا لنا ممثلين بشخص المتسلط على الجيش آنذاك المقدم عبدالكريم النحلاوي ، وأن المكتب الثاني ومخابرات الجيش كانت تتداول وتعمم وتنتشر شتى الشائعات عن أركان العهد . ذلك لأن النحلاوي ندم أخيراً على سحب بعض الصلاحيات من يده ، ومشاركة الحكم الديمقراطي الشعبي للضباط في تقاسم السلطة وتوزعها . ولم يعد يستطيع أن يتظاهر بالتدخل في الحكم وتوجيهه .

وأذكر أنه اتصل بي مرة إلى مكتبي في وزارة الثقافة على خط الهاتف

العمومي ، وأخذ يكيل الشتائم للملك حسين ، ويتهم إذاعتنا بالتقصير لأنها لم تسكته ولم ترد عليه ، إذ لوّح بمشروع سورية الكبرى والهلال الخصيب . فأجبتّه بجفوة وتحد قائلًا : (إن مناقشة موضوع على هذا المستوى من الخطورة لا يجوز أن تتم بصورة علنية وعلى طرفي خط هاتفي مفتوح للآذان اللاقطة ، والأعين الراصدة ، فلدي هاتف سري خاص كما تعلم يمكنك الاتصال بي عن طريقه !) . وقد نقم على صدي وجفوتي له وقاطعني ، فلم يعد يتصل بي ، وضم جوانحه على حقد دفين وغدر مبيت .

وكانت الاحتكاكة الثانية لي مع النحلاوي حين سمحت - كوزير للإعلام - للدكتور مأمون الكزبري رئيس المجلس النيابي التأسيسي ، بأن يرد على خطاب عبدالناصر في موضوع قضية عبدالكريم الدندشي وكاسن الأمريكي ، فملأ الغيظ النحلاوي وزهرالدين وضباط الأركان . أما أنا فكانت أنظر إلى القضية من وجهة حق الدفاع المشروع ، لقناعتي بأن شخصية الدكتور الكزبري لم تصبح عرضة لاتهام القاهرة وتشهيرها ، إلا لأنه حمل أمانة الوطن في الليالي العصيبة ، ولم يتخل عن المسؤولية التي عجز وتراجع عن حملها فحول السياسيين في ليلة الثامن والعشرين من أيلول . فعلمت بعد ذلك أنهم يتعمدون أن يساعدوا على إغراق رجالات العهد الشرعي بالشائعات المغرضة ، ويساهموا في تشويه سمعتهم ، ليجدوا المبررات الكافية لتقويض العهد ، والظهور بمظهر منقذي الشعب ، وحراس حرياته ، ومصححي انحرافات الحكم . فمن غيرهم يقوم العهود ويحكم الحكام ؟ ولا غرو فهم سادة منطق (الحق للقوة) .

وقد استندوا في النيل من سمعة العهد الشرعي إلى مبررات واهية سخيفة أرى من الواجب ومن أمانة التأريخ أن أعدها وأفندها .

فقد تهجموا على الحكومة بأنها عطلت الإصلاح الزراعي ، وهدمت

البيوت على رؤوس الفلاحين . في حين أن الحكومة قامت بإدخال إصلاحات جذرية في قانون الإصلاح الزراعي بحيث قررت منح الأراضي للمنتفعين مجاناً بدون مقابل ، وحلت محل المنتفعين في سداد قيمها للمالكين من خزينة الدولة ، بينما كان القانون السابق يتقاضاهم أثمانها مقسطة على آجال بعيدة . وكانت الإصلاحات الأخيرة متمشية مع روح الحق والعدل ، نافية لروح الحقد والتشفي التي طبق بها قانون الإصلاح الزراعي في ظل الوحدة . وبذلك فإننا ننزع ريش الأوزة دون أن نسمع صراخها ، فيرضى المسلوب والموهوب ، المالك والمتملك ، وتطبق قواعد الإصلاح بروح الحق والعدل والإنصاف ، وقد سبق أن ذكرنا مشاركة ضباط الأركان وقائد الجيش في إقرار الإصلاحات الأخيرة التي طرأت على قانون الإصلاح الزراعي ، وموافقتهم المسبقة عليها في مجلس الأمن القومي .

كما أشار الضباط إلى تسخير أجهزة الإعلام لإساءة العلاقات مع الشقيقة الكبرى مصر . وهذا القول يكشف عن نفاقهم وتزلفهم للقاهرة ، وتعاونهم معها في تقويض شرعية العهد الجديد بسورية . إذ أننا لم نكن في ردنا على أجهزة الإعلام القاهرية إلا ملتزمين جادة الدفاع المشروع عن كرامتنا ، وكياننا ، وأصالة وحدويتنا . رغم أننا نوبنا أخيراً أن ننقل المعركة إلى قلب القاهرة . فكأن الحكومة التي مشت أجهزة إعلامها في هذا الاتجاه الدفاعي كانت تغضب السادة ضباط الأركان من الناصريين ، ويحقدون عليها مجابتهها لأجهزة الإعلام القاهرية ، لأنهم كانوا قد انزلقوا في شباكها ، وتحالفوا معها على العهد الشرعي في سورية ، كما تبين بعد ذلك من التسجيلات التي أذاعتها القاهرة للضباط السوريين الذين ذهبوا يفاوضونها ، ومنهم زهير غزال ، ومهيوب الهندي ، وهشام عبدربه ، وفائز الرفاعي ورفاقهم .

وقد افترى الضباط على المجلس التأسيسي النيابي فريتين : أولاًهما موضوع زيادة رواتب النواب ؛ وحقيقة الأمر أنه بعد وحدة سورية مع مصر ألغيت القوانين والنظم التي كانت تحدد بموجبها رواتب النواب في سورية وتعويضاتهم ، وظل النواب يتقاضون سلفاً على الرواتب مدة ثلاثة أشهر تقريباً بعد قيام المجلس التأسيسي النيابي السوري ، لعدم وجود نص قانوني بتحديد هذه الرواتب . وكان لابد للمجلس من أن ينتهي من هذه الحالة إلى إيجاد النص التشريعي الذي يتحدد بموجبه رواتب النواب وتعويضاتهم بصورة قاطعة . وهنا بدأت المناقشة ، فاقترح كثيرون من النواب معادلة راتب النيابة لراتب الوزارة حتى يقضى على تزاخم النواب وتكتلهم من أجل الحصول على المقاعد الوزارية. كما قدمت مبررات كثيرة تدعو كلها إلى منح النواب رواتب كافية حتى يتفرغوا للعمل البرلماني ، ويقوموا بدورهم التمثيلي الشعبي خير قيام ، ولاسيما أن كثرتهم الغالبة غريبة عن دمشق ، ومدعوة لتحمل نفقات وأعباء استثنائية ، وترك مصالحها في مناطقها للانصراف إلى العمل النيابي والتفرغ له .

وقد حددت الرواتب بصورة معتدلة ليس فيها شطط ولا غلو . ولكن أبواق البين والفرقة وألسن الدس والوقية أخذت تتناول هذه الحادثة بالتعريض والتجريح وصورتها زيادة أو مضاعفة لرواتب النواب ، وبينت أن أول قانون أصدره المجلس هو القاضي بمضاعفة رواتب أعضائه وتعويضاتهم . ثم استغلت حادثة أخرى سخيفة للنيل من هيبة المجلس وإخلاصه وإظهاره بمظهر الأنانية والتدني عن مستوى الأحداث ، وذلك أن أحد وكلاء استيراد السيارات قدم لرئاسة المجلس اقتراحاً يبين فيه استعداده لمنح السادة النواب الذين يرغبون في اقتناء سيارات خاصة تسهيلات في الدفع . وكان يرمي من وراء ذلك إلى الحصول على إجازة استيراد من وزارة الاقتصاد . وقد أبدت الوزارة استحالة

منح أية إجازة لاستيراد السيارات ، لاستمرار تدابير الحظر على الاستيراد ولشح العملة الصعبة وندرتها في البلد . فكانت النتيجة أن أطلقت شائعة مفادها أن النواب قد حصلوا على سيارات خاصة معفاة من الرسوم الجمركية . وغير ذلك من التخرصات التي لا تستند إلى الواقع ولا تمت إلى الحقيقة بصلة ، لزرع الشكوك وبلبلة الأفكار ، وإحاطة العهد الشرعي بعواصف وزعازع تقض مضجعه ، وتربك خطاه ، وتوطيء للإنقضاض عليه ، والتعجيل بنهايته .

وقد ألف الشعب ذلك ، إذ لم يتسن لمجلس واحد منذ أول انقلاب عسكري في سورية عام ١٩٤٩ م أن يعمل بهدوء أو ينهي مدته بسلام . بل كانت الانقلابات تعاجله ، فيمحو الانقلاب آثار الانتخاب ، وتمسح إرادة الشعب الحر ودستوره النافذ ، ليحل محلها حكم الضباط وسلطة الدبابات وعهد البلاغات ! .

وحين تبين الضباط أن هذه الشائعات والتخرصات لم تكن كافية للإجهاز على الحكومة ، عمدوا إلى سلاح التمزق الداخلي ، فاستمالوا الأستاذ رشاد برمدا ، الذي كان يلي وزارة الدفاع وكالة ، وقد أنسوا فيه لين الجانب ، والتجاوب مع الضباط ، وتسيير الأمور في الدفاع تبعاً لرغباتهم . فحاولوا أن يقنعوه بتشكيل حكومة تخلف حكومة الدواليبي ، وتكون مقبولة من ضباط الأركان . وهكذا قَبِلَ الأستاذ برمدا بهذه الإزدواجية ، واستمال إليه بعض الوزراء الشباب في حكومة الدواليبي الذين كانوا هم أيضاً يتصلون من وراء ستار بضباط الأركان ، فشاع مجدداً خبر التعديل الوزاري واستقالة الوزارة فاضطرت بعد الاتصال برئيس الوزارة إلى تكذيب التعديل بواسطة أجهزة الإعلام .

إلا أن الواقع كان يشير إلى قيام محاولات جدية للقضاء على الحكومة ، وخلق الفراغ والاضطراب ، وافتعال الأزمة في الحكم لأمر مبيت منذ زمان في

رئاسة الأركان . وقد ساعد عليه بعض الطامعين في الاستمرار بالحكم ممن أسلفنا ذكرهم . وقد تدخل المجلس النيابي فعلاً في الأمر . وكانت ثلثة الأثافي أن الدكتور الدواليبي وقف في المجلس النيابي يرد على النواب المطالبين بإطلاق الحريات العامة دفعة واحدة ، ويقول بأن الحكومة ليست صاحبة اليد العليا ، ولا لها الكلمة الأخيرة ، مما يستثمن منه التعريض بالازدواج في الحكم وتدخل الجيش . وقد جاء الرائد بسام العسلي في اليوم التالي إلى مكتبي بالتلفزيون عاتباً ناقماً من كلمة رئيس الحكومة ، كما نقل إليّ سخط إخوانه ضباط الأركان من تعريض رئيس الحكومة بتدخل الضباط في الحكم . فهم يستحيون من تدخلهم جهاراً ويمارسونه خفية وسراً . وقد اجتمع مجلس الوزراء يوم الثلاثاء في ٢٧ آذار عام ١٩٦٢ م وبعد انفضاض الاجتماع حدثني الدكتور الدواليبي معاتباً عن الأسباب الداعية لمنع نشر كلمته التي القاها في المجلس النيابي بالصحف اليومية المحلية . فلما أبديت له دهشتي واستغرابي ، استدعينا مدير الدعاية والأنباء عاطف البرقاوي الذي أفاد بأنه قد تلقى إيعازاً من مخابرات الجيش بعدم نشر كلمة رئيس الوزارة لمساسها بالجيش ، وقد انصاع للأمر . فقلت له هل أنت موظف عند الحكومة أم في مخابرات الجيش ؟ أو لم يكن من الممكن إعلامي بالأمر لنحتاط لذلك ونتصل بقيادة الجيش ؟ فلم يحر جواباً . وقد قال الدكتور الدواليبي حينذاك : (لقد بلغ السيل الزبى ولم يعد في قوس الصبر منزع ، فقد هزلت الأمور ، وأجذني مضطراً مع الأسف لتقديم الاستقالة . وثق تماماً بأنه لن تقوم بعدنا حكومة شرعية واحدة ، إذ سينهار العهد بكامله) .

وقد أبديت تضامني الكامل معه في الاستقالة ، وجاءت الأحداث بعد ذلك مصداقاً لما قال .

وكانت قد بلغت أسماع المجلس النيابي المساعي الخفية التي يقوم بها

رشاد برمدا مع بعض إخوانه الوزراء والنواب لتقويض حكومة الدواليبي ، وإقامة حكومة برئاسته على أنقاضها . فاجتمع قسم كبير من النواب مساء الثلاثاء في ٢٧ آذار في ندوة المجلس ، واستعرضوا ما انعقد في الجو من سحب ، وما كان يسمى بالأزمة الدستورية المفتعلة ، فأوضح رئيس الحكومة الدكتور الدواليبي عدم وجود أي ظل لأزمة دستورية ، وقد عرض النواب برشاد برمدا واتصالاته المريبة بالضباط وهو حاضر . وسئلت بصفتي وزيراً للإعلام : هل هناك تدخل من قبل الضباط أو ازدواج في الحكم ؟ فأقسمت على أنه ليس هناك أي ازدواج ، فالأمر لا يعدو أن يكون انفراداً بالحكم ، وتجاوزاً للحكومة من قبل الضباط المتربعين في جادة الغروب بالأركان . فالحكومة لا تملك من قوام السلطة الحقيقية شيئاً ، والأمر كله بين أيدي الضباط . حتى أن ملازماً رقيباً تجرأ على شطب كلمة رئيس مجلس الوزراء ، ومنع نشرها في الصحف دون الرجوع إلى وزير الإعلام .

وقد ضج المجلس على أثر هذا الخطاب ، إلا أنه قامت بعض المحاولات الانهزامية كانت على رأسها محاولة الشيخ عبد الرؤوف أبو طوق بتشكيل وفد من المجلس للتفاهم مع الضباط ، ومعرفة من هو الشخص أو الأشخاص الذين لا يرغبون بهم ، لكي يعمل المجلس على حجب الثقة عنهم فينتهي الأمر عند هذا الحد وتسوي الأزمة . وقد ثار النواب لكراماتهم وأفهموا أبا طوق بأن في هذا الاقتراح هدراً لكرامة المجلس ، وتشجيعاً للتسلط والازدواج . لأن الضباط كانوا في واقع الأمر يريدون المجلس بأكمله ، لينقضوا على الشرعية ، ويطفئوا سعار الحكم ، وشهوة التسلط التي ما تنفك تستبد بهم ، ويدارونها إذا ضعفوا وهانوا ، ثم يتظاهرون بها ويعملون لها إذا توطدت اقدامهم في الجيش ، وسيطروا على مختلف أسلحته ، وأقاموا فيها توازناً يقيهم شر الانقلابات المعاكسة إلى حين .

وقد شكلت لجنة من المجلس لتشخص إلى القصر الجمهوري ، وتحاول استطلاع أسباب الأزمة الحقيقية ، والعمل على تنقية الجو ، وقد غادرنا المجلس إلى دورنا بعد أن كانت استقالة الحكومة قد أودعت لدى رئيس الجمهورية . ولم يكن خيالنا يتصور أن النحلاوي قد بيّث انقلاباً ساعدت الأزمة المصطنعة على تحديد ساعة الصفر له . وقد علمنا فيما بعد السبب الحقيقي المباشر الذي دعا للقيام بانتكاسة ٢٨ آذار .

وإننا لنورده هنا نقلاً عن دولة الرئيس الدكتور محمد معروف الدواليبي ، الذي صرح به لنا وللسياسيين في المعتقل لأول مرة . وخلاصة الأمر أن النحلاوي ومهيب الهندي وزهير غزال وفايز الرفاعي وهشام عبدربه وغيرهم من ضباط الأركان كانوا يتصلون بالقاهرة دون علم الحكومة والسلطات المدنية ، كما كشفت القاهرة ذلك فيما بعد . وقد أرسلوا عدة وفود إلى مصر ادعوا أنها ذهبت لاستعادة السلاح السوري المحبوز في مصر ، ولكن الحقيقة أثبتت أنهم ذهبوا خاضعين نادمين مساومين على تسليم سورية من جديد ، شريطة أن يتسامح عبدالناصر معهم ، ويتجاوز عن اشتراكهم في انتفاضة أيلول .

وقد حصلوا على الأمان الظاهري ، إذ قال لهم عبدالناصر : (إنني لا أبوء بأخوة السلاح ، وأحترم رفاقنا العسكريين . إن خالد محي الدين قد قام بمحاولة انقلاب ضدي عام ١٩٥٤م ، ولكنني لم أعامله بالقسوة والانتقام ، بل بالصفح والتجاوز ، إذ ما زال عزيزاً مكرماً . وكذلك القول بالنسبة لصالح سالم وغيره . وإنني غير ناقم على النحلاوي وإخوانه لقيامهم بحركتهم ، إلا أنني أخطئهم للجوئهم إلى السياسيين المدنيين . فلو كانوا أطاحوا بالمدنيين وحكموا البلاد مباشرة بمجلس ثورة لكان تفاهمنا أقرب .

وقد أكد لنا هذا الحديث وفي سجن المزة العسكري أيضاً السيد نهاد

القاسم . ثم أطلعنا الدواليبي على مساجلات ومفاوضات كانت تجري بين النحلاوي وضباط الأركان في دمشق من جهة وبين عبد الحميد غالب وعدلي حشاد في بيروت من جهة ثانية .

وقد اقتنع النحلاوي ورفاقه بأنهم سيحصلون على رضا عبدالناصر ، وتجاوزه عنهم ، وتعاونهم معهم ، واعترافه بهم إذا هم أطاحوا بالسلطات المدنية الشرعية ، من رئيس الجمهورية إلى المجلس إلى الحكومة .

ولم يكونوا يدرون أن عبدالناصر قد هباً لهم انقلاباً معاكساً في حلب وحمص ودير الزور واللاذقية . إذ أنهم لم يفطنوا إلى أن إلغاء وحل المجلس يتضمن نفساً لاستفتاء عام ١٩٦١م والآثار المترتبة عليه . مما يمهّد السبيل للمطالبة بإحياء استفتاء عام ١٩٥٨م والنتائج المترتبة عليه وأولها عودة الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها ورئاستها وسائر مؤسساتها السابقة . ويستمر الدواليبي في سرد سبب توقيت حركة ٢٨ آذار والدافع المباشر لتنفيذها في ذلك اليوم ، وقد أعلن ذلك في المعتقل وبعد ذلك في أكثر من مناسبة وأمام سائر سياسيين سورية . ويتلخص سبب حركة ٢٨ آذار كما رواه الدواليبي في أن النحلاوي ورفاقه الضباط في الأركان قد اتفقوا مع مصر والولايات المتحدة على المخطط التالي :

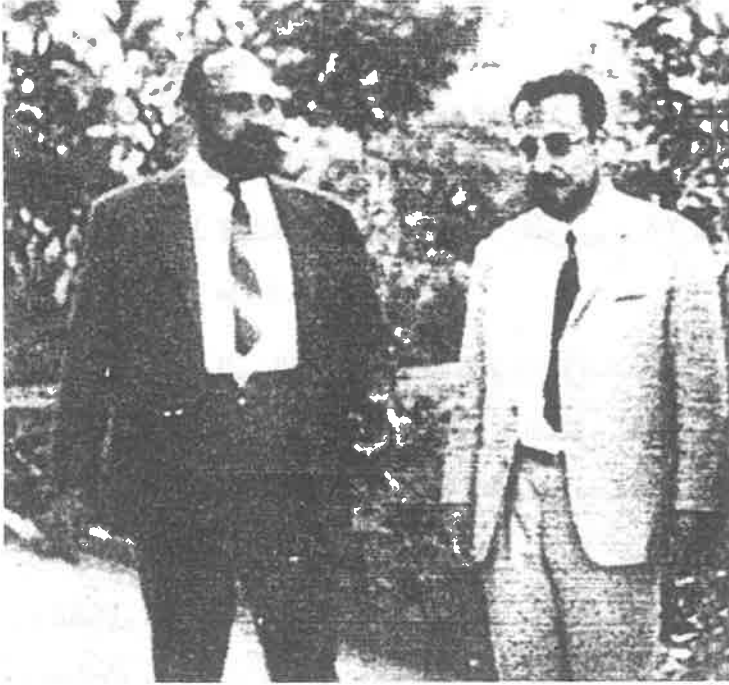
تقوم قيادة الجيش في سورية بالإعلان عن تحرشات إسرائيلية على الحدود ، وعن أن الجيش الإسرائيلي قد بدأ هجوماً عاماً على الجبهة السورية ، ثم يجري الإيعاز بسحب بطاريات المدفعية من مواقعها في الجبهة إلى (فيق) أو (القنيطرة) ، وتعلن القيادة في سورية طلب النجدة من الشقيقات العربيات ، فيكون أول من يلبي دعوة الاستغاثة الجيش المصري ، الذي تصلنا به ذكريات الوحدة القريية ، فيسمح بإنزال الطائرات والجنود المصريين ، وتحصل معركة ينسحب اليهود على أثرها ، ويبقى جيش الفداء والإنقاذ المصري ليقرر الأمر الواقع

وهو عودة الاحتلال المصري ، وقيام الجمهورية العربية المتحدة من جديد .
والجدير بالذكر أنني كنت بوصفي وزيراً للإعلام أترقب بلاغات إسرائيل
في تحرشات آذار عام ١٩٦٢م ، ففوجئت بأنها تعترف لأول مرة وبوقاحة أنها
هي التي هاجمت الأراضي السورية في حملة تأديب ضد التحرشات المنطلقة
من أرضينا ، وقد دمع مجلس الأمن فيما بعد إسرائيل بالعدوان الصريح .

أما هذه الخطة فقد أحبطت منذ بدايتها ، لسبب بسيط رواه الدكتور
الدواليبي وهو أن رئيس أركان الجبهة العميد مصطفى الدواليبي لم يكن على
صلة بالمؤامرة ولا مشتركاً فيها ، إلا أنه حين شاهد الغزو الإسرائيلي ، وتلقي
أوامر الانسحاب وبدء التنفيذ بسحب المدفعية وتركيبها على الناقلات الخاصة
بها، كاد يجن فتحمل كسر الأوامر ، وأعاد المدافع إلى مواقعها ، وأعطى أوامر
مضادة بالضرب والمقاومة . وجدير بالذكر أن مدفعيتنا قد ضبطها خبراء على
أهداف ثابتة في المستعمرات اليهودية ، فيكفي أن تلقم القذائف وتطلق حتى تدك
المستعمرات وتحيلها قاعاً صفصفاً .

وحين بدأت المقاومة الجديدة شعر بها اليهود بالضرب المبرح الأليم ،
فغادروا أرض المعركة ، ولم تتح لهم الفرصة لسحب جثث قتلاهم كما هي
عادتهم ، بل خلفوا على الضفة الشرقية لبحيرة طبريا وفي الأرض السورية
التي تشرف عليها مزرعة عز الدين جثث ضحاياهم ، كما تركوا على أرض
المعركة كمية من العتاد والمصفحات والدبابات . وقد هبط العميد مصطفى
الدواليبي داخل مصفحة صغيرة بالرافعة ، فربط هذه الغنائم وسحب إلى فوق
وذلك تحت وابل من رصاص العدو . وحيء بهذه الغنائم فعرضت في ساحات
دمشق ، وانقلبت المؤامرة المخزية إلى نصر مبين أشاد بعض النواب به في
المجلس ، ومنهم السيد عصام العطار ، كما بدأ ضبط الجيش بالزهو
واستعراض العضلات .

وقد عمدت القيادة للتخلص من العميد مصطفى الدواليبي - وخوفاً من قيامه بأية حركة - إلى إرساله مع الدكتور صلاح الطرزي إلى الأمم المتحدة لعرض قضية العدوان الإسرائيلي على مجلس الأمن الدولي .



على يمين القارئ الكريم المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين السيد
عصام العطار وإلى يمينه السيد زهير الشاويش وهما يمثلان جماعتهم
في المجلس النيابي في ٢٨ / أيلول / ١٩٦١ م.

الفصل التاسع

نكسة ٢٨ آذار ونسف الشرعية

حين أطلعَ العميد مصطفى الدواليبي أخاه الدكتور محمد معروف رئيس الوزارة حينذاك على خيوط المؤامرة ، عمد هذا إلى إقامة دعوى لدى مجلس الأمن القومي على ضباط القيادة والأركان ، وقد عُيِّن يوم ٢٨ آذار من عام ١٩٦٢م موعداً للنظر في هذه الدعوى .

وهذا هو السبب المباشر الذي أدى إلى توقيت الإنقلاب في ليلة الثامن والعشرين من آذار عام ١٩٦٢م ، كما رواه وكرره الدكتور الدواليبي . وقد أكد السيد نهاد القاسم حين اجتمعنا به في سجن المزة العسكري ، أن ضباط الأركان ورئيس الأركان بالذات اللواء نامق كمال قد اتصلوا به أكثر من مرة في مطلع شهر آذار ، لتشكيل حكومة برئاسته تأتي على أعقاب انقلاب عسكري يقوم به النحلاوي وجماعته ، ويكون تشكيل هذه الحكومة مقدمة لإعلان حسن النية والرغبة في التفاهم مع القاهرة . وقد قال لهم القاسم : إنه لا بد له من أخذ رأي القاهرة في الموضوع . ثم كان أن رفض هذا العرض لأن عبدالناصر كما قيل في ذاك الحين لا يريد عودة الوحدة بنتيجة إنقلاب عسكري لا يتمتع بإجماع التأييد الشعبي .

وإنني أروي للذكرى والتأريخ ، الأحداث المخزية الفاجعة التي تمت ليلة الثامن والعشرين من آذار ، مما كان له الأثر المدمر في اتجاه سورية الحديث ، وفي سائر الأحداث الأليمة ، والنكسات المروعة التي تعرضت لها البلاد انطلاقاً من ذلك اليوم المشؤوم ، الذي حصل على إجماع الاستنكار واللعنة حتى من قبل

منفذه والقائمين به .

كنت كما سبق أن أسلفت قد عدت مساء الثلاثاء في ٢٧ آذار عام ١٩٦٢م من ندوة المجلس إلى داري بعد تقديم الحكومة استقالتها ، وأنا متحلل للمرة الأولى من عبء الوزارتين . وبدا لي أن أكبر شرف وأعلى رسالة هي تمثيل الشعب ، والانصراف إلى الأعمال المجلسية البرلمانية . إذ هناك كثير من نواحي الخبرة التي يمكن أن نساهم فيها بأعمال المجلس ونشاط لجانه .

وقد حدثت قرينتي عن خطابي أمام المجلس ، فتوقعت أن تزداد نقمة النحلوي عليّ ، وأن يسعى للإيقاع بي ، لإمساكه بزمام السلطة الفعلية .

وكان المرحومان والدي ووالد قرينتي ساهرين لدينا للإطمئنان على الأوضاع ، ثم غادرانا قبيل منتصف الليل . وأويت إلى فراشي بعيد الساعة الواحدة من فجر يوم الأربعاء في الثامن والعشرين من آذار . وفي حوالي الساعة الثانية والرابع بعد منتصف الليل سمعت طرقة متداركاً على الباب الحديدي الخارجي لحديقة الدار ، فقممت لأستطلع جلية الأمر ، وفتحت باب غرفة نومي المؤدي إلى الشارع ، فشاهدت أشباحاً لرجال مدنيين ما لبثوا أن قالوا : (هذا هو ، هذا هو) .! فأغلقت الباب وأنا أفكر فيمن عساهم يكونون ، واتجهت نحو الهاتف ، ولكنني سمعت طرقة عنيفاً ملحاً على الباب الخلفي للدار ، ثم اقتحم الباب عنوة ، وأضيئت الأنوار في الردهة ، وسمعت لغطاً ، وامتلأت الدار بالوافدين ، ففتحت باب الردهة وإذا بضابط يرتدي قبعة لبّاد كحلي (بيريه)، ويحمل مسدساً لا يتناسب مع طوله ! وقد علمت فيما بعد أنه الملازم زهير برزنجي ، وقد دعاني لارتداء ملابسني والمجيء معه ، وكان وراءه أكثر من ستة جنود من شرطة الجيش يحملون رشاشاتهم المشرعة في أيديهم ، كأنهم آتون للقبض على سفاح أو مجرم خطير . وحين سألت قائد الحملة عن سبب

المداهمة قال : ستعلم فيما بعد . وقد وقف في باب غرفة نومي ، وكانت رفيقتي قد استيقظت ، فطلبت منه أن يخرج قليلاً حرمة لسيدة الدار ، فأشاح بوجهه وظل مسمراً في الباب . وكان يطالبني بالاستعجال بين الحين والآخر وقد كررت الاستفسار عن سبب الاعتقال ، فقال : ستعلمون ماذا صنعتُم . فأجبتَه : الذي أعلمه هو أننا أنقذنا رقابكم ليلة الثامن والعشرين من أيلول ، وشاركناكم مسؤولية حركة لم يكن لنا يد فيها ، أفيكون جزاؤنا بعد ستة أشهر هتككم لحرماننا ، وتجاوزكم على حرياتنا . فقال : إنني موظف انضباطي ، تلقيت أمراً وأنا أنفذه بدون مناقشة .

وقد حسبتُ قرينتي أنهم يعتقلونني بمفردي بسبب خطابي في المجلس ، وقد ودعتها وخرجت من الدار في حراسة الجند قبل أن تتاح لي فرصة توديع أطفال الذين سمرهم الخوف في أسيرتهم .

وفي الشارع كانت تنتظرني سيارة عسكرية شبيهة بالسيارات التي يلتقط فيها الطلاب المتظاهرون ، أو المتسولون المشردون ، وجلست بجانب السائق ، وإذ بزيميلي وجاري وزير المواصلات الأستاذ أحمد علي كامل قد سبقني إلى السيارة ، عندها علمت أن حركةً انقلابية قد وقعت ، وأن حملة الاعتقالات عامة ، وليست قاصرة علي وحدي .

وكانت الرياح عاصفةً في تلك الليلة ، وأنا لم أرتد سوى بزتي العادية دون دثار (بالطو) . وقد ساقونا إلى مقر شرطة الجيش في شارع البرامكة تجاه الجامعة . وهناك التقينا بسيارات أخرى كان فيها السيد محمود العظم وغيره من وزراء حكومة الدواليبي . وقد شاهدت في شرطة الجيش وبالملايس المدنية الرائد صباح زيناتي وهو يبتسم ابتسامة التشفي ، فشككت أن تكون الحركة ناصرية ، ولكنني لذت بإيماني الوطيد ، وسلمت أمري خفيف الوزر مرتاح الضمير إلى جبار السماوات والأرض وأعدل الحاكمين .

وانطلق الـركب يزحف متسلقاً تلال المزة ، والريـح تـزأر والقدر يسخر ،
وقد أسلمنا عسسٍ لعسسٍ وحراسٍ لحراسٍ ، وصُكَّتْ أبواب الحديد الصفيقة ،
وحُشِرنا بين القضبان في بهو كبير كان يرتعد فيه البرد ، وتتعثـر الوحشة
بالكآبة. وكان قد سبقنا إليه السادة خالد العظم وصبري العسلي ولطفي الحفار .
وقد بدأت مراسـم الزيارة والإقامة بـخلع ربطة العنق وحزام الوسط وشريط
الحذاء كـتقليد في عالم السجون ، إذ يخشى أن ينتحر السجين بإحدى هذه
الأدوات . ثم سلمنا نقودنا وأوراقنا ، وفتحت لكل نزيل منا إضـبارة أو كيس
خاص وضعت فيه حوائجـه الزائدة . ثم خرج السجانون . وأخذنا نتسـاعل عن
هوية الانقلاب ، وهل هو ناصري أم محلي ؟ وما هو الداعي له ؟. وكان رتاج
الباب الحديدي الغليظ يُزاح بعنف بين الفينة والفينة ، ويندفع من الباب نحونا
وجة جـديد ، ونزيل يضاف إلى مجموعة السكان بين القضبان . ولم يكـد يشرق
الفجر علينا - فجر الثامن والعشرين من آذار - حتى امتلأ المكان على رحبه
بالرؤساء والوزراء والنواب ، فاجتمعت حكومة الدواليبي ورئيس المجلس
النيابي الدكتور الكـزبري إلى رؤساء الكتل في المجلس ، كما لم يوفر
الانقلابيون أشخاصاً اعتزلوا السياسة كالأستاذ رشدي الكـيخيا إذ أتوا به من حلب
مع الأستاذ أحمد قنبر ، وكالأستاذ لطفي الحفار الذي لم تشفع له شيخوخته
وانصرافه عن العمل العام .

وكانت الرياح ما تزال تـزمرج في الأعالي وعلى قمم الهضاب وتـصطك
منها النوافذ ، فتزيد الموقف وحشة ورهبة وإيلاماً .

وما إن تمت إـشراقة الفجر حتى وُزَّعنا على صالات النزل الرهيب ،
فكان نصيبي مع مأمون الكـزبري وجمال السيد وليون زمريا ومحمود العظم
وسهيل الخوري في مهجع واحد هو المهجع رقم (٥) ، المجاور لدورات المياه .
وقد تهالـكنا على ستّ من فراش القش الجاف القاسي بمـلابسنا ، إذ لم تتحْ لأي

منا فرصة اصطحاب ملابس للنوم ، ورحنا في غفوة كان يقطعها بين الحين والآخر صرير أقفال الباب الحديدية ، وسحب المزلاج بعنف مقصود ، كنا نهب معه مرتاعين من أعماق سباتنا . وكان هذا ضرباً من الإزعاج الخفيف والغزل اللطيف . وقد أتونا ظهراً بصَحْنَي برغل ، عليهما عظام معروقة لم تُكسَ باللحم، فعافتها نفوسنا ولم نأكل .

وبدأت حملات التشهير بنا في الصحف والإذاعات ، وماكانوا يطلقونه وراعنا من أمواج هادرة من الشائعات والتخرصات . وكنا نسمع ما اتهمنا به من تعطيل للإصلاح الزراعي ، وهدم للبيوت على رؤوس الفلاحين ، وتسخير لأجهزة الإعلام ، إلى آخر هذه التبريرات السخيفة التي يمضغها منطق القوة ، ويتقيؤها كل من تسقط في يده دار الإذاعة ، ولو أن القائمين بالحركة ما كانوا بحاجة إليها ، لأنهم لم يكونوا مطالبين بالتبرير من قبل أحد ما داموا ممسكين بزمام الأمر ، متسلطين بالحديد والنار على الرقاب .

وقد ظهر بلا جدل من هذه البلاغات ، أن شهوة الحكم لدى النحلوي قد تبدت بوضوح ، وأنها إلى جانب عوامل ونزعات أخرى قد استبدت به ، فلعب لعبة الانقلاب ، واستزد كرة الحكم وصولجان السلطة جهاراً . وقد استدعي الدكتور الكزبري إلى إدارة السجن ، وطُلب إليه توقيع تنازل واستقالة من رئاسة المجلس ، فوقَّع الاستقالة صوناً لكرامته ، ولكنه قال للضابط : ماذا تُجدي الاستقالة وقد أُذيع على الناس بلاغكم القاضي بحلّ المجلس؟! ، كما أذيع نبأ إقالة الحكومة ، التي كانت قد قدمت استقالتها لرئيس الجمهورية قبل ذلك بيومين. وقد جاورنا في المهجع رقم (٤) أصحاب الشركة الخماسية ، وسمح لنا بالاختلاط بهم ، ثم حجبوهم عنا بعد ذلك لأمر ما ، وكنا نسمع في أجهزة الراديو التي جلبت من بيت كل منا فيما بعد ، عن حركة حلب ، والانشقاق في

الجيش ، ومؤتمر حمص . ثم سمعنا عن طرد النحلوي ورفاقه صوناً لوحدة الجيش ونزولاً عند مقررات مؤتمر حمص . إذ أن عبدالناصر قد فاجأ النحلوي - كما قدمنا - بانقلاب معاكس قاده جاسم علوان ولؤي الأتاسي وطائفة من الضباط الشباب في شمال سورية !.

وقد بدأت معاملتنا بالتحسن ، وزارنا مدير الشرطة العسكرية العقيد عثمان صالح آغا برفقة مدير السجن الملازم مأمون الدبس ، واعتذر إلينا ، ثم سجلت طلباتنا من حيث المقاعد والطعام وأدوات اللهو والتسلية . كما أستحضرت لنا أسيرة حديدية مخصصة للجنود ، نُصب كل اثنين منها فوق بعضها بعضاً ، وكان من سكان الطابق السفلي مأمون الكزبري وجلال السيد ومحمود العظم ، وكنت أنا وليون زمريا وسهيل الخوري من نزلاء الطابق العلوي . وقد مارس كل منا في المهجع المشترك ما يُشبه اختصاصاته حين كان في الحكم ؛ فقد تولى الدكتور الكزبري إدارة المناقشات كرئيس للمجلس ، وكنت أنا معنياً بنشرات الأخبار والتعليقات السياسية كوزير سابق للإعلام ، كما كان سهيل الخوري مكلفاً بالسهرة على النظافة في المهجع وملاحقة المخالفين بوصفه وزيراً سابقاً للشؤون البلدية والقروية .

وقد سُمح لنا بجلب الطعام من نادي الشرق ، فعلمنا أن الاعتقال لم يعد غير تدبير احترازي فَقَدَ مبرراته ، وهي في الأصل واهية . وأصبحت القضية لا تعدو كونها إقامة جبرية . وقد سمح لنا بعد ذلك بالتزاور والسهرة بين المهاجع .

وقد حدث ظهر يوم من الأيام أنني كنت أستمع إلى أخبار إسرائيل في نشرة الساعة الواحدة والنصف ظهراً ، فأوردت خبراً عن مقررات المؤتمر الصحفي المغلق الذي يعقده قائد الجيش اللواء زهر الدين في دار الأركان ، مفاده

أنه قد أعلن في المؤتمر نبأ تقرير إطلاق سراح أصحاب الشركة الخماسية .
فانتظرنا نشرة أخبار دمشق في الساعة الثانية والرّبع ، ولكنها لم تشر إلى
النبأ ، بل اقتصرّت على القول بأن المؤتمر مازال منعقدًا حتّى ساعة إعداد
النشرة .

إلا أنه في حوالي الساعة الثالثة والنصف من بعد الظهر ، سمعنا قرعاً
على باب مهجعنا ، وإذ بالحاج عادل الخجا وجماعة الخماسية قد أتوا يودّعون
الدكتور الكزبري ويودعوننا بعد أن تقرّر الإفراج عنهم . وكان في إذاعة النبأ
من قبل ساعتين سبقٌ إذاعيٌّ لإسرائيل يدل على أنّ لها عيوناً وأرصاداً يسترقون
السمع حتّى داخل جدران الأركان .

وكان اللواء زهر الدين ما زال يُعلن في كل مناسبة عن تشكيل لجان
للتحقيق في تصرفات أعضاء حكومة الدواليبي . وقد وسّد الأمر بعدنا
إلى حكومة من الأمناء العامين ، فاختر عاطف البرقاوي مدير
الدعاية والأنباء ليكون أميناً عاماً لوزارة الإعلام ، ولم يشأ إلا أن يجلس
في مكتبي ، أي في غرفة وزير الإعلام بالذات حقداً وتشفيّاً ، وأخذ يفتش
في جوارير المكتب والخزائن والملفات ، ويتسقط الهنات والهفوات ، ولكنه
لم يصل إلى ضالته . والبرقاوي هذا هو صاحب الاقتراح المشهور للنحلاوي
والقاضي بإرسال مَنْ (يرش بالرصاص) جميع المعتقلين السياسيين في سجن
المزة العسكري بعيد حركة ٢٨ آذار ويريح البلاد منهم . وقد نقل
هذا الاقتراح عن السماع في القصر الجمهوري الأستاذ رشاد برمدا ،
وتصدى لصاحبه مؤنباً غاضباً ، كما انزعج رئيس الجمهورية من هذا
الاقتراح الإجرامي .

وكانت الأيام تمر بنا في المعتقل رتيبة حتّى أطلقت لنا حرية التنقل
والتزاور بين المهاجع ، فكنا نتحلّق حول الأستاذ سعيد التلاوي ونستمع إلى

نكاته ومُلَجه، أو ننصت إلى رواية عن حقيقة قضية (كاسن) يقصها علينا عبدالكريم الدندشي ، أو نعلق على خبر ونناقش آراء الكيخيا والعظم والدواليبي والعسلي حوله .

وقد روى لنا المرحوم خالد العظم ذات صباح أنه رأى فيما يرى النائم أن مجلس النواب قد عاد للانعقاد برئاسة الدكتور مأمون الكزبري ، وأنه هو أي (خالد العظم) كان رئيساً للحكومة ، وقدم اقتراحاً بنسف سجن المزة العسكري، وإشادة مجلس للأمة مكانه . واجتمع المجلس ، وظهر سجن المزة فوق الرابية على شاشة التلفزيون ثم ضغط رئيس المجلس على زر خاص وقال : (والآن فليسقط الباستيل) وإذا بالسجن يتطاير شظاياً ويعود ركاماً وأنقاضاً .

وقد توأصينا أنه إذا آلت السلطة لأحدنا أن يجعل من الحلم حقيقة ، ويدكّ هذا المعقل لما كان - أيام الانتداب الفرنسي - وما زال يمثلته حتى الآن من وأد للكرامات ، وخنق للحريات . وقد ذكّرت المرحوم خالد العظم فيما بعد بحلمه حين وسّد الحكم إليه بعد السيد بشير العظمة ومنح الثقة من قبل المجلس ، واستتجزّته الوعد فابتسم وقال : (قريباً إن شاء الله) !!.

وبعد أيام آتانا إلى السجن موفد من القيادة العامة للجيش يعلمنا بأن القيادة تعتذر منا ، وبأنه تقرر الإفراج عنا غداً صباحاً بعد أن وافق الدكتور ناظم القدسي على العودة لتسلّم سلطاته . فسأل الأستاذ مصطفى الزرقا : وهل سيفرج عن السيد نهاد القاسم معنا ؟ فقال الضابط : ليست لدي تعليمات بشأنه. فأجابه الزرقا : إذن بلّغ القيادة بأنني سأظل هنا معه ! فأجابه الضابط : ليس المكان فندقاً يأسّاذ ، فإذا أتى أمر الإفراج عنك لا يمكن أن نستضيفك ثانية واحدة . فردّ الأستاذ الزرقا: أما وأن المكان ليس نزلاً فسأخرج والحالة هذه .

ومضت تلك الليلة ولم يغمض لنا جفن وكنا نحلم بدفع الحب والحنان في بيوتنا وبين أزواجنا وأطفالنا المتلهفين على لقائنا . وما أن أشرق الفجر حتى دبت الحياة والحركة في المهاجع ، ولم تأت الساعة السابعة حتى جاء موفدٌ من قبل إدارة السجن ، فردّ لكل منا ما جُمع منه من مال وأشياء خاصة ، وخرجنا في الساعة الثامنة إلى باحة السجن ، وأخذت الساعات تمضي على عكاز ، والزمن يتمطى فيتجشأ الملل والقلق ، حتى توسطت الشمس كبد السماء ، فقررنا آسفين كاسفين أن نعود إلى مهاجعنا . وهنا صرخ سعيد التلاوي بصوته الأَجَش: (يا إخوان أرجوكم ألا تتحدثوا بعد اليوم عن الإفراج) ، وكال السباب لمن يفكر فيه أو يأتي ذكره على لسانه ، وذلك لفرط الخيبة التي منينا بها .

وبعد أيام أتى جماعة من كبار ضباط الجيش ، وجمعونا في باحة السجن السفلى ، وأخذوا يشرحون لنا أن الوطن في خطر ، وأنه بعد فتنة حلب التي انشق فيها الجيش وانقسم على نفسه ، وبعد مؤتمر حمص أخذت بعض الدول تفكر في سحب اعترافاتها الدبلوماسية بسورية ومنها تركيا . كما أن رئيس الجمهورية لم يوافق على حل المجلس ، بل شاء أن تأتي الاستقالة منكم . فأجابه السيد صبري العسلي : وماذا يعني جمع تواقيعنا والحصول على استقالاتنا ونحن في قبضة يديكم ، حريتنا معطلة ورضانا غير سليم . ثم إن الدكتور الدواليبي أخذ يؤنب الضباط ويبين لهم أن لعبهم بالنار هو الذي يكاد يمزق البلاد ويودي بها . وقد انتحى به ضابط برتبة عميد جانباً وقال له : (أبشرك بأن شقيقك العميد مصطفى الدواليبي) قد أعيد إلى قيادة الجبهة) .

وجمع الضباط بعض التواقيع بمساعدة الوسيطين النائين : فرحان الجندلي وهاني السباعي . ثم صدر في المساء بيان عن قائد الجيش فيه مديح وإطراء ، ورد اعتبار لرئيس الجمهورية ، وإعلان بأنه نظراً لوطنيته وإخلاصه

فقد قبل مشكوراً العودة إلى ممارسة سلطاته ، وأنه سيذيع كلمة على الشعب مساءً. وانتظرنا مجتمعين حول أجهزة الترانزيستور ، حتى ألقى الدكتور القدسي كلمته. وكنا نتوقع أن يعلن فيها عودة الحياة الدستورية والمجلس النيابي، ولكن الكلمة كانت اعتذاراً لمصر العريضة ، وتقرباً من مصر الشقيقة ، وغزلاً لمصر الحبيبة ! . وكانت نهايات الكلم التالية : (زيزه - وقيقه - وبيبه) تتكرر أكثر من مرة في خطابه . ولم يشر أبداً إلى موضوع الإفراج عن إخوانه المعتقلين أعضاء حكومته، الذين منحوه أصواتهم وأولوه ثققتهم ، ورفعوه بسواعدهم إلى سدة الرئاسة . فجاء الخطاب مخيباً للآمال ، حتى أن السيد نهاد القاسم قال : مادام الأمر غزلاً لمصر وتقرباً منها إلى هذا الحد حتى لكان الوحدة ستعود غداً ، فإن مقامي بينكم يا جماعة الانفصال لتالله حرام . فضحكنا ضحكة نصفها أصفر وشطرها أزرق.

وفي اليوم التالي أخذت الإذاعة تردد : ترقبوا أنباء هامة . وعند الظهيرة أذيع نبأ تكليف السيد بشير العظمة بتشكيل الوزارة ، ثم أعلنت أسماء أعضاء الحكومة ، وكان فيهم زميلنا الأستاذ رشاد برمدا الذي استثنى وحده من الاعتقال، وكُرِّم بنباية رئاسة الوزارة الجديدة لأنه (دفن الشيخ زكي مع الضباط) فنال ثوابه وجزاءه .

كما كان بين أعضاء الحكومة جماعة من الحاقدين على الحكم في مصر ، إذ سبق أن أذلّهم ورماهم . فالتفت إلينا السيد نهاد القاسم بعد سماع أسماء الوزارة وقال : طابت إقامتي الآن هنا ، وأصبح مقامكم ظلاماً وعدواناً ، فإن حكومة يرأسها بشير العظمة ، وبين أعضائها الكلاس وعبدالكريم لن تعود الوحدة على يديها أو تسعى جادة إليها ! .

وفي الغد ، خرج فوج كبير من إخواننا المعتقلين ، وفاتني أن أقول : إنه قد سبق الإفراج عن السيدين لطفي الحفار وخالد العظم لإصابتهما بنوبات قلبية

وارتفاع في الضغط الشرياني . وكان من الفوج الذي أفرج عنه الأستاذ سعيد التلاوي ، الذي أتنا مودعاً ودموعه تفيض على خديه ، وعانقنا وهو يجهد قائلاً : (أسأل الله أن يجمعنا بكم خارج هذه القضبان عما قريب) . وبعد أيام أفرج عني وعن السادة أحمد قنبر وعدنان القوتلي ورشيد الدقر . ثم أفرج بعد ذلك عن باقي إخواننا المعتقلين . ورغم منع السلطات وتحذيرها ورقابتها على دورنا ، فإن سيل الوافدين من المهنيين لم ينقطع خلال أكثر من أسبوع ، فكان التفاف الجماهير من حولنا بمثابة استفتاء على ثقافتها بنا ، وبرهان على استنكارها لاعتقالنا .

وبدأت بعد أيام مساعٍ جدية لمطالبة رئيس الجمهورية بإعادة المجلس ، ووقعت عريضة من النواب ، وأخذت الاجتماعات تتعقد في قصر المرحوم خالد العظم بدمر بين النواب ، حتى كان مؤتمر شتورا ، وأثير فيه موضوع شرعية الحكم ، وأن الاسفتاء الذي أعقب فك الوحدة ، والمجلس المنبثق عنه قد نسفا ، فعادت الأوضاع إلى ما قبل الثامن والعشرين من أيلول ، وأصبح الحكم الذي سبقها وحده الحكم الشرعي الدستوري لسورية . فما كان من السلطة إلا أن سمحت بإذاعة بيان من النواب يؤيدون فيه مساعي الحكومة وخطواتها وينتظرون إعادة المجلس . وبدأت سلسلة من المفاوضات انتهت إلى أن المجلس يعود فيجتمع في مقره الرسمي مرة واحدة يعدل فيها الدستور ، ويمنح الثقة لرئيس وزارة ويفوضه باختيار وزرائه ، ثم يحل نفسه . إلا أنه بعد مفاوضات طويلة مع ضباط الجيش رفضوا السماح لنا بالاجتماع تحت قبة المجلس ، وكادت تقطع المفاوضات ، إلا أن الشيخ محمد معروف الدواليبي أفتى في حينه بأننا لو اجتمعنا في أي مكان لكان ذلك سابقة دستورية فريدة ، إذ أنه يكفي أن تنشر السلطات الدستور الذي نعدله ونقره ، للاعتراف بأن الشرعية ماثلة على رؤوس النواب ، يمارسونها حتى لو كانوا في المعتقل ، ولا يسحبها منهم إلا

الشعب الذي كساهم بها .

وبدا التخريج مقنعاً ، وتبرير الضعف والتراجع منطقياً ، فانتقلنا إلى دارة المرحوم خالد العظم في شارع أبي رمانة بدمشق ، وشكلت لجنة لإعادة النظر في مواد دستور عام ١٩٥٠ م التي اقترح تعديلها .

وفي الجلسة التالية جاء خالد العظم وهو يحمل كتاب التكليف الرسمي من رئيس الجمهورية بتشكيل الوزارة .

وبعد استعراض مواد الدستور المعدلة ، وبينها مادة منح الثقة لرئيس الحكومة فقط دون أعضائها ، التي نصّت على أنه إذا استقال الرئيس أو تخلى لسبب من الأسباب عن منصبه يختار الوزراء من بينهم رئيساً يخلفه ، فقد اعترضنا عليها وعدلت بحيث يعود المجلس النيابي نفسه إلى الاجتماع لإعطاء الثقة إلى رئيس وزارة جديدة ما لم تكن الحكومة قد قامت بإجراء انتخابات تأتي بمجلس جديد ليست له الصفة التأسيسية ، فيمنح الثقة بدوره لرئيس الحكومة المرشح . وهذا النص يجعل الحكومة تستعجل في إجراء انتخابات جديدة ويجعل شبح المجلس ماثلاً أمام أعين الضباط الذين اغتالوه ! .

وقد تلا المرحوم خالد العظم بياناً وزارياً مقتضباً ناقشته مع بعض الإخوان سطحياً ، ثم طرحت الثقة فنالها بالإجماع باستثناء صوت واحد . وذلك لأننا كنا راغبين جميعاً في أن تنتهي مهمتنا في تلك الجلسة . إذ تلقى بعض النواب تهديدات من بعض الضباط المتمردين على القيادة ، حاولوا إثناءهم فيها عن حضور هذه الجلسة ، ولكنهم لم يفلحوا ، فهددوا بالقيام بانقلاب . وكان الجيش متمزقاً ، وسلطة القيادة لا تتعدى مبنى الأركان . ولأول مرة كانت دار الأركان بحاجة لأن تعيش تحت حراسة المدرعات ! .

وقد فاتتني أن أقول بأن حكومة الدكتور بشير العظمة كانت تتخبط

وتتذبذب بين إرضاء القاهرة والتقرب منها ، وبين تهذئة خاطر الرأي العام العربي السوري الذي كان لا يطيق أبداً المؤتمرات الصحفية الأسبوعية التي درج على إقامتها وزير الإعلام في حكومته السيد عبدالله عبدالدائم ، والتي كان يفلسف فيها مفهوم الوحدة ويصورها وكأنها آتية لا ريب فيها وعلى علّاتها السابقة . وقد زاد في الرقة ففتح أبواب سورية أمام الصحف والمجلات المصرية التي كانت مليئة بالسباب المقدّز ، مشحونة بالسّم الزُّعاف ، والتحريض الصريح على القتل الجماعي والحرب الأهلية ، فازدادت النّعمة الشعبية ، وما عمت أن اقتلعت وزير الإعلام من جذوره ، مُقّالاً أو مستقيلاً ! .

ثم جاءت بعد ذلك كلمة الدكتور العظمة التي طرح فيها الوحدة ، وعرضها على حكام القاهرة ، وصنف السوريين إلى دعاة وحدة مدروسة ، ووحدة فورية ، وانفصاليين معارضين للوحدة . وكان في تصنيفه هذا مدعاة للنقد والاستهجان ، إذ أنه من الظلم والتجني أن يقرر رئيس حكومة سورية أن بين السوريين جميعهم منذ الفتح العربي الإسلامي من يستحق نعت الانفصالي أو الاستقلالي والإنعزالي ، اللهم إلا أولئك الذين شوّهوا معنى الوحدة، وعطلوا مغزاها ، وجوّفوا محتواها ، وانحرفوا بها ، وأساءوا بجهلهم وأميتهم وصلفهم واعتدادهم إلى قدسيّتها ، والدكتور العظمة أعرف الناس بهم ، وأقربهم تلمساً لأخطائهم ، واكتواءً بنار تحكّمهم واستبدادهم ! .

ولم تتنازل القاهرة للرد على المستوى الرسمي على دعوة سورية للوحدة - كما فعلت أيضاً بعد انتفاضة الثامن والعشرين من أيلول - بل أوعزت لبوقها وصنّاجتها محمد حسنين هيكل ، فردّ العرض بازدراء من على صفحات (الأهرام) ، وهذه إهانة سياسية كانت سورية في غنى عنها ! ، وقد قابلت العظمة بعد ذلك بأيام فقال لي : لقد آمنت الآن أيها الأخ بأن القاهرة بسلوكها

هذا لا تريد للعرب ولا للعروبة إلا الخراب والدمار والتجزئة . فأجبتّه : لقد جاء إيمانك متأخراً جداً ! .

وتشبت بشير العظمة بالحكم ، ونحن لا نريد أن نناقش عهد حكومته ، إذ يكفي أنها جاءت للحكم في ظرف كان رجالات البلد وسياسيوه وممثلو شعبه بين القضبان على هضاب سجن المزة " وقد ادعت حينذاك بأنها حكومة إنقاذ وطني . وكان يتردد أن بشير العظمة لن يتخلى عن الوزارة حتى بعد حصول المرحوم خالد العظم على ثقة المجلس ، ورغم إصابة العظمة بأزمة قلبية أقعدته في داره . فاكتفى أخيراً بأن يكون نائباً للرئيس في حكومة خالد العظم ، الذي أوفده إلى نيويورك فترة طويلة عاد بعدها فلزم داره .

والحق يقال أن المرحوم خالد العظم من رجالات العرب الأفذاذ ، رجل دولة من الطراز الأول على ما نرى . فقد أعاد حكمه شيئاً من الاطمئنان إلى نفوس السوريين ، وأخذ الاقتصاد يسير في طريق الانتعاش ، فزار المشاريع وبعث الوفود إلى ألمانيا لتحيي موضوع سد الفرات ، وقام بجملته من الإصلاحات الإدارية والاقتصادية ، وألغى العمل بحالة الطوارئ ، فعمّت البلاد موجة من الحرية ، وانتشرت الصحف مختلفة الألوان والمذاهب ، وعمل على زيادة رواتب صغار الموظفين . إلا أنه قد صدق على عهده القانون السياسي الضروري القائل : (بأن إقامة الحكم الديمقراطي أكثر سهولة من الحفاظ عليه) .

وبدأ المراقبون يتطهرون من الإمعان في إطلاق الحريات ، والعودة إلى فردوس الديمقراطية دون مناعة رادعة أو حصانة مانعة ، إذ أن حملات التحريض في أجهزة الإعلام القاهرية قد ارتدت طابعاً إجرامياً ، فقد أذيع المقال الأسبوعي لحسنين هيكلي في الأهرام الذي يقول فيه ما معناه : (أن رياح الثورة تهب من الجنوب العربي ، وستدرو الرماد وتكشف النار الآكلة ، التي ستلتهم

كل ما يعترض سبيلها ، فلا تخيفنا صورة الدم ، إذ هناك دما مل فاسدة في الجسم العربي يجب أن تجتث) ! .

وأخذ بعض المذيعين المرتزقة من الصعاليك المفاقيع ، الذين نبذهم بلدهم سورية لعمالتهم وسوء سيرتهم ، أخذوا يستعرضون عضلاتهم من صوت العرب بتناول مقرف يدعو إلى الغثيان ! .

وقد وقَّعت حكومة المرحوم خالد العظم بمدير لقوى الأمن الداخلي هو العميد مطيع السمان ، الذي وقف بحزم وجرأة في وجه العمالة والتخريب الداخلي ، وكان يود أن يقيم توازناً مع قوى الجيش ، لإيمانه بأن مهمة الجيش قاصرة على حماية الأمن الخارجي على الحدود ، أما أجهزة الأمن الداخلي من شرطة ودرك وأمن عام فهي وحدها المسؤولة عن توطيد حبل الأمن داخل الحدود . لذلك فقد طالب بتزويد الشرطة بوحدة مدرعة تتولى هي حماية المؤسسات المدنية الحساسة ، كالإذاعة والتلفزيون والبريد والبرق والدوائر الرسمية من دون الجيش حامي الحدود .

وأنا أكتب هذه الكلمات بعد أن زرت دولة الأستاذ خالد العظم في فندق حجار بسوق الغرب ، وبرفقتي العميد مطيع السمان في شهر آب عام ١٩٦٤ م ، فأوصاني المرحوم خالد العظم بتاريخ هذه المرحلة من حياة سورية ، وهو مسجى على سرير المرض الأخير ، وقد حالت نضارته ، وجفّ عوده ، فقال لي بحسرة وألم : (تثبت الأيام أيها الأخ أننا لم نكن أهلاً للاستقلال ولا جديرين به) .

وقد شعر رجالات السياسة في سورية بضرورة دعم ومساندة حكومة خالد العظم الدستورية الشرعية تجاه الأخطار الجدية ، التي تحيط بها من الداخل بسبب التشاؤم والتناحر ، الذي لم يكن أبداً في مصلحة الوطن ، والقائم بين الإشتراكيين الحورانيين والإخوان المسلمين ، وكذلك بسبب المؤامرات والفتن

الخارجية ، بعد أن أسفر خالد العظم وأعلن على رؤوس الأشهاد سياسته المعادية لعودة عبدالناصر . فقال في خطابه الشهير بدرعا : (ليعلم الجميع أننا وحدويون قبل عبدالناصر ، وسنحقق الوحدة بدون عبدالناصر . أيها الإخوان : إن عبدالناصر قد خرج من سورية بدون رجعة ، وإنه لن يعود إلا على أجسادنا) .

وقد توقعنا بعد ذلك أن تثور في وجهه المشاكل ، وأن تحيط به الفتن والمؤامرات . فاتفق السياسيون المجتمعون في دارة فضيلة السيد الشيخ مكي الكتاني رئيس رابطة العلماء على إرسال تأييد لحكومة العظم . ثم تطور الأمر إلى وجوب إعداد ميثاق وطني للحفاظ على الكيان ، ولدعم الديمقراطية والشرعية ، وتحقيق وحدة الصف الوطني تجاه الأخطار الداخلية والخارجية .

وقد جاءت حوادث العراق والإطاحة بعبدالكريم قاسم في ٨ شباط ١٩٦٣ م ، تنذر بتحوّلات جذرية في المنطقة . وبدأنا نعمل ليل نهار في إعداد الميثاق ، وكان قد تم اختياري عضواً في لجنة صياغته .

وكنا نجتمع في دار الأستاذ (نصوح بابيل) ونعمل جاهدين في إنهاء صياغته ، وننقل إلى رجالات البلد في الاجتماع العام لدى فضيلة السيد الكتاني ما أتمننا من مراحل .

وقد وافق الرئيس القوتلي ، ورئيس الجمهورية الدكتور القدسي ، ورئيس الحكومة الأستاذ خالد العظم ، على توقيع الميثاق . كما أن رجال الدين الإسلامي والمسيحي والتجار والصناعيين والعمال الذين كان اتحاد نقاباتهم قد أولاني ثقته ، واختارني ناطقاً باسمه في الميثاق ، كل هؤلاء وألوف من أبناء الشعب العربي السوري كانوا بانتظار صدور الميثاق لدعمه وتأييده ، وهو مُعدّ لدور تشريعي كامل ؛ أي لأربع سنوات .

وكنا نسمع في هذه الأثناء عن تشكيلات في الجيش ، وخلافات مستحكمة بين الضباط ، وإشاعات عن إنقلاب مقبل . وكانت هذه الدوامة من حرب الأعصاب قد أقلقت السياسيين ، وجعلتهم في سباق مع الزمن لكسب الوقت واستعجال الإنقاذ . وقد ذهبنا في الخامس من آذار عام ١٩٦٢ م لدارة المرحوم خالد العظم لأخذ رأيه في موضوع توقيع الميثاق ، وكان قسم منا يريد مفتوحاً لجميع الاتجاهات السياسية والاجتماعية الوطنية المعترف بها ، في حين أن قسماً آخر من القائمين على الميثاق ومنهم السادة العلماء ، يرون ألا يوقعه إنسان موصوم باليسارية على مختلف ألوانها ودرجاتها . وقد كانت نصيحة الأستاذ خالد العظم أن يكون الميثاق مفتوحاً ما أمكن للمؤيدين والموقعين ، لأنه حتى في هذه الحالة فقد ينقذ الموقف وقد لا ينقذه .

وقد نقل الأستاذ هاني الجلال إلينا مساء الأربعاء في ٦ آذار ١٩٦٢ م في الاجتماع الأخير الذي عقد في منزل السيد الكتاني أن وفداً من ضباط الجيش السوري قد ذهب إلى العراق ، واتفق على إجراء انقلاب عاجل في سورية . وكان قبل ذلك قد بعث زياد الحريري أو من يدور في فلكه ، مع الأستاذ عبدالرؤف أبو طوق برسالة شفوية إلى الميثاقيين أن أشجوا انتفاضة الثامن والعشرين من أيلول في الميثاق ونحن نؤيده .

وقد سبق قبل عيد الفطر من عام ١٩٦٣ م ، أن تردّد نبأ تشكيلات في الجيش ، تتضمن نقل زياد الحريري ملحقاً عسكرياً في العراق ، ونقل العميد مطيع السمان من قيادة قوى الأمن الداخلي ، ووضعه تحت تصرف قيادة الجيش ، وتعيين راشد قطيني رئيساً للشعبة الثانية في الجيش ، وقد تشاءمت دمشق من هذه التشكيلات . وأمت الوفود دار المرحوم خالد العظم مطالبة باستبقاء العميد مطيع السمان مديراً لقوى الأمن الداخلي ، لأنه يشكل حاجز أمان ضد التسلط والمؤامرات الداخلية والخارجية على الحكم الشرعي ، بما أظهره

من حزم وفهم لموقف البلد ، وتجاوب مع ميول الشعب العربي السوري واتجاهاته ، في الحفاظ على وحدة صفه وتمسكه بالحكم الديمقراطي والكيان السوري .. لكي تنطلق من إرادة الشعب الحرة المعبرة دعوات اللقاء العربي الصادق ، والوحدة القومية الصحيحة المتكافئة .

وقد وقف خالد العظم موقفاً صارماً ، فوضع استقالته مقابل نقل العميد مطيع السمان ، فنجح في تجميد موضوع نقله ، إلا أنه من الجانب الآخر فقد تمرّد زياد الحريري على قرار نقله ، وتمنّع عن تنفيذه ، إلا إذا نفذ بحق مطيع السمان . وقد أدى ذلك إلى استعجاله القيام بحركته .

وكان قد تقرر أن تجتمع لجنة صياغة الميثاق الوطني بعد ظهر يوم الجمعة في ٨ آذار عام ١٩٦٣ م في دار الأستاذ هاني الجلاد لتقر المقدمة بعد أن أقر المتن، وتبدأ منذ صباح السبت عملية جمع توقيعات التأييد للميثاق العتيد ! .

وكانت رابطة العلماء قد دعّتا ممثلة بشخص رئيسها فضيلة الشيخ مكي الكتاني مساء الخميس في ٧ آذار لحضور حفلة الأربعين عن روح العلامة الشيخ محمد الهاشمي ، في قاعة الاحتفالات الدينية في المسجد الأموي . وقد حضر الحفل في الساعة الثامنة مساء جميع رجالات سورية تقريباً ، من ميثاقيين وغيرهم، كما حضره المرحوم خالد العظم رغم مرضه ، وإلى جانبه العميد مطيع السمان .

وقد خرجنا بعيد الساعة التاسعة مساء ، وطلب إليّ الدكتور الكزبري أن أرافقه في سيارته ، إلا أن الأستاذ هاني الجلاد كان أسبق لدعوتي كي نتفق على اجتماع يوم غد الجمعة في ٨ آذار في داره ، لننتهي من إقرار صيغة مقدمة الميثاق الوطني . وكنت قد اتصلت بالأستاذ بدوي الجبل ليلقي نظرة على المقدمة ، ويشرك يراعتة الملهمة في تدبيجها وصياغة متنها . وافترقنا على أن

نلتقي مع الأستاذ الجلال في اليوم التالي .

إلا أنه منذ تباشير فجر الجمعة في الثامن من آذار ، سمعنا منادياً ينادي بوقوع انقلاب . ثم بدأ سيل البلاغات العسكرية . وقيل إن زياداً الحريري ونفراً من إخوانه قد تركوا الجبهة الجنوبية مع إسرائيل وأتوا ليحتلوا دمشق . وكان ما كان مما نوقف عجلة الزمن عنده ونترك لمن عاشوا تلك الفترة في سورية الحبيبة أن يؤرخوه بصدقٍ وحيدة ، دون لبس ولا محاباة ، حتى يُصدر التاريخ حكمه العادل في حق المسؤولين عن هذه الحقبة من حياة الوطن المفدى ! .

الفصل العاشر

القومية العربية وتقويم الشعارات

لابد لنا من إطلالة خاطفة على تاريخ الثورة العربية ، لنبين باقتضاب مراحل تطور مفهوم القومية العربية . فقد جهد الاستعمار العثماني في تتركيب الشعب العربي ، وامتصاصه باسم الدين ، ثم أفرج قليلاً عن الشعور القومي ، فنشأت دعوة اللامركزية ، التي نادى بقيام امبراطورية (عربية عثمانية) ، وحاولت حماية اللغة العربية ، وتأكيد الكيان العربي الواحد ، عن طريق المطالبة باستقلال العرب داخل نطاق الامبراطورية العثمانية ، ومساهمتهم في الحكم الذاتي . وبينما كانت أوروبا تخرج من طور القوميات ، لتدخل مرحلة العالميات التي هي فوق العناصر ، كانت آسيا العربية تعيش في حُمى الغليان القومي ، وتتدلع فيها الثورات هنا وهناك ، مطالبة بإقامة دولة قومية ، على أسس دستورية ، مكان الامبراطورية العثمانية ، القائمة على أساس القوة ووحدة الدين .

وقد قامت الثورة العربية الكبرى أيام الحسين في الحجاز ، انتفاضاً على محاولة الاستعمار التركي تذكيب العرب وصهرهم والقضاء على سائر تطلعاتهم القومية العربية . ولكن الغرب غدر بهذه الثورة الرائدة ، وحاول إجهادها .

وقد أوضح (لورانس) في كتابه أعمدة الحكمة السبعة فقال : (الحقيقة أن العرب قد اقتترفوا الكثير من الأخطاء الفظيعة ، بسبب قبولهم نصائح أوربيين، ولم يكن في مستطاعهم أن يدركوا أن الثورة حركة قومية قائمة بذاتها، لها أهدافها وغاياتها . وكان لصالح الثورة أن تغير من صفتها وفقاً لمرحلة

نموها . فقد عملنا جاهدين لحراثة أرض بور ، محاولين خلق قومية في أرض
كان يسود فيها اليقين الديني) .

إلا أنه رغم خيبة الأمل التي منيت بها الثورة العربية الكبرى ، فقد كانت
الشرارة الأولى ، والحركة الرائدة لما تبعها بعد ذلك ، سواء من التيارات
والثورات ، أو الفلسفات القومية ، أو من المدارس الفكرية والسياسية ، المنادية
بوحدة العالم الإسلامي ، والتي كان يمثلها في مصر الشيخ محمد عبده ، وجمال
الدين الأفغاني . وكذلك فقد عادت إلى الأذهان الفكرة القائلة بالمزاوجة في
الدعوة العربية بين القومية والدين ، وهذا ما بَشَّرَ به (عبدالرحمن الكواكبي) في
سورية ، الذي نادى بقيام وحدة (عربية إسلامية) ، منفصلة عن الامبراطورية
العثمانية ، تستند إلى الكيان العربي ، وتتمركز حول خليفة عربي مسلم . وهكذا
يمكن أن يقال في هذه المرحلة من تاريخ القومية العربية ، بأن الأتراك قد
أصلّوا في نفوسنا العصبية القومية ، حين أرادوا هضمنا باسم الدين ، والغربيين
قد ردّونا إلى الدين حين أرادوا قيادتنا والسيطرة علينا باسم القومية .

المدارس الفكرية والدعوات القومية

وقد تعددت المدارس الفكرية والدعوات القومية ، فمن قائل باستبعاد الدين
من القومية ، ومن قائل بأنه منها بمثابة الروح من الجسد ، ثم نشأت أخيراً بين
ظهرانينا دعوات إلى قوميات خاصة ، كالدعوة إلى وحدة (الهلال الخصيب)،
ومشروع (سورية الكبرى) ، ونظرية (الأمة اللبنانية) ، و (النزعة الفرعونية)
في مصر ، و (الحركة الإقليمية الأفريقية) في المغرب العربي والسودان .

ثم تبلور مفهوم القومية العربية ، وقتنته الحركات السياسية ، بمفهومه
الذي عُرف به قبل الانقلابات والتدخلات العسكرية ، والذي تجسد في الدستور
السوري منذ عام ١٩٥٠ م وما قبله ، وبإيع عليه ممثلو الشعب في البرلمانات
السورية المتعاقبة .

إلا أن مفهوم القومية العربية قد تأثر في ظل الثورات العسكرية في البلدان العربية تأثراً بالغاً ، فلم تعد القومية وسيلة بل غاية . واشتد التزام القومي ، واهتزت المفاهيم ، وتعددت الشعارات ، في ظل الذرائعية السياسية ، وتهاتر الحكام العسكريين ، وأخذوا يضعون للقومية العربية عناصر وأسساً تنطبق على معسكر عربي دون الآخر ، فمن معسكر متحرر إلى معسكر رجعي ، ومن وحدوي إلى إقليمي وشعوبي وانفصالي . وقد أدى هذا التناقض والتعصب القومي إلى إثارة أعداء العرب ، الذين أتاحت لهم فوضى السياسة وارتجالها ، وحمل التناحر والتجزئة ، وبران الشعارات والمبادئ ، أن ينفذوا من خلال الصفوف ، ويحركوا - لحماية إسرائيل وفرض واقع التخلف والتناحر والتجزئة على الأمة العربية - أقليات قومية ، كانت على مدى التاريخ شريكة في النضال ، موالية للقومية السائدة ، متجاوبة معها في بناء الحاضر ، وأهداف المستقبل . كما أن ملازمة الاشتراكية المادية لمفهوم القومية أضعف فيها عنصر الدين ، وأبعدها عن روحانية الشرق العربي ، وعزل القضايا العربية الكبرى عن كل العالم الإسلامي ، الذي كان يمكن أن يمنحنا تأييده المطلق لقضايانا ، ونصرته الكاملة لمجمل حقوقنا المشروعة ، بدافع الأخوة الروحية والإنسانية .

ولم تمنّ القومية العربية بشرّاً أدهى وأمرّ من الخطر الصهيوني ، الذي يعتبر استطلاً للاستعمار ، منفذاً لأغراضه ، بل هو تجسيد كامل للاستعمار الحديث ، مضافاً إليه مكر الصهيونية ودهاؤها ولؤمها وعصبيتها ، بروتوكولات حكمائها .

وما كان تركيز إسرائيل في صدر العالم العربي ، إلا رغبة من الاستعمار في شطر التراب العربي ، والحوول دون تحقيق أي تقارب من شأنه جمع هذا التراب واتصاله ، واتحاد أجزائه ، كما أن شحن هذه الدويلة المسخ بسائر قوى

الشر والتدمير ، ومساعدتها وإنماءها ، أوقعنا في دوامة تسابق للحصول على السلاح ، جمّدت القسم الأعظم من نشاطاتنا الاقتصادية ، ومشاريعنا المنتجة ، وحولتها نحو التسليح . كما أننا اضطررنا لأن نلقي بزمam الحكم ومصير القضية العربية بين أيدي شباب أغرار من العسكريين ، تعوزهم الحنكة السياسية، والتأييد الشعبي السليم ، والاختصاص في صناعة الحكم .

الوحدة

كانت معركة التحرر العربي في سورية من البداية غائيّة ، منفتحة على معركة الوحدة ، فلم يكن استقلال الكيان ، وتوحيد أجزاء الوطن السوري ، بضم جبل العلويين وجبل العرب إلى الوطن الأم في دولة واحدة ، إلا مقدمة للمناداة بوحدة العالم العربي ، وجمع شتاته . وهكذا فقد عرف السوريون القومية قبل أن يعرفوا الوطنية ، وعملوا للوحدة حين كانوا يعملون للتحرر ، وكانت معركة التحرر عندهم جسراً لمعركة الوحدة ، فقد قفزوا من الجزئي إلى الكلي ، ومن الإقليمي إلى القومي ، ولم يعرف شعب عربي كالشعب السوري يقدم كيانه واستقلاله وسائر مقومات عزته وسيادته فداء للوحدة ، ورغبة في تحقيقها ، فلقد عرفنا القومية ، وتعشنا الوحدة ، أكثر من تحسنا بالوطنية ، وتمسكنا بالكيان المستقل الحر .

ولئن كانت الوحدة في الماضي قدر حياتنا ، ودستور مصيرنا ، وغاية آمالنا، فإنها قد أصبحت بعد زرع إسرائيل في صدر الوطن العربي طريق خلاصنا، وسبيل بقائنا ونمائنا ، ومبرر وجودنا كأمة تثور على التحدي وتظهر عليه . وهذا يدفعنا إلى أن نعيد النظر في الوحدة الرائدة الأولى بين سورية ومصر، ونعمل على تلخيص أسباب انحرافها وفشلها ، وإبراز العوائق التي تحول دون تحقيق الوحدة الشاملة ، ثم ننتهي إلى اقتراح الأساليب التي نراها كفيلة بإنجاح العمل الوحدوي .

فمن أهم الأخطاء التي ارتكبت في إقامة الوحدة بين سورية ومصر ما يلي :

أولاً - لقد قامت الوحدة السابقة مستغلة عواطف جمهور الشعب العربي في سورية ومصر ، واستقبلت بشكل عاطفي على أنها تجسيد لآمال الأمة العربية، التي ناضلت من أجلها أشرس قوى الاستعمار ، وأخطر أسباب التحدي، ولم يرتفع المسؤولون عن إدارة الوحدة إلى مستوى إخلاص ووعي الجماهير ، بل كانت المطامع الشخصية ، والتناحرات السياسية والحزبية ، والمكاسب الذاتية ، رائد كثيرين ممن كانوا مسؤولين عن ارتجال هذه الوحدة . لذلك لم تقم هناك مفاوضات جدية مخلصه ، ولا تخطيط علمي مسبق ، ولا تدرج في إقامة الوحدة الدستورية ، من أبسط أشكال الاتحاد إلى أرقى وأمتن نماذج الوحدة .

ثانياً - قامت الوحدة استناداً إلى ثقة عفوية عاطفية ، ممنوحة لشخص معين ، توسم فيه المواطنون العرب الخير ، وخيل إليهم أنه رمز لنضالهم ، وتجسيد لآمالهم . وقد قلل مكيا فيللي : (إن الدول التي تركز إلى شخصية رجل فرد ومزاياه ، لا يقدر لها أن تعمر طويلاً . إذ أن المزايا الشخصية تزول بموت هذا الرجل ، ومن النادر أن تبعث في خلفه) .

فإذا علقنا قضية مصيرية كبرى على شخص بعينه ، أو نظام بذاته ، أو على قلة حاكمة أو حزبية ضيقة ، أمكن أن نتنبأ بالنتائج ، لأن الفرد مهما أوتي من عزم ، وتحلى به من حصافة وعبقرية ، لهو عاجز عن أن يحمل عبء رسالة تحرير العرب ، وجمع شملهم ، وإعادة مجدهم ، في ظل دولتهم الواحدة !.

لذلك فقد كانت وحدة سورية ومصر وحدة حكام في الذروة ، ولم تكن وحدة شعوب في القاعدة ، فانفصمت عراها حين أخذ المسؤولون عنها يتمزقون

داخلياً ، حتى لم يبق ممثل لسورية من المدنيين في آخر أيام الوحدة ، إلا شخص واحد ليس غير .

ثالثاً - اتصفت الوحدة السورية المصرية بالارتجال وبأنها وحدة تجربة ، وليس أخطر على الوحدة من المشروعات والتجارب . كما أنها قامت على أساس محوري ، ووجهت ضد وحدات أخرى ، كما أقيمت وحدات مفتعلة مضادة لها ، أملت سياسة المحاور أيضاً . لذلك قال أحد السياسيين العرب : (لقد أثبتت وحدة سورية ومصر أن تحقيق الوحدة العربية أمر ممكن ، وهو قد تم فعلاً) . ويمكن الرد على هذا القول : (بأن انفصام وحدة من هذا النوع أمر ممكن ، وهو قد تم فعلاً) .

رابعاً - رافقت الوحدة موجة طاغية من الكبت والإكراه والحكم البوليسي ، كتمت فيها أنفاس الشعب ، وقيدت حريته ، وأقعد كلياً عن المشاركة في بناء وحدته ، فأخذ يحس يوماً بعد يوم بأنه موضع شك وريبة واتهام ، ف شعر بالوحشة والعزلة والضياع ، وكانت الوصاية عليه كاملة ، والحجر على حرياته تاماً مطبقاً . فلم يعد الحكام يسمعون صوت ضمير الشعب ، ولا يحسون زئير غضبته المكتومة . وبالتالي ، فقد انعزلوا عن الشعب ، أو هم قد عزلوا أنفسهم وراء جدران عالية من المداھنة والنفاق ، وطفيليات السلطة والحكم ، فكان الطغيان والديكتاتورية طابع الوحدة ، لا الحرية ولا الديمقراطية الشعبية .

خامساً - اعتمدت الوحدة الاشتراكية ، سبيلاً لتوفير الكفاية الاقتصادية ، والعدالة الاجتماعية ، وأقيمت هذه الاشتراكية على الحقد الطبقي ، والانتقام الشخصي . كما كان التشفي أساساً في أكثر المصادرات والتأميمات وعمليات التدويل ، التي رافقت عهد الوحدة ، مما أصاب البلاد بفالج اقتصادي ، ونزيف نقدي ، فهاجرت رؤوس الأموال ، وتعطل دولا ب الأعمال .

سادساً - اعتمد المنادون بالقومية والوحدة العربية مبدأ العنف والإكراه ، والغزو الفكري المسلح ، لفرض اتجاهاتهم ، ونشر أفكارهم ، وتحقيق مراميهم ، وسخرت أجهزة الإعلام العربية لتحريض الشعوب على الحكام ، والدعوة للثورات المحلية والحروب الأهلية . وكان تصدير الثورات واتباع العنف الوحشي بين الأخوة العرب ، سبيلاً لفرض أنواع غاشمة من السلطة والحكم ، وكان هذا الاتجاه شر ما مني به العرب والقضية العربية ، إذ لم يكن أصحابه يؤمنون بإمكان التعايش السلمي بين الدول العربية ذات النظم المتفاوتة ، واتباع سبيل التطور المنهجي المخطط عملياً ، والتكامل الاقتصادي المدروس واسطة للنهوض بالمجهود العربي المشترك .

سابعاً - تجاهل المنادون بالوحدة الدستورية الفوارق الأساسية بين الشعوب العربية ، والنزعات الوطنية المخلصة ، التي تأصلت على مدى تاريخ الغربة والتجزئة في بعض البلاد العربية ، كما أهملوا المطالب القومية المقابلة ، أو بالأحرى فقد أثاروها بعصبيتهم ، واعتدادهم المتحدي بقوميتهم وأصالتهم ، ولم يدركوا أن معالم الأرض العربية قد تغيرت ، وتغيرت معها بالتالي مصالح البلدان العربية المتفاوتة في نظمها السياسية ، ومبادئها الاقتصادية ، وأوضاعها الاجتماعية، وقيمها الحياتية ، فقد استهلك الداعون المترقبون للوحدة دعوتهم بمحاربة الكيانات ، محاولين في يوم وليلة أن يقتلعوا جذور الوطنية ، لينشروا محلها على متن الأرض العربية بذور القومية المادية . وانطلاقاً من هذا المنطق، فقد حاربوا أعياد الجلاء في سورية ، لأنها تذكر القوم بوطنهم ووطنيتهم واستقلالهم وحريتهم ! كما امتصوا الجامعة العربية ، واعتبروها متحفاً للكيانات، وتأكيداً لشخصيات الدول العربية المتميزة المستقلة ، فقد كان الشعار المطروح ، أن كفاح التحرير يجب أن يقوم منذ البدء على أسس تستهدف الوحدة، فالتحرر ليس إلا جسراً نعبر عليه إلى الوحدة ، كما أنه لا تحرر في

ظل التجزئة ، ولا تحرر في ظل الرجعية .

ثامناً - كانت تسود حملة الدعوة للوحدة فكرة العنصر المسيطر ، المتمثل بالشقيقة الكبرى مصر ، فقد منيت سورية في عهد الوحدة بعقده الأصغر ، وكان الحكام المصريون يزدون إحكام هذه العقدة ، بتسلطهم واستعلائهم ، ومدهم الطامي ، وعمل كثيرون منهم في إطار الوحدة لمصلحة الإقليمية ، فكان الوافدون من طلائع الوحدة أسوأ مَثَل للإخاء والغيرية ، والديمقراطية القومية ، وقد شجع المسؤولون عن الوحدة هذه النزعات التوسعية التسلطية ، وعملوا على تجاهل الفوارق الأساسية بين الشعبين العربيين شريكي الوحدة ، فحاولوا إذابة هذه الفوارق لمصلحة القطر السائد ، وعملوا على القضاء على المواهب والطاقات المتوفرة ، أو هم جحدوها تسلطاً وتعالياً ، ليؤكدوا انسحاقنا ، ويحدوا انطلاقنا في حرم الوحدة .

تاسعاً - كان من نتيجة نزعة الاستعلاء والتسلط ، أن حل العرب من بعضهم بعضاً محل الاستعمار ، وما عملوا له في البداية من الدعوة إلى القومية والوحدة بالحكمة والموعظة الحسنة ، أصبح طابعه نشر الشعارات ، وتصدير الثورات ، وتحريك الأساطيل ، وتجنيد الزخوف ، وتسيير الحملات ، وتوجيه السلاح العربي إلى صدر الأشقاء العرب ، الذين قد يختلفون في الرأي مع دعاة الوحدة الثورية الاشتراكية القسرية ، فأفقدنا ذلك هيبتنا ، وشوه في الضمير العربي معنى الأخوة العربية ، وألهانا بمعارك جانبية عن معارك الثأر وحقتنا في تقرير المصير العربي ، فضعف وزننا الدولي ، وتدني مستوانا الحضاري .

عاشرأ - جعل الوحدة قضية مستأخرة ، تحول دون العمل لتحرير فلسطين، والثأر لكرامة العرب من الصهاينة المعتدين . وكانت الأحداث والنداءات الشعبية التي كانت تصرخ في وجوه الحكام مذكرة بفلسطين مطالبة

بإنقاذها ، قد ألجأت الحكام إلى النزول مؤقتاً عن المناداة بوجوب تحقيق الوحدة الكاملة من المحيط إلى الخليج ، كي يمكن وضع تخطيط لتحرير فلسطين ، فاكثفوا بمحاولة توحيد القيادات العربية العسكرية ، والحصول من حكومات الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل على حق دخول قوات عربية لأراضيها ، بقصد صد العدوان أو نقل المعركة إلى ارض العدو . وقد تحفظت بعض الحكومات العربية تجاه هذا المطلب ، لأن التجارب العربية السابقة قد علمتها الحذر ، وأورثتها الغصص والعبر . فكان أن أعلن NSF مؤتمرات القمة ، ونعى الناعون القيادة العربية المشتركة ، وعاد العرب إلى سياسة المحاور والأحلاف .

في الاشتراكية

لقد أورثتنا عصور الاستعمار والتخلف بقايا أنظمة فاسدة ، فمن فوضى اقتصادية ، إلى مظالم اجتماعية ، إلى فوارق طبقية . ولئن كان ردنا على الاستعمار التركي ، الذي أراد تتركنا باسم الدين ، هو المناداة بالقومية ، التي تستبعد عنصر الدين . فقد كان ردنا على مظالم الرأسمالية الغربية ، هو انجراف بعض البلاد العربية وراء التيار الاشتراكي . وقد زواج الداعون العسكريون الجدد ، وغيرهم من العقائديين العرب ، بين الوحدة والاشتراكية ، وجعلوا من الاشتراكية سبيلاً لتحقيق المساواة . فاستوردوا المبادئ الاشتراكية ، والشعارات المادية ، دون أن يعنوا أنفسهم باستنباط مبادئ اقتصادية واجتماعية مستمدة من واقع حياتهم ، وتراث قوميتهم ، وأصالة روحانيتهم . وقد ادعوا بأن الاشتراكية الوطنية أمر لا يتنافى مع الدين أو التقاليد أو التراث الروحي والأخلاقي لشرقنا العربي . وقد أوضح (ايلي هاليفي) في كتابه (الاشتراكية الأوروبية) : (أن اشتقاق الاشتراكية من الشيوعية والماركسية ، وأن الاشتراكية الخاصة لا تستقيم في التطبيق والتقييم إلا إذا عادت إلى الاشتراكية

العامة ، فاستلهمتها الحلول لمعضلاتها ، والأجوبة على تساؤلاتها) ! .

وفي ذلك يقول (كوامي نكروما) في كتابه (الوجدانية) : (إن من الجوهرى للاشتراكية الخاصة ، أن تسند صيغتها المحلية في كل نقطة من نقاطها ، وعلى مختلف مستوياتها ، إلى المبادئ الاشتراكية العامة . فالاشتراكية الخاصة لا يجوز أن تكون سوى تطبيق في حالة معينة ، للقاعدة العامة ليس إلا . وعلى هذا يجب على الشعب ألا تخدعه حيلة أولئك الذين يشوهون الاشتراكية ، بحجة جعلها تتسجم مع ظروفهم الخاصة) .

وهذا ما دعا إلى إضافة نغوت للاشتراكية المطبقة في مجتمعاتنا العربية الإسلامية ، كقولهم : الاشتراكية المتزنة ، أو المؤمنة ، أو البناءة ! وسنورد هنا بعضاً من حجج الاشتراكيين بوجه عام :

أولاً - ينادي الاشتراكيون بأن كوننا طبيعي ، أساسه المادة ونواميسها الموضوعية . فهم بذلك ينكرون الأساس الروحاني للحياة ، فقد نشأت العقيدة الاشتراكية المادية كتحد للمثالية المسيحية التي تقول : (إنكم لن تستطيعوا أن تعبدوا ربين ؛ الله والمال) ! . وعلى ذلك فإن الاشتراكيين يحددون أهدافهم ومثلهم في طار مادي صرف .

ثانياً - يلاحظ الاشتراكيون أن آكلي الثمار في المجتمع العبودي والإقطاعي ليسوا منتجها ، فالاستغلال هو أن يكون شطر المجتمع الذي يحول الطبيعة بجهوده ، ليس هو ذلك الشطر الذي تتحسن أوضاعه من جراء هذا التحويل . ويرون في ذلك تناقضاً اجتماعياً ياباه الإنصاف والعدالة الاجتماعية . فالرأسمالية في نظرهم هي عبودية متمدنة .

ثالثاً - يرى الاشتراكيون بأن الانتقال من خط العبودية التقليدي مروراً بالإقطاعية والرأسمالية إلى الاشتراكية ، لا يمكن أن يتم إلا بالثورة .

إنه لا يمكن أن يتم بالإصلاح ، لأن الإصلاح يحتفظ بالمبادئ الأساسية ، ولا يعدل سوى تفاصيل التعبير عنها ، وبعبارة (لكارل ماركس) : (يترك الإصلاح أعمدة البناية سليمة ، إذ أن الإصلاح كما يقول : هو خطة للمحافظة على الذات) .

رابعاً - إن الانتقال من المجتمع الرأسمالي إلى المجتمع الاشتراكي ، هو تحول ثوري توجهه المبادئ التي تقوم عليها الشيوعية .

خامساً - إن الإنسان وفقاً للنظرية الاشتراكية المادية واحد أساساً ، لأن جميع البشر لهم أساس واحد ، وهم ينشأون عن التطور الواحد . وهذا هو الركن الموضوعي للمساواة . لذلك يجب أن نعامل كل إنسان على أنه غاية في ذاته ، وليس مجرد وسيلة ، فيجب أن نعمل على تعزيز نمو الفرد ، ولكن على نحو يجعل من نمو الجميع شرطاً لنمو الفرد ، أي على نمط لا يسمح للنمو الفردي أن يحدث فوارق من شأنها تقويض أساس المساواة .

سادساً - الاشتراكية غائية ، فهي إذ تتوخى رفع مستويات الإنتاج ، فإنما تهدف إلى أن يرفع الشعب العامل - الذي يتم بجهوده الإنتاج - مستوى معيشته ، ويكتسب وجداناً ومرتبة من الحياة جديدين . والرأسمالية تفعل هذا أيضاً ، ولكن ليس للغرض نفسه . فإن الإنتاج المتزايد في ظل الرأسمالية يؤدي إلى ارتفاع مستوى المعيشة ، ولكن عندما تبقى نسبة توزيع القيم على حالها يصبح إذ ذاك كل ارتفاع في مستويات الإنتاج سبباً لزيادة في كمية القيمة العائدة للعمال المنتجين لا في نسبتها .

يقول (ماركس) : (يزداد بؤس طبقة العمال ، وتتوسع قاعدتهم ، في الوقت الذي تزداد فيه ثروات الأغنياء ، ويتناقص عددهم) .

سابعاً - لذلك فإن النظرة الاشتراكية لموضوع الفرد وعلاقته بالمجموع ،

تقتضي انتفاء عامل الاستغلال ، حفاظاً على كرامة الفرد وإنسانيته ، وهنا يحرم (ماركس) بأن تحقيق الاشتراكية أمر تفرضه حتمية التطور الذي - دون أن ينادي بالعدالة - إنما يتحقق نتيجة لحتمية التاريخ التي لا مرد منها .
وهذه لمحة عن الاشتراكية كما طبقت في عالمنا العربي ، وصورة لأهم سماتها ونتائجها :

أ - ارتدت الاشتراكية العربية التي يطبقها الثوريون العسكريون ، طابع العنف والإكراه ، ولم تعترف بالجدال والحوار ، وتضارب القوى لإحداث التغيير . وهي قد عملت على أساس حكم القلة والحزب الواحد ، ولم تتجح في أن تتعايش سلمياً مع الأفكار المعتدلة ، المنادية بالعدالة الاجتماعية . وقد قال (لينين) : (لما كان الحزب يمثل مصالح طبقة اجتماعية معينة ، وكان المجتمع السوفييتي مؤلفاً من طبقة واحدة هي طبقة العمال والفلاحين (البروليتاريا) ، فلا مجال للقول فيه بتعدد الأحزاب) .

لذلك رأينا أكثر الثوريين العسكريين الاشتراكيين يحاربون مبدأ تعدد الأحزاب ، الذي يعتبر قاعدة للانطلاق الديمقراطي الشعبي الصحيح ، حتى أن الدستور المغربي قد نص بصراحة على تحريم قيام الحزب الواحد في المغرب ، للتأكيد على حرية الفكر ، وديمقراطية الحكم ، كما حاربه المفكر اليوغسلافي (ميخائيلوفيتش) ، وسجن واضطهد في سبيل ذلك .

ب - أثارت الاشتراكية العربية الأحقاد والطبقية ، وعملت على إذكاء روح التناقض والتضاد بين الفئتين الاجتماعيتين اللتين تعتبران لحمة الحياة الاقتصادية وسداها ، فوضعت العمال في مقابل أصحاب العمل ، والفلاحين في مواجهة الملاك الزراعيين ، وسنت قوانين للعمل الصناعي والزراعي ولإصلاح الزراعي ، طبقت بروح الحقد والموجدة والتشفي الإقليمي أو الشخصي أو العائلي ، حتى تجاوز التطبيق روح القانون وحكمة المشرع ،

وأثار من السخط والتذمر والمقاومة أضعاف ما يمكن أن يثيره تطبيق متزن عادل ، هو على مستوى أهداف الإصلاح والعدالة المنشودة .

ج - أخذ الاشتراكيون العسكريون بفكرة الثورية ، وراحوا يصدرون الثورات ، إلا أنهم أغفلوا الناحية الإيجابية في الثورة الاشتراكية ، وهي فلسفتها وخطه عملها ونماؤها وسبيلها لتحقيق أهدافها ، فكان الارتجال والغوائية طابع الحركات الثورية العسكرية . إذ برعت في ارتجال الثورات والإنقلابات ، وأخذت عن الاشتراكية فكرة الثورة السلبية الهدامة ، ولم تأخذ عنها نهجها التخطيطي العلمي ، ولا فلسفة عملها الإيجابي ، فتبنت مبدأ الثورة للثورة ، ولم تعتبرها مرحلة غائية موقوتة في حياة الأمم ، لا يمكن أن تعتبر مبدأ للبقاء ، ونهجاً مستمراً للعيش .

د - اعتمدت الاشتراكية العربية عنصر التأميم والمصادرة وسيلة لإزالة الفوارق الاجتماعية ، مدعية في مد التأميم الطاعي بأنها لا تحارب رأس المال الوطني الشريف ، بل تحارب تركزه في أيدي قليلة تستأثر بجهد العامل والفلاح وعرق جبينيهما .

وقد اتضح في الواقع بأن أكثر الشركات الصناعية المؤممة كان تركيز الأسهم فيها ضعيفاً . كما أن تجميد تداول أسهمها قد أصاب بالضرر الكبير صغار المدخرين من موظفين وعمال وأيتام وأرامل . إذ لم تسبق قوانين التأميم دراسات علمية إحصائية ، تعين مدى تمركز رؤوس الأموال ، ولا حددت قوانين تأميم الصناعة سقفاً معقولاً للتملك .

ولما كانت موجة التأميم تتناول كل يوم قطاعات جديدة من النشاط الأهلي والخاص ، فقد دب الذعر ، وامتألت النفوس بالشك ، وبدأ انصراف رأس المال الفردي عن الاستثمار الصناعي والزراعي . كما بدأت رؤوس الأموال العربية

تتسرب إلى خارج نطاق السور الاشتراكي العربي ! .

ولم يعد قول الاشتراكيين العسكريين باحترام الملكية الفردية ينطلي على أحد ، فإن الخشية من المصادرة قد أفقدت رأس المال الوطني كل رغبة في التوظيف ، أو التعلق بمشروعات ثابتة ومستقرة ، ذات جذور في الأرض .

ولما كان رأس المال جباناً ، فأحرى به أن يكون هوائياً سهل السيولة ، لا ترابياً متأصل الجذور في الأرض ، كي يصفي علاقاته ، ويجمع إمكاناته ، ويطير بها خفيف الوزر ، باحثاً عن مناخ مناسب يقيم فيه ويستقر ويأمن ويعمل .

هـ - نادى الاشتراكية العربية بالمادية ، وأغفلت القيم الروحية ، متجاهلة في ذلك أصالة الشرق وروحانيته ، والقوة الدافعة في القومية العربية ، لتبني مجتمعاً يؤله المادة ، ويركز فيها قيمه ومثله العليا ، بعيداً عن جادة العقائد الروحية ، والمثل الأخلاقية . وإنه لمما يتفق مع الطبيعة العربية الإنسانية ، ويرفع من شأنها ، أن يكون هناك مثل هذا الإجماع في الثورة ضد ما اعتبر بصورة عامة عقائد خارجة على الأخلاق ، منافية للتراث الروحي العربي الموروث .

و - إن تجاهل الاشتراكيين العرب لرأي الشعب ووجدانه جعل من الاشتراكية أداة لخدمة فكرة ، وليس لخدمة الشعب ، ف وقعت في التناقض ، وأصبحت أقرب إلى التحكم والتسلط ، فتخلت عن مبررها الأساسي ، وهدفها الواقعي الإنساني ، فانقلبت إلى تعصب أعشى ، وظلام مطبق ، واغتصاب لسعادة الشعب . وقد أدرك (نيكيتا خروتشوف) هذه الحقيقة إذ أعلن في زيارته الأخيرة للدانمارك عام ١٩٦٤ م ، أن (رفاه الشعب قبل العقائد) ، وربما كان ذلك من أهم أسباب إقصائه وتنحيته .

وقد تبين أخيراً ، بتطبيق التحويل الاشتراكي أن أكثر من اكتتوا من غلاء المواد الغذائية التموينية وندرتها ، ومن التطبيق الاشتراكي المرتجل ، هم فئات العمال والفلاحين بالذات ، التي لا تملك ما تتباع به قوت يومها من السوق السوداء . فقد أفقرت الاشتراكية المرتجلة الشعب لتغني الحكومة أو القلة الحاكمة. وبذلك فلم يمتلك الشعب استقلاله ، ولا هو أحس بطعمه وحلاوته ، لأن الشعب لا يمتلك استقلاله فعلاً إلا متى أعطي هذا الاستقلال محتوى ومضموناً قوميين واجتماعيين ، يولدان رفاهية هذا الشعب ، ويرفعان شأنه ، ويبعثان في نفسه شعور الأئس بالحياة ، ونظرة الأمل إلى المستقبل .

ز - لم توفق الاشتراكية العسكرية في إقامة جسر بين الحياة الروحية والحياة المادية للإنسان العربي ، والمؤاخاة بين مثاليته العريقة ، وماديته المستوردة، حتى تستفيد المادة من غنى الروح وأصالته وأخلاقته ، ولا ينقلب السعي البشري إلى عبادة للمادة ، وتقديس لقيمتها الصرفة .

وأخيراً فإنه يمكن القول بأن شرقنا العربي قد ضلّ عن إدراك سبيل الخلاص، وتقرير دستور الحياة الأمل ، وبأن شرارة الحقيقة يمكن أن تولد من تناقض الغرب والشرق ، ففي المعسكر الغربي تتحقق الديمقراطية والحرية على حساب المساواة والاشتراكية ، وفي المعسكر الشرقي تتحقق الاشتراكية على حساب الديمقراطية والحرية ! .

وهذا يدعونا إلى تقرير حقيقة كبرى ، تتلخص في الإيمان الجازم بأن النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الملائم لعالمنا العربي ، إنما هو قائم فيه ، مستمد منه ، وليس موجوداً في خارجه ! .

الباب الثاني

حصار السنين

الفصل الأول

مبررات الثورة العسكرية : آثارها ونتائجها

إن من يطالع قصة سورية في السنوات العشرين الماضية والتي أجزناها فيما تقدم ، لابد أن يضع يده على أسرار مأساتها المتكررة . إذ كان إقحام الجيش في الأمور السياسية والمنازعات الحزبية ، وتملقه لكسب موالاته وتأييده وتسخير كآداة للضغط على الخصوم السياسيين ، وتقصير الحكام الفعليين في فرض هيبة الحكم واسترسالهم في نشوة الظفر ، واستمرارهم في اتباع الوسائل السلبية البالية في بناء وتثبيت الإستقلال ، ومجافاة التخطيط الديمقراطي السليم للحكم ، كل ذلك كان من أسباب مأساة سورية التي عاشتها منذ فجر الاستقلال .

فقد كان من نتيجة تطبيق الديمقراطية الضبابية المشوشة وحكم القلة ، والاستمرار في اتباع أساليب الحكم السلبي التقليدية ، أن اشتقت مدرسة انتهائية في السياسة ، تعتبر الوصول إلى الحكم غاية في ذاتها ، فاستغلت أخطاء الحكم الوليد ، وتقيأت ظلال الحريات الديمقراطية ، لتكون حرباً على هذه الحريات ، وسمّاً نافعاً يسري في أوصال الديمقراطية والشرعية .

وبدأ النظام الجمهوري في سورية الفتية يتزعزع ، إذ أن توطيد النظام

الجمهوري الديمقراطي مستحيل ، إلا إذ قيض له رجال أكفياؤه وعلى استعداد لتسخير مصالحهم الشخصية لخدمة بلادهم ، رجال على استعداد للاستمرار في سلوكهم السوي الكريم سواء أكانوا في الحكم أو خارجه .

ولم يُعَنَ رجال العهد الجديد من ناحيتهم بتخطيط منهاج سياسي مدروس ، ينظم زخم الشعب وطاقاته ، ويستوعب أمانيه الوطنية ، وتطلعاته القومية ، ولا توفرُوا على إيجاد وتحديد أبعاد مدرسة سياسية ديمقراطية وطيدة البنين راسخة المعالم ، أو سعوا لتحقيق وحدة وطنية ثابتة ، ترسّخ في البلد قواعد الديمقراطية، وتتمّي في نفوس جماهير الشعب عشق الحرية ، وتجعل منها حراساً للحرّيات العامة ، إذ أن تعذر اغتصاب الجماهير الشعبية للحرية ، يدفعها إلى الحرص على عدم السماح لأية قوة أخرى باغتصابها منها .

فكان من نتيجة هذا الفسيفساء السياسي ، والتلون الاجتماعي والفوضى في الحكم ، أن امتدت الأيدي والأفكار الانتهازية الهدامة إلى الجيش ، تذكي في نفوس الضباط الشباب شهوة الحكم ، وتدفعهم إلى ساحة العمل السياسي ، لتتحرف بهم عن مهمتهم الأساسية المقدسة ، وهي حراسة كيان الوطن العربي ، والدفاع عن حياضه ، والاستعداد لخوض معركة النّار العربي في فلسطين ، فبدأ اغتصاب السلطة في سورية ، واغتيال الشرعية في عهد حسني الزعيم ، وتوالى دوامة الانقلابات والانفاضات والثورات العسكرية ، وانتشرت واستشرت من سورية إلى بعض أقطار العالم العربي ، وحكمت بقوة السلاح الذي ائتمنتها عليه الشعوب ، وما زالت تحكم في العديد من البلاد العربية . وهي قد اصطنعت لنفسها منطقاً ذرائعياً خاصاً ، وقدمت تبريرات تكاد تكون واحدة لتدخلها وتحكمها . فهي جاءت في البداية لاستئصال العلل من الجسم السياسي العربي ، ثم انتقلت إليها هذه العلل فصدرت عنها فئات وتكتلات عسكرية ، كما قسمت البلاد إلى معسكرات رجعية وتحررية ، وابتكرت

لأخصامها مسميات ونعوتاً لم يعرفها من قبل معجم السياسة العربية . ويمكن بعد السنوات العشرين الماضية من الحكم العسكري في دنيا العرب ، أن نكر طرفنا فنعود بالتقييم على هذه الحقبة الماضية من حياة عالمنا العربي ، فنحصي مبررات الحكم العسكري الثوري كما أوردها أصحابها ، ثم نعدد بالتالي الآثار الوبيلة التي خلفها التدخل العسكري في حكم وسياسة البلاد العربية .

مبررات الثورة العسكرية

تدعي الثورة العسكرية بأنها كانت مَسْوَقةً إلى التدخل مرغمةً عليه ، لضمان سلامة الوطن ، ووحدته ترابه ، وحماية كيانه ، ودفع عجلة العمل السياسي فس طريق الأماني الشعبية ، والأهداف القومية ، لأن رجال السياسة وممارسي العمل الوطني والقومي ، لم يكونوا برأي العسكريين على مستوى القضية .

وينظر الثوريون العسكريون إلى كافة رجالات السياسة المدنيين والأحزاب السياسية القائمة في البلاد العربية ، على أنها تكتلات انتهازية رجعية، قد نخر فيها الفساد ، وأنهكتها الرشوة ، وأنها استطالات للاستعمار الحديث ، عميلة له! أو على الأقل فإن دور أكثر الساسة المدنيين في العمل السياسي قد انتهى - كما يرون - عند حدود حيازة الاستقلال ، ولا بد في مرحلة تثبيت الاستقلال ، ودفع عجلة التقدم ، واسترداد الوطن السليب ، من زرق الكيان العربي بدم جديد دفاق بالحيوية ، زاهر بالطاقات الدافعة . وهذا لا يتوافر إلا في فصيلة دماء الضباط الشباب! .

ولا تتغير نظرة العسكريين إلى الساسة المدنيين ، سواء في ذلك الطليعة السياسية الشابة التي ألجئت إلى التعاون معهم ، أو الفئة السياسية التقليدية التي تألبوا عليها .

ويعتبر الثوريون العسكريون جماهير الشعب ساذجة غوغائية مضللة ،
تنعق وراء كل ناعق ، ويلعب بأهوائها وعواطفها كل حاور في الحقل السياسي ،
لذلك كان لابد في البداية من الوصاية على جماهير الشعب العربي ، والتعبير
باسمها ، والتوكل عنها في فرض الرقابة على الحكم ، والإشراف على السياسة
أو ممارستها فعلاً !.

وكانت الأقطار العربية قبل الثورات العسكرية تزرع تحت حكم القلة ،
ويعيش العامل والفلاح والتاجر الصغير وسائر الفئات محدودة الدخل في ضنك
ومسغبة وذلة ومهانة ، فالدخل القومي مسخر للاحتكارات الصناعية ،
والاقتصاد الوطني تتأثر به القلة الحاكمة التي تسيرها هذه الاحتكارات ، فمن
عبودية الأرض إلى عبودية الآله ، إذ أن الرأسمالية الوطنية في نظرهم استعمار
داخلي ، أو عبودية متمدنة . وهم قد جاءوا لتحرير الفرد ورد كرامته ، وإشاعة
العدالة الاجتماعية والرخاء والازدهار في ربوع الوطن العربي !.

وإن وجود الأحزاب المتنافرة المتناحرة كان عاملاً مدمراً للوحدة الوطنية،
وهي حجر الزاوية ونقطة الانطلاق نحو الوحدة القومية ، لذلك فهم جاءوا
ليجعلوا من الشعب العربي في كل بلد عربي كتلة مترابطة ، وجبهة موحدة يحل
فيها الؤام والانسجام محل الخصام والانقسام ، وتحدد لها معالم الطريق في
التفكير والتعبير والعمل السياسي والقومي !.

ويدعي الثوريون العسكريون بأن قضية العرب الكبرى في فلسطين ،
ومعركة الثأر واسترجاع الوطن السليب ، كلها لا تتم إلا بقوة السلاح والتعبئة
الكاملة للمجهود العسكري العربي . وأنهم قد عانوا في فلسطين من خيانة
وضعف وتراخي الأجهزة المدنية والسياسية الحاكمة . لذلك فقد قفزوا إلى
مراكز القيادة لأنهم لا يطمئنون إلى إخلاص وجدية العمل السياسي ، وجدوا
في تعبئة معركة الثأر ، وخوض حرب التحرير ، واسترجاع الوطن السليب ،

فتراهم تسلموا مقاليد الأمور ليعززوا المجهود الحربي العربي ، ويُعدّوا الأمة العربية لساعة الثأر .

هذه طائفة من الحجج والمبررات التي طلع علينا بها المنطق الثوري العسكري في عالمنا العربي ، لتبرير استيلائه على السلطة وممارستها خلال مدة العشرين سنة التي مرت من عمر البلاد العربية ، في ظل الاستقلال والحرية ، ولكن ما هي آثار هذا التدخل ونتائجه كما يشهد بها الواقع العربي الراهن ؟.

آثار الثورة العسكرية ونتائجها

يمكن للمراقب المنصف إذا هو استعرض واقع نضالنا العربي ، وما مرّ في ساحة العمل السياسي والقومي من عبر وأحداث ، أن يضع يده بيسر وسهولة على الآثار الوبيلة ، والنتائج المدمّرة ، التي آل إليها الواقع العربي بعد حوالي عشرين عاماً من ممارسة العمل الانقلابي ، والتدخل العسكري . وإليك طائفة من هذه الآثار والنتائج على سبيل العرض ، وليس على سبيل الحصر :

أولاً : على المستوى القطري :

* مصادرة الحريات العامة للشعب

تتقلص هذه الحريات بعد كل انقلاب ، وتصبح ملكاً لقادة الحركة العسكرية القائمة ، التي تعتبر العهد الذي طوّحت به عهد ظلام وخيانة وتجزئة وانحراف ، وتبدأ بحملة قمع وإكراه سياسيين وفكريين ، وتدشنّ عهدها بمقاضاة العهد الماضي ، وتفتنّ في إقامة المحاكم العسكرية والعرفية (الاستثنائية) ، لإرهاب الشعب وإلهائه ، وغسيل دماغه ، تمهيداً لإعادة تصنيف القيم في المجتمع .

* إقامة الحكم على دعامتَي الرقابة البوليسية والدعاية السياسية

أما في حقل الرقابة البوليسية ، فتعتبر العهود العسكرية كلَّ الشعب خصماً لها ، ومحلاً لشكّها ، وموطناً لريبتهَا ، فتمعن في تشديد الخناق عليه ، وتنشئ لذلك جيشاً من العيون والأرصاد ، وأجهزة المخابرات والمباحث .

وبذلك تتعدى صلاحيات مخابرات الجيش والمكتب الثاني مهمتها الأساسية في الحفاظ على أمن الجيش ، إلى تثبيت دعائم العهد العسكري القائم .

والرقابة البوليسية على نوعين :

أولاً : رقابة خارجية من الجهاز الحاكم على جميع فئات الشعب .

وثانياً : رقابة داخلية من الجهاز الحاكم على بعضه بعضاً .

إذ يصبح الشك أساساً ، وسوء الظن فطنة . وكلّما تململ الشعب ازدادت قبضة الحكام على صدره ، وهم غافلون عن أن طريق الرعب محفوف بالمخاطر والأشواك ، فالعنف يولد العنف ، والدّم يستسقي الدّم ، وهذا يهزم الغاية المتوخاة منه ، كما أن الاستمرار في استخدام العنف يؤدي إلى تحوّل جماهير الشعب إلى العبودية ، أو إلى الفساد وازدواج الشخصية . أما الدعاية السياسية وهي الدعاية الثنائية لكل حكم عسكري ، فيقصد بها تألية صاحب العهد العسكري أو أصحابه ، ومحاولة فرضهم على الشعب بالإيحاء والتلقين ، وتضليل الشعب عن غاياته الأساسية ، وإلهائه عن واقع المرّ بالمعارك الجانبية ، والإشادة بالحكم الحاضر ، والنيل من أخصامه ، واعتبار من كانوا محلّ تمجيد الشعب واحترامه في الأمس خونة عملاء ، رجعيين دخلاء .

* زرع الحقد الطبقي والتجزئة الوطنية

ساعد الحكم العسكري على زرع الفتنة والأحقاد بين المواطنين ، وأدى إلى إيجاد طبقة الأرسقراطيين العسكريين ، الذين يستمتعون بحقوق ومزايا وسلطات وصلاحيات لا تقرها عدالة ولا يبررها منطق . وقد عمدوا إلى تصنيف المواطنين والعاملين في الحقل الوطني والقومي تصانيف مزرية ، وألبوا العمال على أصحاب الأعمال ، والفلاحين على المزارعين ، واستعدوا الأحزاب السياسية ، وشككوا في نشاطاتها واتجاهاتها . وكانوا يعمدون أحياناً لضعف حركاتهم أو تفرق كلمتهم في الجيش إلى التستر ببعض الشخصيات الوطنية أو الأحزاب السياسية ، أو يحاولون أن يظهرها بمظهر عشاق الديمقراطية ، حراس الحرية ، فيعمدون إلى إجراء انتخابات نيابية ، وإقامة حياة برلمانية صورية ، إلا أنهم لا يلبثون ، إذا اجتمعت كلمتهم ، وتحققت سيطرتهم على اسلحة الجيش ، أن يقوضوا دعائم الشرعية ، ويعطلوا الحياة النيابية ، متذرعين بأوهى الحجج ، ويستغفوا عن كانوا بالأمس واجهة لحركتهم ، ستاراً لاغتصابهم السلطة بعد أن يمرغوه ، وينالوا من سمعتهم . فهم قد رضعوا الشك بالسياسيين المدنيين ، وهم قد ربوا على الحقد ، وغريزة التمرد ، واغتصاب السلطات الشعبية من بين يدي ممثلي الشعب ، فأصبح من كان منقذاً بالأمس ، علة العلل اليوم ، وسبب البين والفرقة .

* إفساد الثقافة والفكر

لا يؤمن العسكريون الثوريون بالاختصاص ، ذلك لأنهم تطاولوا على أكثر مراكز السلطة والإدارة والقضاء ، أو أفسدوها بالتدخل الصريح فيها ، بداعي أن الإخلاص والنزاهة والجد في العمل والولاء للعهد كافية لنجاح كل من يمارس المهام العامة ، وهذا لا يتوفر على أعلى مستوى إلا في العسكريين

الثوريين الشباب فتسلموا أخطر المناصب الإدارية والفضائية والتشريعية والفنية، وكانوا حرباً على كل ذي نعمة مادية أو معنوية ، وسخروا البرامج التعليمية والمناهج التربوية لتمجيد ذواتهم ، وتلقين أفكارهم ، وعبادة أشخاصهم، كما ابتكروا الالتزام في الفكر والأدب والفن ، فلا تفتح عبقرية ، ولا ينطلق فن، ولا ينظم قصيد ، إلا لتمجيدهم والإشادة بأشخاصهم ، أو لنشر مبادئهم وشعاراتهم . وقد شوّه التاريخ وحداً من ذكر الأمجاد القومية في المناهج التدريسية ، إلا ما نشأ منها في ظل عهدهم ، ومنذ مطلع ثورتهم . وامتطوا الشعارات إلى غاياتهم ، ثم غيروها وبدلوها تبعاً لأمزجتهم ، فحق على جيلنا العربي المعاصر - في ظل الثورة العسكرية وتناقضاتها المذهلة - أن يسمى جيل الحيرة والضياغ ، فقد شاءوا له أن تُحدّ أفكاره في قالب صلبة ضيقة ، فلا تنطلق إلا في الحدود وضمن القيود التي فرضت عليه وأوحى بها إليه ، كما نسفت بين الجيل وماضيه الجسور، وغدا التغي بأمجاد ذلك الماضي أو الانتماء إلى ذلك التاريخ التليد رجعية وتأخراً ، كما أنهم شوهوا في نظره جميع قادة تحرره من رجالات العمل الوطني، وجعلوهم في نظر الجيل الصاعد حفنة من الرجعيين وطائفة من العملاء المأجورين.

* التخطب والأمية السياسية

في بحران هذا التخطب والأمية السياسية ، عاش عالمنا العربي تحت وطأة الحكم العسكري ، الذي لم يفهم من الثورة إلا أنها تحريك للدبابات والمصفحات، واستيلاء على دور الإذاعة والقيادات ، وإذاعة سلسلة من البيانات والبلاغات ، أكثر ما فيها مطاعن في العهد الماضي ، وتهديم لما بناه السلف . وقد اتفق على أن المفهوم العلمي للثورة يتلخص في أنها انتقاص على نظام قديم ، ونضال في سبيل نظام جديد ، وعلى ذلك فإن العقيدة الثورية ليست سلبية فقط، إنها ليست

مجرد دحض فكري لنظام اجتماعي يتردى ، بل هي في الأصل نظرية بناء إيجابية ، إنها النور الكاشف الذي يوجه النظام الناشئ . ويؤكد (ماتزيني) الصلة بين الثورة والعقيدة فيقول : (عندما تنتصر الثورة يتسم المجتمع بطابع العقيدة ، إذ أن العقيدة هي ما يعطي البيئة الاجتماعية سيماءها ومناخها) ، ويقول أيضاً : (بأن على المبدأ أن يكون عاماً ، إيجابياً ، عضوياً ، فإعلان هذا المبدأ وتوضيحه والدفاع النظري عنه يشكل فلسفة ، وعلى هذا تصبح الفلسفة أداة بيد العقيدة) .

وإذا استعرضنا مجمل الانقلابات والثورات العسكرية ، نجد أنها لم تكن تفكر مسبقاً إلا في اغتصاب السلطة والوصول إليها ، ثم تبدأ في تحديد شعاراتها وتجديدها وتعديلها وتبديلها أو نسخها أو استيرادها ، سواء على المستوى القطري أو على المستوى القومي . كما أن سبل التطبيق تتشعب وتتأقض ؛ فمن حركة تحرير ، إلى اتحاد قومي ، إلى اتحاد اشتراكي عربي ، ومن شعارات (اتحاد - نظام - عمل) إلى (ديمقراطية - اشتراكية - تعاونية) إلى (وحدة - حرية - اشتراكية) . ومن وحدة صف ، إلى وحدة هدف ، إلى وحدة عمل .

ولا شك أنه من الواضح المعلوم والمقرر المحتوم ، ونحن في عصر العلم والاختصاص ، أننا إذا جعلنا الاستثناء مبدأ وقاعدة ، والأمية السياسية رائدة وقائدة ، وقعنا بالضرورة في تناقضات وضياح وتخبط وعماء ، فلا نحن بنينا حاضراً مأموناً ، ولا وفرناً مستقبلاً زاهراً مضموناً . وهذا لعمري غاية الغايات في الرجعية والتخلف .

* استيراد الأفكار والشعارات

لذلك كله ، ولجهل وتعنت واعتداد أصحاب الثورات العسكرية ، ولعجز أجهزتهم وخلاياهم عن الإبداع والابتكار ، كان لزاماً عليهم استيراد الأفكار ،

وتلبس الفلسفات ، والجري وراء الماركسية العتيقة ، واللينينية الحديثة (ماوتسي تونغ وجيفارا) ، لتبني الاشتراكية المادية ، أو تقمص أفكار (ماتزيني وكافور ورينان) وغيرهم من فلاسفة القومية . فطبقت الاشتراكية العفوية المرتجلة ، التي لم يسبقها تخطيط مدروس ، أو تكييف علمي ، يقرب زاوية الخطأ ، ويقوم إنحرافات التطبيق ، ويحقق القدرة على الملاءمة ، بل قامت على العفوية ، واتكأت على الحقد الطبقي ، والتأميمات الاعتبارية ، التي لم تتناول القطاعات غير الناجحة لدعمها وتنشيطها ، أو هي بادعت في إحداث خدمات لم يباشرها القطاع الخاص ، بل أنت إلى أنجح قطاعات الاقتصاد ففقت عينيها ، واستولت عليها .

لذلك دب الذعر ، واختل حبل الثقة بين الحاكم والمحكوم ، وبدأ أصحاب الأعمال والملاك في تسريح وفصل العديد من عمالهم ، وتهجير فلاحهم ، فكان أول من اكتوى بنار التأميمات والمصادرات المرتجلة : العمال والفلاحون بشهادة الأرقام والإحصاءات الناطقة . وقد أثبت التاريخ أنه من الحق انتزاع الأملاك من الرعية بدون حق أو مبرر عادل . وقد نشأ الحقد الطبقي ، والتخلف الاقتصادي ، عن التأميم المرتجل ، والمصادرات الاعتبارية ، والمزاوادات الاشتراكية . كما نبئت بين ظهرانيها في هذا العالم العربي عصبية قومية ، وحركات اقليمية ، سببها تطرف العسكريين في نظرتهم إلى القومية ، واستعجالهم فرض الوحدة الدستورية ، دون سبق دراسة ولا تخطيط علمي ، أو منهاج تدريجي ، يلاحظ ويعالج الصعوبات المحلية ، قبل أن يمتطي غارب العواطف السطحية ، في تقرير القضايا المصيرية ، وتحقيق الأهداف القومية .

* الديكتاتورية وعبادة الفرد

ليس بدعاً أن من يحكم الشعب بالعنف والإكراه ، ويستفتيه بالحديد والنار،

لن يكون حكمه حكم شورى ، ولا سبيله سبيل الحرية والديمقراطية والانفتاح على الشعب .

فقد كان من نتائج الثورات العسكرية الوبيلة ، ان عاش الشعب العربي في أكثر دياره وأمصاره بين ديكتاتورية الفرد ، أو ديكتاتورية الجماعة ، وحكم القلة التي تبني بناءً فوقياً ، وتخطب الجماهير من ذرى أهرامات نظامها البوليسي، أو من مشارف جادة الغروب في الأركان التي تسطع فيها الفراقد وتلتهم العبقريات . ثم لا تلبث أن تنفجر وتتهلوى ، لأنها حُمِلَتْ فوق طاقتها ، وشُحِنَتْ بأكثر من قدرتها . وإن أدهى ما مني به الشعب العربي وهو في باكورة نضاله وفجر أمانيه وآماله ، هذه الديكتاتوريات العسكرية الغاشمة ، التي تستخف بالإرادة الشعبية ، وتتلاعب بالقضايا المصيرية ، وتسخر كل ثروات الأمة وطاقات الشعب لتمجيدها ، وتآليهها ، والجري وراء مطامعها ، وإنه لمن السهل جداً أن تتحول الديكتاتورية إلى طغيان إذا طال أمرها ، وامتد حكمها ، حتى لو نشأت في الأصل على أسس دستورية . ولعل الشعب العربي يجتاز الآن محنة مصيرية ، ويخضع لقانون تاريخي سببي يقول بأنه : (لا تنتقل الشعوب من الإقطاعية الطاغية ، والملكية المستبدة ، إلى الديمقراطية والحرية إلا على جسر من الديكتاتورية) .

وقد صدق هذا القانون التاريخي الضروري على الثورة الفرنسية الكبرى بعد حكم نابليون ، وعلى غيرها من الثورات في العالم . وأخيراً فإنه لا خلاف في أن أثر الحكام الذين يعينون أنفسهم في إيذاء الحرية والافتئات عليها ، أبلغ من أذى الحكام الذين ينتخبهم الشعب بحرية ، ولا سيما إذا حسن اختيارهم .

* إضعاف الجيش

يصدق على أكثر الجيوش العربية قول الشاعر العربي :

(ونقتلنا المنون بلا قتال)

فمنذ انفجر أول انقلاب عسكري على يد حسني الزعيم في سورية بعد معركة فلسطين المريعة ، وجدت الثورات والانقلابات العسكرية سبيلها إلى أكثر البلاد العربية ، وبدأ التطاحن على السلطة بين العسكريين ، الذين استمروا لعبة السياسة ، وتقاذف كرة الحكم فيما بينهم ، فدب الانقسام بين صفوفهم ، وعصفت ريح المطامع بينهم ، فخرجوا عن أغراضهم الأساسية ، واختصاصاتهم الأصلية، ومهمتهم المقدسة الحيوية ، وأخذوا يتناحرون ويتذابحون ، لأن العنف يولد العنف ، والانقلاب يطيح بالانقلاب . وسخروا السلاح الذي انتمته عليهم الشعوب العربية ، ووفرت له من قوتها الضروري ، ورفاهها المعاشي ، ليستخدموه أداة عنف وإكراه لهذه الشعوب ، ويبددوه في المعارك الداخلية ، والانقلابات العسكرية ، فخرس الجيش العربي السوري خيرة قواده ، ونخبة ضباطه ، وانصرف عن الممران والتعبئة وتحصيل الخبرات العسكرية وتطويرها ، إلى التناحر والجري وراء المطامع السياسية . فكان الجيش أول من أضر به التدخل السياسي والعمل الحزبي ، فبدلاً من أن يكون كما هو مفروض ملكاً للأمة العربية ، درعاً لوقايتها ، سهماً في صدر أعدائها ، أصبح أداة في أيدي أشخاص مغامرين وسياسيين وصوليين !. فتدنى مستواه ، وضاع انضباطه ، وتشرذم قواده ، وفقد أمنه واستقراره ، وضل عن غايته الأساسية ، ومهامه التعبوية ، كما أنه فشل في تدخلاته السياسية ، فأصبح كالمنبت الذي لا ظهراً أبقي ، ولا أرضاً قطع .

يقول الجنرال دوغول : (إذا عمل العسكري في السياسة ، أصبح عسكرياً فاشلاً ، وسياسياً فاشلاً) .

* فقدان الأمن والاستقرار

مما لا ريب فيه أن اللجوء إلى السلاح والعنف وتحريك الدبابات والطائرات في سبيل إحداث تغييرات في الحكم ، كان من الممكن أن تتم بالأساليب البرلمانية ، والوسائل الديمقراطية المعروفة ، التي تواضعت المجتمعات المتحضرة على اعتبارها السبيل السليم والطريق المأمون لإجراء أمثال هذه التغييرات ، دون أن ينعكس أثرها أو تؤثر هزتها على حبل الأمن والاستقرار في البلد ، ذلك لكون الأمن والاستقرار شرطين أساسيين لكل تقدم وعمران ، أقول: مما لا ريب فيه أن هذه الهزات المتلاحقة ، والثورات والانقلابات العسكرية المتعاقبة ، أثرت أبلغ الأثر على الأمن الداخلي للبلاد العربية الاشتراكية العسكرية، وجعلت منها مشاغل أحقاد ، ومعسكرات منازل، فشردت منها رؤوس الأموال المستقرة ، والخبرات العلمية والفنية الضرورية لإعمارها وتميئها، فتخلفت في النواحي الاقتصادية ، كما تمزقت من النواحي الاجتماعية ، وقوبلت جميع العهود بالشك والريبة ، وغدا العمل القومي والنضال السياسي مجلبة للشقاء والمهانة والخزي واللعة لأصحابه ، فأخمدت المروءات السياسية ، والحماسة الشعبية ، وغدا الشك والقنوط واليأس والكآبة والتفوق والسلبية (واللأبالية) شعار السلامة وسبيل الكرامة ، فانتحرت الآمال على شواطئ الأجل ، وشخص الثقة مرضنا بأنه قاتل عضال .

ثانياً : على المستويين العربي والدولي

سنستعرض فيما يلي آثار الثورات والانقلابات والتدخلات العسكرية في البلاد العربية ، على المستويين العربي والدولي بعد قرابة عشرين عاماً من قيامها ، ونلخص بعضاً من هذه الآثار فيما يلي :

* تقسيم المجهود العربي

كان من أثر الثورات العسكرية أن فرضت على الشعوب العربية نوعاً من الحكام العسكريين ، مارسوا الديكتاتورية الفردية ، وخضعوا لمؤثرات داخلية وخارجية ، جعلتهم يعملون عن رغبة وطوعية ، أو عن جهل وأناية ، على تجزئة المجهود العربي ، فحل الخصام محل الوئام ، والعنف محل الإقناع ، والاستعلاء محل الإخاء ، فمن لم يكن منهم فهو قطعاً عليهم ، وهو المارق الخائن ، والرجعي العميل .

وقسمت الدول العربية إلى متحررة وغير متحررة ، ثورية ورجعية ، وحاول الثوريون العسكريون أن يفرضوا عليها أفكارهم ونزعاتهم ، سواء منها المرتجل أو المستورد . وقاومت الأنظمة الديمقراطية التطورية دفاعاً عن بقائها ، وذوداً عن أراضيها ، فبدأ الصراع والتمزق الداخلي العربي ، وسخرت أجهزة الإعلام العربية ، فكان ما يفتريه ويتقوله أصحاب النظريات الثورية العسكرية العرب على غيرهم من الحكام أمراً تغنى له النفس ، ويضيق له صدر العربي الحر . واستخدمت وسائل غير شريفة في الدفاع والهجوم ، وتحطيم الخصوم . وصدرت الأفكار الثورية ، كما تكررت الدعوة إلى العنف والتدابيح ، والقطيعة والتدابير ، واستخدام السلاح العربي ضد الأخ العربي ، سواء لقمع الانتفاضات الشعبية على حكم القلة العسكري ، أو بالتستر وراء تحرير بعض الشعوب العربية من حكمها المتخلف الرجعي ، حتى حق لرئيس حكومة الصهاينة الغاصبين (ليني إشكول) أن يقول لبني جلدته في تصريح أذيع في حينه : (اطمئنوا فإن المجهود الحربي العربي موجه ضد الشعوب العربية ، أكثر مما هو موجه ضد إسرائيل . وإن سبب عدم الاستقرار في المنطقة مرده إلى تطاحن العسكريين العرب ، ولا يد لإسرائيل فيه) !.

* حلول العرب محل الاستعمار

وفي غمرة هذه النداءات التحررية ، والشعارات الثورية ، ظهر لأكثر الشعوب العربية أن كل ذلك إنما يخفي وراءه نوايا توسعية ، وأهدافاً استعمارية عربية ، ليحل الاستعمار والتسلط العربي الراهن محل الاستعمار الغربي الراحل ، ويملاً الفراغ مدعياً تحقيق أهدافه في التمدين والتنمية والتقدم ، فكان من نتيجة ذلك أن وجه المجهود العربي الذي يفترض أن يكون مشتركاً متكاملأً إلى معارك جانبية استنزفت قسماً كبيراً من الزخم العربي ، والطاقت العسكرية والبشرية ، التي يتوجب إدخالها لمعارك أخذ الشأراً في فلسطين السليبية ، وتحرير العالم العربي من بقايا الاستعمار والوصاية الأجنبية .

واعتبر الثوريون العسكريون تحرير وتوحيد العرب في ظل الثورية الاشتراكية ، مقدماً على تحرير فلسطين ، واسترداد الوطن السليب .

* إضعاف الجيوش العربية

كانت النتيجة الطبيعية لكل ما تقدم ؛ إضعاف المجهود الحربي العربي ، وإبعاد الجيوش العربية عن أهدافها القومية الحقيقية ، وغايتها التعبوية ، وتحريكها ضد الشعوب العربية ، أو إغراؤها بالرتب الوزارية والمناصب الدبلوماسية ، وإقصاء كل ضابط ذي طموح عسكري عن ميدان تحقيق طموحه في الجيش إلى مزاحمة المدنيين في الوظائف الاختصاصية ، حتى الصحافة المؤممة والإعلام تسلط عليها عسكريون ورأس مجالس إدارتها ضباط ، مما جعل كل قول بتنسيق المجهود الحربي العربي لغواً . وكان من آثار ذلك أن خلفت التجارب في النفوس حذراً وشكاً مضمينين في أهداف الجيوش العربية تجاه بعضها بعضاً ، حتى أن كثيراً من الدول العربية المتاخمة لإسرائيل وغيرها ،

امتنعت أخيراً أو تحفظت في موضوع الترخيص بدخول قوات عربية مشتركة إلى أراضيها ، ذاكرة جراحاتها العميقة الرغبة ، متعظة بتجاربها المرة القربية ، كما أصبح العربي يتشفى بالعربي إذا اعتدى عليه العدو المشترك ، كما جرى أخيراً في معركة السمّوع في الأردن .

* ارتجال الوحدات المحورية

طلع علينا الثوريون العسكريون العرب أخيراً بنظرية مفادها أن وحدة القوى الثورية العربية ، تشكل قضية مستأخرة . تحول دون تحقيق جماع أمانينا القومية ، وقضايانا العربية ، وفي طليعتها قضية فلسطين .

إلا أننا إذا أعدنا النظر في مختلف ما مر من وحدات واتحادات ثنائية محورية ، تبين لنا أن الارتجال والأمية السياسية ، وكيدية المعسكرات والمحاور ، كانت رائد القائمين على هذه الوحدات ، وقد اتعظوا جميعاً ، ولو إلى حين ، بعظة الانفصال . فأخذوا يدرسون العقبات ، ويقفون عند الهنات والصعوبات والمزالق والمنحدرات . وليس مفهوم الوحدة الاتحادية ، أو وحدة التنسيق وما شاكلها ، إلا آثاراً لنتائج الارتجال الوبيلة . فلئن قيل : إن قيام الوحدة أمر ممكن وقد أثبتته وحدة سورية ومصر ، فإنه يمكن القول أيضاً : بأن فك الوحدة أمر ممكن وقد أكدّه انفصال سورية عن مصر في ظل التسلط والفوضى والارتجال . إذ كانت هذه الوحدات المرتجلة غير العلمية ، وحدة حكام في الذروة ، لا وحدة شعوب في القاعدة . لذلك رأيناها تنتكس وتنفك حين تفرقت كلمة الحكام ، ودب بينهم التنازع والانقسام .

وأننا سنبين بعد قليل ما هي العبر والنتائج التي علمتنا إياها التجارب الحدودية العربية ، وما هي الأسس والشرائط الكفيلة بقيام وحدة راسخة باقية نامية متكاملة .

* إثارة العصبية القومية

إن المناداة بالقومية على أسس عنصرية تعصبية غير منفتحة على العالم والإنسانية ، وإقامتها على الاشتراكية والمادية الجدلية الملحدة كقاعدة للحكم ، كل ذلك أدى إلى إثارة العصبية لدى الأقليات القومية ، التي كانت تعيش بين ظهرانينا ، وتجمعها بنا إما رابطة اللغة ، أو المصالح والتاريخ المشترك ، أو العقائد الدينية الموروثة .

ولم تكن هذه العناصر لتستشعر بالخطر قبل قيام التمجيد والتعصب للقومية العربية ولكل ما هو عربي ، وظهور الرغبة في إقامة الوحدة العربية على هذا الأساس وحده ، دون مراعاة حقوق هذه الأقليات المتأخية مع المجموعة العربية ، بل سميت كل دعوة من هذا القبيل شعوبية وتجزئة . فلم يكفنا سرطان فلسطين حتى نفتح لنا خراجاً في شمال العراق وآخر في جنوب السودان .

وإننا نعتبر التخبط السياسي ، والعصبية القومية العمياء ، والحكم العسكري النزق المرتجل ، مسؤولية إلى حد بعيد عن إثارة هذه القضايا ، وإعطاء الأبعاد لهذه المشاكل ، إلى جانب الأيدي الأجنبية المريبة ، التي لا تريد لدولة العرب الواحدة المتماسكة أن تقوم وتتحقق .

وقد وصل التناحر والتدابير بين الحكام العسكريين في بعض الدول العربية إلى حد أن وقف جيش عربي إلى جانب جيش إنجليزي في الكويت ، ليقاتل جيش العراق أيام عبدالكريم قاسم ، كما تورط بعض الحكام العرب في تشجيع الحركة الكردية وموالاتها للقضاء على العهد في العراق ، إذ كانوا يعتبرونه مناوئاً لهم في ثورتهم ، حائلاً دون تحقيق رغبتهم الجامحة في السيطرة على العالم العربي. وهكذا نشأت من صفوف الثورة العسكرية العربية ، حركات

تفهم الثورية على طريققتها . وكان لابد من أن يتركز مجهود المعسكر التحرري على خنق الثورات الوليدة ، وإذابتها في ثورة واحدة تدعي أنها أم الثورات وروحها ومحصلتها ، ولا تقبل للثورية العربية إلا أن تكون مشتقة منها ، حاملة شعاراتها ، عاملة في اتجاهها ، متمشية في ركابها . وهكذا نشأ شعار (عملاء وأجراء ، لا سادة وشركاء) !.

ثالثاً : على القضية الفلسطينية

إن الثورية العسكرية والانقلابات المتلاحقة ، كانت إلى حد بعيد نتيجة للشعور بالمرارة وخيبة الأمل في معركة فلسطين كما أسلفنا ، فكان طبيعياً في ظل الأساليب الديمقراطية أن يحاسب ويحاكم المسؤولون العرب عن هذه المعركة الخائبة ، التي ضلل الزعماء فيها الشعب العربي ، ولم يصارحوه بواقع التعبئة العربية ، وطبيعة المعركة الفلسطينية . لذلك فقد وجد الضباط المغامرون سبيل السلطة سالكاً . فقد توحدت أهداف الشعب العربي ، وتركزت في شعار التسليح والتعبئة وأخذ الثأر ، إذ كان العسكريون يدعون أن المعركة معركة قوة وسلاح وعتاد وتعبئة عسكرية . ولما كانوا هم الذين يمثلون القوة ، وهم الذين اكتووا بنار الخيانات والأسلحة الفاسدة ، فقد كان طبيعياً أن يتوسم الشعب العربي في ضباطه الأحرار فجر خلاصه ، وطريق كرامته ، وأخذ ثأره ، والدفاع عن حياضه . فقفز العسكريون إلى الحكم ، وحملوا المجهود الاقتصادي العربي فوق ما يستطيع أن يحمل ، لمضاعفة مخصصات التسليح . ولكن تكرر الانقلابات ، وتوالي الانتفاضات ، والجري وراء المناصب والسلطات والمكاسب والامتيازات ، أخذ يجعل من العسكريين عبئاً على موازنة الدولة ، وخطراً على أمنها واستقرارها . فأخذ كل عهد يغدق المزايا على العسكريين ، حتى غدوا الفئة المحظوظة التي تنعم برفاه مادي شامل ،

واستثناءات وامتيازات خاصة ، وكان كل انقلاب فرصة للاجتراء على الرتب والمناصب العسكرية ، وإجراء ترفيعات استثنائية . فكان الضباط الأغرار لا يخدعون إلا أنفسهم بهذه الرتب الاعتبارية ، والألقاب البراقة . وهذه إحدى خطط الاستعمار المأثورة ، لإضعاف أي بلد ، واستدامة تخلفه ، والتسلط عليه . فقد ذكر تقرير سياسي رسمي أن من آثار تدخل الولايات المتحدة في دول أمريكا اللاتينية ، أن إحدى هذه الدول كان تعداد أفراد جيشها بمجموعه اثنين وعشرين ألفاً ، كان منهم ستة آلاف برتبة لواء (جنرال) . لذلك فإن أي مراقب منصف لا يشك أبداً في أن الاستعمار الجديد يفضل التعاون مع ضباط ، أو حفنة من الضباط ، ليساندهم ، فإذا هم خرجوا عليه دبر لهم فئة أخرى من الطامعين العسكريين ، تطيح بهم وتظهر عليهم ، وتتعهد برعاية المصالح الكبرى للاستعمار ، ومهادنة الصهاينة ، وما حوادث أمريكا اللاتينية ، أو الشرق الأقصى ، وأفريقيا ، ببعيدة عنا ، ناهيك بواقع الأمة العربية ، وتخطبها وعدم استقرارها .

وقدم الشعب راغباً من قوته ورفاهه وأمنه واستقراره ، متطلعاً إلى يوم الخلاص القريب ، لاسترداد فلسطين المغتصبة ، وتحرير باقي أجزاء الوطن العربي . وطال انتظار الشعب العربي ، ولم يكن يسمع في هذا الصمت العميق ، إلا أخبار بعض المناوشات ، والمعارك الجزئية ، أو الطلقات الفردية ، على الجرار الصهيوني الذي يصر على العمل في المنطقة المجردة . ثم جاء البوليس الدولي ليتمركز في قطاع غزة وشرم الشيخ ، وليقيم من دون إسرائيل سياجاً واقياً تعمل خلفه وتشيد . وتحول الماء العربي لتحبيي به موات الأرض ، وتستوعب آلاف الصهاينة من المغامرين الجدد . وبعد أن أقمنا الدنيا لقرار التقسيم ، وقدمنا الضحايا ، وخضنا معركة للحؤول دون تطبيقه ، إذا بزعم عربي رائد يناهز بعد خمسة عشر

عاماً بوجوب تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين واحترامها ، والعودة إلى مشروع التقسيم ، فحققت في ذلك علينا كلمة المرحوم (فارس الخوري) إذ قال بعد صدور قرار التقسيم : (إنني أشفق على العرب من أن يبكوا غداً على قرار بكوا منه اليوم) .

وقد أثبت الواقع العربي بعد قرابة عشرين عاماً من التخبط والفوضى والتناحر والتناقض ، أن قضية فلسطين ظلت القاسم المشترك ، والنداء الأوحده المسموع ، والهدف الأسمى لسائر البلاد العربية ، بداعي تليبيتها الدعوة لمؤتمر القمة الأول ، رغم ما كان يتنزى في صدر أكثر الحكام العرب من جراحات وأحقاد دفينه ، وتناقضات مصيرية ، سببت لها الثورية العسكرية الحديثة ، والديكتاتورية التحررية المتطرفة .

وقد طلع علينا حسنين هيكمل ، أحد أبواق الثورية العسكرية ، عشية مؤتمري القمة الأول والثاني ، بحجج وادعاءات وتبريرات ومثبطات ، مفادها أن القضية الفلسطينية قضية لا تحل إلا بالطرق الدبلوماسية ، والمسااعي الجانبية ، وبالضغط البترولوي على المصالح الأجنبية ! لأن إسرائيل كما اكتشف أخيراً عضو في هيئة الأمم المتحدة ، وأن أية مغامرة عسكرية ، ستحرك التوازن الذري في العالم ، لذلك يلتقي الشرق والغرب على حفظ كيان إسرائيل ، وليس أي منهما مستعداً للخوض في حرب نووية بسبب القضية الفلسطينية ! . وقد كانت مذكرات كل من خروتشوف وجونسون ، الموجهة إلى بعض الدول العربية ، قبيل انعقاد مؤتمري القمة وأثناءهما ، جازمة قاطعة في هذا الشأن ، فانقلبت القمة من الإعداد للتحرير والحرب الفورية إلى مشاريع إلهاء وتحويل وأخذ ، وإلقاء للمسؤولية الجدية في التحرير على منظمة التحرير الفلسطينية ، ورفع شعار حرب التحرير الشعبية ، بحيث تنقلص مهمة الجيوش النظامية أو

التقليدية ، لتصبح جداراً يلوذ به الفدائيون ، وحصناً به يحتمون .

رابعاً : على المستوى الدولي

لقد كان طبيعياً أن تنعكس آثار الفرقة والتناحر ، والثورات والتآمر ، على استقرار المنطقة العربية ، إذ لم يثبت على أرض المعركة غالب ولا مغلوب ، بل كانت الحصيلة هدرأ للقوى بدون طائل ، ولم يفد من نتائجها ومضاعفاتها قطعاً إلا الاستعمار ممثلاً بإسرائيل . فقد ضعفت قيمتنا في المحافل الدولية ، وتفرقت كلمتنا ، ونسفت قيمنا ، ولم يعد يضمننا لقاء بناء ، حتى كادت الجامعة العربية نفسها تدك أركانها ، مكابرة من بعض الحكام ومسايرة لغرورهم . وكان الصهاينة في هذه الأثناء يشيدون ويتوسعون ويتكاثرون ويحولون مياها العربية ليعمروا بلادهم ، ويحيوا موات أرضهم ، حتى نتسع للهجرة الصهيونية الدافقة . وقد منينا بسلسلة من الخيبات ، أهمها أننا بعد هذا العهد الطويل من المناداة بخرق حصار السلاح ، والعمل على نشر الاشتراكية في البلاد العربية ، لم نستطع أن نضمن على الصعيد الدولي تأييد الكتلة السوفيتية والدول الاشتراكية الشرقية لقضايانا المصيرية الكبرى . إذ التقى الشرق والغرب على الاعتراف بكيان إسرائيل ، وضمن بقائها ونمائها . بدليل أن مذكرة (خروتشوف) الموجهة عشية انعقاد مؤتمر القمة الأول جاءت مخيبة لآمال أصدقائه من الاشتراكيين العرب . فكأنه تجاهل بأن سيل الأسلحة الذي يغدق على مصر ، لم يكن من مبرر له إلا معركة الثأر في فلسطين . زد على ذلك أن إغداق المساعدات العسكرية أو الاقتصادية المقدمة لمصر ، كانت من بين أسباب إقصاء خروتشوف وتحتيته . كما أننا لم نكن لنفيد كثيراً من المؤتمرات والمحافل الدولية لتوضيح قضية عرب فلسطين ، وسرد مأساة وطنهم السليب ، بل كنا لا نريد إقحام القضية

الفالسطينية على جدول أعمال هذه المؤتمرات . وقد كنا دوماً نصرح بأن القضية الفلسطينية قضية عربية صرفة ، وننظر إليها على أنها قضية العرب الكبرى . ولو أننا أنصفنا لجعلنا منها رأس القضايا الإسلامية والإنسانية في عالمنا المعاصر ، لأن الصهيونية تمتطي جناحي عقيدة دينية لمحاربة العرب ، فإسرائيل هي الوطن القومي والديني للصهاينة اليهود . وقد استيقظ الشعور الإسلامي أخيراً في أفريقيا ، فاستقبلت (جولدا مائير) لأول مرة بحركات عنف ، ومظاهرات احتجاج واستتكار ، من قبل المسلمين الأفريقيين . ونحن رغم أننا نبريء أنفسنا من الدعوة لجعل القضية الفلسطينية محلاً لحرب مقدسة ضد اليهود كطائفة دينية ، ولكن الصهيونية العالمية لا تنفك تتآمر وتثير الحزازات والنعرات الدينية ، وآخرها قرار المجمع المسكوني القاضي ببراءة اليهود من دم السيد المسيح ، مع ما نقلته إسرائيل من حيثيات محرفة لهذا القرار ، تشير إلى المعارك المقدسة التي قامت على مدى التاريخ بين الديانتين الإسلامية والمسيحية ، والتذكير بأن السيد المسيح والسيدة مريم العذراء عليهما السلام كانا يهوديين في الأصل . ونأمل ألا يكون هذا القرار خطوة في سبيل اعتراف الكنيسة المسيحية بإسرائيل ، وتوطئة لمشروع تدويل القدس ، وإقامة المركز الروحي للكرسي البابوي فيها ، بالتعاون مع إسرائيل .

والخلاصة ؛ أن من أفدح الخسائر التي منينا بها بسبب اعتناق الثورة الاشتراكية ، ذلك التمزق المدمر في وحدة الصف العربي . فاعتماد المعسكر الثوري العربي للعقيدة الماركسية ، وقيامه على المساعدات السوفياتية والصينية، ورفع شعار لقاء القوى الثورية ، أدت إلى لجوء المعسكر التطوري العربي أكثر فأكثر إلى الغرب ، فدخلت المنطقة العربية في دوامة النفوذ

الشرقي والغربي ، وتعمق الانشقاق والخلاف والتناقض ، فلم يفد من كل ذلك إلا عدونا المشترك، الذي خلت له الساحة ، فاستفرد الدول العربية وتحداها واحدة بعد الأخرى في عقر دارها ، وأثبت سيطرته على أرضها وسماؤها حين يشاء ، كما أضر هذا الانشقاق والتصدع بسمعتنا الدولية ، وبدد مساعيها الوحدوية ، وطعن في الصميم أقدس أمانينا القومية .

الفصل الثاني

طريق الخلاص

يتساءل الفكر ويحار المنطق في تلمّس سبيل الخلاص ، ونشدان أفق الحياة والنجاة ، في بحر ان التخبط وحمى الشعارات والعقائد ، وفي سعي معركة التطاحن والتذابح العربي . وترى المراقبين المخلصين ، الذين لم يعودوا يملكون شيئاً من زمام المبادرة والقيادة والتوجيه ، يشعرون بالأخطار الداهمة ، والنهاية الفاجعة ، لسائر ما بنّته الأجيال العربية من صور العزة القومية ، والكرامة العربية، وما نسجته من آمال عراض لإعادة العرب إلى رأس القافلة الإنسانية ، كما كانوا خير أمة أخرجت للناس ، ليغنوا حضارة العالم المادية بتراث باذخ زخم عامر بالطاقات الروحية السامقة ، والمعنوية الدافقة ، التي كانت منذ الأزل قوام حياة الأفراد والجماعات والأمم ، والدعائم الأساسية لسائر الحضارات الإنسانية الوطيدة .

ولقد خلّفت السنوات العشرون الماضية من حياة العرب عقابيل وجراحات وزعازع وهزّات ، شكّلت أكبر تحدٍّ للضمير العربي ، استشعر بعده غربّة ووحشة على الأرض العربية . فقد سُجِنَ الفكر في قماقم ، وامتنع الرأي والاجتهاد إلا على طغمة الحاكم ، وقامت دويلات العرب ، وعلى رأس العديد منها قواد وحكام نبأ بهم المقام ، وتربعوا على دَسَت السلطة بالحديد والنار ، فغدا العنف سُنَّةً بقائنا . ومضينا في ملحمة ضارية ، نحطم قيمنا ، ونعبد صنمنا . وانطلق السلاح الماضي من اليد العربية ، ليستقر في صدور الأخوة العرب ، فبيّت أوصال القربى ، ويُخرس نداء الدم ، ويذيق بعضنا بأس بعض .

كما قامت على جنبات الوطن العربي ، بل في السويداء من قلبه ، أخطار ماحقة، تعطل المجهود العربي ، وتجهض كل مسعى إيجابي ، فاجترأت إسرائيل على تهديدنا ، وتناولت على أرضنا وسمائنا وترابنا ومائنا . كما أثار التزمّت القومي ، والتخبط السياسي في جنبات العالم العربي فتناً ومشاكل قومية وعنصرية ، تشكل أخطر المعوقات لتكامل المجهود المشترك ، ووحدة العمل العربي . فقد خلف لنا عهد الاستعمار العثماني عقداً دينية ، فكان أن أتى الاستعمار الغربي فعزز في أجيالنا الصاعدة النفرة من الدين ، والتحلل منه ، على حساب القومية ، التي أرادوا أن يجعلوا منها عقيدة تملأ الفراغ ، وتسد ما في نفوس الأجيال العربية من تطلعات روحانية أصيلة ، ووشائج دينية وطيدة .

ثم بدأنا ننتفض على الغرب ، الذي أخذ شبح تسلطه القاتم يجلو عن دنيا العرب ، ولم يكن تعلقنا بديمقراطية الغرب بقدر ميلنا الجامح لمحاربة تسلطه الرأسمالي ، فاعتنقت أكثر الدول العربية المحكومة عسكرياً الاشتراكية مذهباً ، لترد به على رأسمالية الغرب والاستعمار الحديث ، وارتجلت تطبيقها في ظل الثورات ، والحروب الأهلية ، والمهاترات الإعلامية ، والتناحر الطبقي ، والانتقام الشخصي .

وزاوج العسكريون الثوريون العرب بين الوحدة والاشتراكية ، وجعلوا من الاشتراكية شرطاً لازماً للوحدة ، لا يتحقق إلا بها مجتمع الكفاية والعدل ! .

ويحق لكل عربي بعد أن مضت مرحلة خطيرة من تاريخ العرب الحديث ، في ظل التحرر والثورات العسكرية ، والفلسفات القومية والاشتراكية ، أن يعود على هذه الفترة بالتقييم ، ليبرز الأخطاء والأخطار ، التي يتعرض لها المصير العربي المشترك ، ويساهم في إضاءة قيس من اليقين والهدى على الطريق الموحشة الوعشاء التي يسير عليها الركب العربي ، بين الفتن الداخلية ، والتمزق السياسي والاجتماعي ، ومخططات التوازن الدولي . وهذه أفكار تنثر على

الدرب في بحران التخبط العربي ، ومعالم في طريق العمل العربي الهادف ، واقتراحات مخلصه مجردة ، تتوخى إنجاح المجهود العربي المشترك ، وإبراز العقيدة القومية العربية بمفهومها الحضاري والروحي والإنساني ، الذي سيهبها قدرة على البقاء والنماء ، والانطلاق نحو تحقيق المثل العربية الخيرة ، والمساهمة في البناء الحضاري الوطيد ، والإخاء الإنساني الشامل .

القومية العربية الحديثة

كانت الأرض العربية على مدى التاريخ الإنساني مستقراً للعقائد الدينية ، ومصدراً للروحانية الإنسانية . وقد قال لورانس : (العرب شعبُ الانفعالات ، والثورات ، والإلهامات ، والوحي ، وعنصر العبقريات الفردية ، وأكثر صناعات العرب صنعُ المعتقدات التي تكاد تكون احتكاراً لهم . ثلاثة من الأديان السماوية وُلدت عندهم ، واثنان من هذه الثلاثة استطاعا أن ينطلقا إلى ما وراء الحدود ، وينتشرا عند الشعوب غير السامية) .

والمهم من هذا القول تقريره للأمر الواقع ، والسمة البارزة للقومية العربية ، وهي روحانياتها ، وتوحيدها ، وظمؤها للعقيدة .

ويقول (ماسينيون) : (إن اللغات السامية وخاصة العربية منها ، هي الأداة التي لا أداة سواها للكشف عن الوجدانية ، إذ لاءمت في الفكر العربي تلك البساطة التوحيدية ، والنزعة الشمولية) .

كما أن (شارل فوكو) حين اجتاز بادية الشام ، لم يتمالك نفسه من أن يسجل اطباعاته فيقول : (في هذا الهدوء العميق ، من هذه الليلة السحرية ، بلغت مستقرّي الأول في بادية الشام . إن المرء ليفهم في عزلة ليلية كهذه ، لماذا يعتقد العرب بليلة سرية هي ليلة القدر ، تنزلُ فيها الملائكة إلى الأرض ،

وتصبح مياه البحار عذبة ، ويُسبَّحُ بحمد الخالق كلُّ ما في الطبيعة من مخلوقات غير حية) .

لذلك كانت كل دعوة أو فلسفة للقومية العربية قائمة على أساس مادي أو إلحادي بعيدة عن السجّية والفطرة والطابع المميّز للتراث العربي ، ومناقضة للبناء الحضاري والكيان الروحي العربي الأصيل . كما أن القول باحتواء العقائد الدينية ، والبعد عن المثل الروحية ، والمناداة بقومية عربية قائمة على الاشتراكية والمادية الجدلية ، دون مراعاة ولا استفادة من الوقود الروحي ، والحافز الحضاري ، والدافع الإنساني للقومية العربية ، فيه بُعد عن الأصالة العربية ، وإهدار للطاقات المفجّرة لقوى الخير البشري ، والطموح الإنساني في القومية العربية . فلئن صح أن تنادي القوميات الأخرى باستبعاد القيم الروحية ، والمثل الدينية ، فإن الأخذ بهذا الاتجاه لمما يقعد القومية العربية ، ويحد من طموحها ، ويقضي على سعيها الدائب لإحياء ماضيها ، واستعادة مكانتها في رأس القافلة الإنسانية ، فالإيمان بالله ، وبالقيم الروحية والحضارية والإنسانية للقومية العربية ، يجب أن يكون السارية التي تستمسك بها قوميتنا في عواصف الوجود ، إذ تهبها الأصالة والحصانة ، وتتعهد فيها مثل الخير والمحبة والإبداع والإخاء الإنساني .

القومية العربية صوفية مثالية

إن إيمان القومية العربية بالروحانية الدينية ، والقيم المعنوية والأخلاقية ، يجب ألا يجعل منها قومية صوفية مثالية ، بل إن هذا الإيمان نفسه ، يجب أن يكون دافعها إلى الأخذ بطرائق العلم الوضعي ، والتخطيط العملي ، والثقة بالعقل البشري ، وبمنجزات الحضارة المادية ، فيحدث التوازن الأصيل في الكيان العربي بين الروحانية الدافعة ، والعقلانية الغائيّة البناءة ، على أن يجري

تقييم أهداف القومية العربية عقب كل خطوة مرحلية ، كي يتم تقريب زاوية الخطأ ، والملاءمة بين التطبيق والخطة الموضوعة .

وكذلك فإن أبرز عنصر العالمية والإنسانية في القومية العربية يجب أن يكون أهم ما يُعنى به فلاسفة القومية . فالقومية العربية كما كانت ، وكما نريدها أن تكون ، ليست تعصبية مغلقة ، ولا عنصرية ضيقة ، فهي - بما تخزنه من طاقات روحية زاخرة - وما تتادي به من قيم إنسانية سامية - مفتوحة بطبيعتها على العالم ، متنافية في روحها مع كل عصبية أو تميز من أي نوع كان، تجد في ظلها القوميات الشريكة في بناء الوطن العربي أماناً من الخوف ، وتحرراً من العصبية ، وإخاءاً في الله والإنسانية .

والديمقراطية والحرية قد رُكبتا في سجية العربي منذ كان ، فهو يأبى الخضوع لأية سلطة لا رقابة له عليها ، تصدر حرياته ، وتفتت على حدود كرامته ، وتقتل في نفسه روح الإبداع ، وإرادة التطوير والتغيير ، في سبيل الوصول إلى الحكم الأمثل ، والحياة الأفضل .

فلئن كانت الديمقراطية هي محاولة المواطنين حكم أنفسهم بأنفسهم ، لا بواسطة سلطة لا قدرة لهم على مراقبتها وتوجيهها ، وبالتالي على تغييرها وتبديلها ، فإن العرب في قديمهم وحديثهم قد عرفوا الديمقراطية ، وتعشّقوا الحرية بأوسع معانيهما ، وكفي للتدليل على ذلك ادعاء الحكام العرب على مختلف اتجاهاتهم اليوم للديمقراطية ، والقول بتبنيها ، وإنكار وجودها عند الطرف الآخر . وهذا ما يشهد بأن الديمقراطية والحرية من المقومات الأساسية للقومية العربية ، يحمل شعارها حتى من لا يؤمن بها ، ولا يسمح بممارستها . لذلك فإنه لا محلّ في القومية العربية لكلّ حكم تسلطي ، أو نظام ديكتاتوري عسكري استبدادي ، يبني لنفسه بناءً فوقياً ، يخاطب الشعب من الأعلى ،

ويصادر السلطات ، ويفتتت على الحريات ، ويقيدها باتجاه الحاكم أو القلة الحاكمة . فلا تنهض القومية العربية إلا على أساس من الشورى ، وحكم الشعب بالشعب وللشعب ، وليس لأحد أن يدعي الوصاية على الشعب العربي ، فإرادة هذا الشعب الواعية هي وحدها خير ضمان لاتجاه العمل العربي بإصرار وتصميم وجهة الأهداف القومية ، والمثل الإنسانية للرسالة العربية .

الإخاء العربي

كان الإخاء العربي على مدى تاريخ العرب الطويل من أهم الصفات المميزة للعروبة . وقد جاء الإسلام فأضاف إليه الإخاء الروحي ، فاكتملت للأخوة العربية عناصر التلازم والتلاحم ، فقد عُرف العرب بالحمية والنجدة والمروءة ، واستجابتهم لنداء الدم ، فلم يُعرف عنهم إلا جمع الشمل ، وتوحيد الكلمة ، والتناصر والتآزر في مواجهة العدو المشترك والخطر الداهم .

ولم تقم بينهم هذه التناقضات الدخيلة ، والانقسامات الخطيرة في الفكر والمبدأ والاتجاه ، قبل المناداة بالثورية العسكرية الاشتراكية ، واتباع أساليب العنف والتناحر بين الأخوة العرب ، لفرض اتجاهات شعب عربي معين ، أو قلة حاكمة على الأمة العربية بأسرها ، ليس بالحكمة والموعظة الحسنة ، ولا بالإخاء والتراضي ، بل بقوة السلاح العربي ، الذي ائتمن الشعب عليه حكامه العسكريين ، انتظاراً ليوم الثأر القريب في الوطن السليب ، ولتحقيق السيادة العربية على الأرض العربية .

القومية العربية رسالة إنسانية

يجب أن تعتبر القومية العربية رسالة إنسانية ، ونظماً اندماجياً ، يتناول

حياة الإنسان العربي كلها ، مادية وعاطفية واجتماعية وأخلاقية وروحية ، بحيث تسد كل فراغ في حياته ، وتعصمه من الشرور ، وتحصنه من الضياع ، فلا يشرك بها ، ولا يداخله شك فيها ، فيعطيهها من ذات نفسه ، ومن خلاصة سعيه، ما يهبها قوتها الدافعة ، ووقودها الحيوي ، وطاقتها الخلاقة . وبذلك تكون القومية العربية دستوراً للحياة ، ومبرراً للبقاء ، ودافعاً للتقدم والنماء ، وسبيلاً لتحقيق مجتمع الخير والرفاه العام .

وحدة التراب في بناء القومية العربية

كانت وحدة التراب العربي أساساً في بناء القومية العربية ، وكان صراع العرب على مدى عصور التاريخ لتوفير وحدة هذا التراب وارتباط أجزائه . إذ كثيراً ما أغارت قوميات وأمم أخرى على العالم العربي ، ردهم العرب عنه حين بلغ إيمانهم بوحدة ترابهم مبلغ العقيدة الراسخة ، والرسالة الاندماجية المطلقة ، التي يهب لها الإنسان نفسه ونفيسه ، ولا يُفرط فيها مهما تألبت عليه قوى الشر . وتحالفت جحافل العدوان .

وقد مزق الثرى العربي وتقاسمته في عصور الانحطاط قوى العدوان والاستعمار ، ولكن ظل شرقه يحن إلى غربه ، وشماله لجنوبه ، حتى قامت معارك التحرير ، فلم ينس النضال العربي التحرري أن له لواءً سليباً في الإسكندرون ، كما أن استعادة فلسطين العربية من أيدي غاصبيها غدت قضية العرب الأولى ، إذ تشكل إقامة الكيان الصهيوني الغاصب في كبد الأرض العربية أكبر تحدٍ للأمة العربية ، يمزق وحدة ترابها ، ويعوق تحقيق وحدتها ، وتلاحم أجزائها . فلا حياة للعروبة ولا مجال لتحقيق رسالتها الإنسانية إلا إذا ردت التحدي ، وأبت الرضوخ لمنطق القوة والأمر الواقع ، وغذت في نفوس الأجيال العربية الصاعدة روح الحق المقدس ، وجندت الطاقات العربية

لاسترداد الوطن السليب والثأر من الغاصبين ، وذلك باتباع مخططين عاجل وآجل ، وحالت دون تحقيق عامل الزمن ما يرمي إليه الغرب من تصفية لهذه القضية ، على حساب تمزيق التراب العربي ، وتهديد كل تطلعات العرب للوحدة واللقاء على الأرض العربية الحرة الطهور .

عناية القومية العربية بالإنسان

ويجب أن تُعنى القومية العربية بالإنسان العربي عنايتها بمجموع الشعب العربي ، وتعتبره غاية في ذاته ، فلا تسمح باستثمار مواطن لمواطن ، ولا شعب لشعب ، وتجعل التكامل الاقتصادي العربي غائياً . ومعنى ذلك أن نسخر الازدهار الاقتصادي العربي في سبيل الإنعاش الاجتماعي ، ورفع مستوى الفئات العاملة والمنتجة . وبذلك تكون العدالة الاجتماعية موجهة لمجمل فعالياتنا الاقتصادية ، فتُصان الملكية الخاصة ، وتحمى وتشجع بقدر أدائها لرسالتها الاجتماعية والإنسانية ، فيتوفر بذلك الاستقرار الاقتصادي والعدل الاجتماعي .

وحدة النضال العربي .

كل العناصر السابقة ، والمقومات الرئيسية سالفة الذكر للقومية العربية ، تقودنا حتماً إلى أن نعتبر وحدة النضال العربي ، والمصير المشترك أساساً في بناء قوميتنا ، كما أن تطلعات الشعب العربي في كل بلد عربي نحو المستقبل المشرق المشترك ، هي وحدة متناغمة متجاوبة ، فالشعب لا يخطئ أهدافه ، ولا يطيش عن مقاصده ، وهو يتعلق بالحكام بقدر ما يمثلون في نظره من هذه الأهداف ، وما يبذلون من جهد وعمل سديد في سبيل تحقيق الغايات المثلّية للقومية العربية . فنكامل العرب ، وتتأسق قواهم ، وتحديد أهدافهم ، واجتماع

كلمتهم ، لإعادة مجدهم ، وتحقيق رسالتهم الإنسانية المعاصرة ، كلها حوافز دافعة ، وروابط وجدانية ، وعقائد وشيجة ، تشد الإنسان العربي إلى أخيه العربي ، كما تصل العرب بالإنسانية والعالم .

الحياد التام في المنازعات الدولية

يجب على القومية العربية التزام الحياد التام في المنازعات الدولية ، القائمة بين الشرق والغرب السوفييتية والعقائدية الصينية ، واستكمال الشخصية العربية المميزة ، حتى تقف إلى جانب دول العالم غير المنحازة ، موقف أصالة وحرية ، من كل المعسكرات الدولية والمنازعات الخارجية ، وذلك كله شريطة ألا يستثمر حيادنا ، وألا يستغل من أي من المعسكرات الدولية المتصارعة . بمعنى أن تعني كئلتنا (عدم الإنحياز لأي معسكر) ، لأن المعسكر الشرقي إذ يعطف على مبدأ عدم الإنحياز فذلك لأنه يجرد الغرب من مناصرة بعض الدول له ، لكي لا نستغل في تقرير التوازن لمصلحة أي معسكر ، ونرى أن عدم الإنحياز ليس موقفاً إيجابياً، فيجب أن تكتمل الشخصية العربية ، وتحقق لها وحدتها الكاملة ، وكيانها المهاب ، كي تستطيع تكوين خط إيجابي خاص ، يكون له رأيه الحر المستقل في السياسة الدولية والعالمية .

ولاشك أنه لابد لبلوغ الأهداف المثلّية للقومية العربية ، من تعاون العرب جميعاً في إطار فلسفة قومية حديثة ، روحانية متزنة ، تعتمد التراث العربي الأصيل ، والإخاء الصميمي ، والمصير الواحد المشترك أساساً لقيامها . ويكون ذلك بتحرير الشعب العربي ، وتمليكه الفعلي لحياته الديمقراطية المنظمة في إطار الشورى ، وتعبئته لحماية أهداف هذه القومية ، والقضاء على الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية وإجراء مصالحات وطنية وعربية ، على أن يتلو ذلك مباشرة اجتماع رجال الحل والعقد ، والفكر والنقد في العالم العربي ، في جو

تسوده الحرية والاستقرار ، بعيداً عن التأثر والإلزام ، لصيانة الميثاق القومي العربي ، الذي يجسد المحتوى الفلسفي والفكري والمذهبي للقومية العربية الجديدة، التي استفادت من عِبر وتجارب ومحن التناحر والتجزئة ، وحرب الشعارات ، في ظل الثورية العسكرية والاشتراكية الإلحادية ، بحيث تكون القومية العربية بالنسبة لنا دستوراً لحياتنا وبقائنا ، ومنطلقاً لطاقتنا ونضالنا ، وأفقاً لطموحنا وآمالنا .

الفصل الثالث

سبيلنا السوي إلى الوحدة

بعد أن استعرضنا حياة سورية السياسية والقومية قبل الوحدة مع مصر وبعدها ، وسردنا ما للوحدة وما عليها ، وقیمنا فترة الوحدة السورية - المصرية ، وأبرزنا الأخطاء الأساسية التي اقترفها المسؤولون عن تطبيق الوحدة ، وعشنا تجربة فك الوحدة بما لها وعليها ، تلك التجربة التي انتهت دون أن تراق في سبيل الوحدة المنتكسة أي قطرة دم ، بحيث ينطبق عليها المبدأ السياسي القائل : (بأن الثورات التي تقع دون أن يصحبها أي سفك للدماء ، إنما تنتج عن موافقة إجماعية من الشعب ، وتحدث في أوقات مناسبة) .

فلقد طالما تحمل الشعب العربي في سورية من التحيز والتسلط ، والكبت والاضطهاد ، والإنحراف عن الأهداف الأساسية ، التي رسمها الشعب في مخيلته كنتيجة حتمية لقيام الوحدة . وكان تحمله وتضحياته تفسر على أنها رضوخ واستكانة ، وأنه مكره لا بطل .

وصفّي رفاق الدرب من السياسيين السوريين الموقعين على صك الوحدة ، أو الشركاء في تنفيذها ، حتى برزت في المحيط العربي فكرة (عملاء وأجراء ، لا أنداد وشركاء) ، وكان فقدان التكافؤ في الشعور القومي ، وفي التطلعات الوحدوية ، وفي الإيمان بغاية الوحدة وسمو مقاصدها ، عاملاً أساسياً في انتكاسة الوحدة .

فقد شعرنا بعقدة الأصغر ، وحاول المد الوافد من الجنوب إشعارنا بأن هناك في الوحدة يداً علياً ويداً سفلى ، وعقلاً مدبراً وجهازاً منفذاً . وكان لنا من

ذلك واجب الاحترام والتزام التنفيذ .

وقد قامت الوحدة وانفكت ، وما زالت الطبيعة الشامية مجهولة من إخواننا شركاء الوحدة .

وقد أصر حكام القاهرة على نعت حركة فك الوحدة بالإنفصال ! وجرى التأكيد على هذا المفهوم وتكراره والإيحاء به ، لتكريسه حتى صنف المواطنون في سورية إلى وحدوي وانفصالي . وهذا خطأ ومكابرة تاريخية وقومية فاضحة. إذ نستطيع القول بجرأة قاطعة ، وتأكيد جازم ، بأنه لم يولد بعد في سورية ، ولن يولد أبداً من ينادي بالإنفصال ، ويجعل منه عقيدة شخصية ، أو مدرسة سياسية، رغم المحاولات المستميتة التي يبذلها من قامت حركة ٢٨ أيلول لتصحيح انحرافاتهم ، واسترداد الوكالة الشعبية منهم .

ولم تكن جماعة الثامن والعشرين من أيلول إلا فئة مؤمنة من هذا الشعب العربي الكبير ، ملكت الجرأة على تغيير ما لا يمكن أن يغير ويجب أن يتغير . وذهبت عن بصائرهما غشاوة تأليه الفرد ، والالتزام السياسي المطلق الذي يشبه الاستهواء والإنخفاف العقلي ، ونفرت من وحدة جزئية مرتجلة ، أنانية غير متكافئة ، لتفتح أنظار الشعب العربي على الأخطاء الفادحة ، والانحرافات الخطيرة التي تردى فيها المسؤولون عن قيام الوحدة . فبرز التناقض وقامت المحاورات ، ونشأت في المحيط العربي مدرسة فكرية جديدة هي مدرسة الوحدة التدريجية المدروسة المتكافئة ، التي تتكئ على إرادة الشعب العربي الحر في كل بلد عربي ، وعلى القيادة الديمقراطية ، وتكامل الشعب العربي اقتصادياً وعسكرياً وثقافياً وسياسياً ، وعلى احترام الخصائص الأصيلة في كل قطر عربي . وقد انعكس ذلك في آخر محاولة وحدوية ، وهي ميثاق السابع عشر من نيسان عام ١٩٦٣ م ، فبرزت فكرة الوحدة الاتحادية لذلك .

ولما كانت الدعوات إلى ارتجال الوحدات وإعادة بنائها على أخطاء الماضي بعد رم جراحاته على فساد ، لم تعد تلقى أذناً صاغية ، ولا دعماً كافياً ، وكان وما زال من الممكن للنقاد والمراقبين السياسيين والمسؤولين عن قضايا الشعب العربي المصيرية ، لأن يعيدوا النظر في أي تقارب أو اتحاد عربي ، على ضوء ضوابط جدية ، وأسس علمية مدروسة ، وتخطيط حيادي سليم ، مستفاد من التجارب المعاشة في حياة الشعب العربي .

لذلك ، فإننا إسهاماً منا في رسالة توحيد الأمة العربية ، سنسرد فيما يلي بإيجاز بعض الضوابط الأساسية التي يجب أن تلاحظ عند التفكير في أية خطوة وحدوية ، وهي الآتية :

١ - البدء بمسح وتحديد أبعاد الواقع العربي ، في إطار خطة موحدة مشتركة ، على ضوء واقع التجزئة والكيانات العربية القائمة ، وإبراز نقاط التناقض والخلاف ، سواء من النواحي الاقتصادية أو البشرية أو السياسية أو الثقافية ، والتعمق في دراسة أسباب انتكاس الوحدة السورية المصرية ، بعد الاعتراف بوجود أسباب جدية ، وأخطاء جذرية ، ارتكبت بنتيجة تطبيق هذه الوحدة ، والكف عن لعن الظلام ، وإلقاء اللوم على القوى الخفية ، والمؤامرات الانفصالية والاستعمارية ، لأن ذلك كله لن يغني تجاربنا الوحدوية ، ولن يرفع عن كواهل المسؤولين عن تطبيقها الملتوي حكم التاريخ الدامغ . علماً بأن اللقاء العربي أمر مصيري محتوم ، لا يشكل الأفراد ولا الأفكار والشعارات فيه إلا علامات باهتة على طريق الركب العربي الصاعد ، إذ سيزول الأشخاص ، ويُعَفَّى الزمن على ما أقيم في طريق المد الوحدوي الشعبي الحر من شعارات وشارات ، وسيتحقق قدر الأمة العربية المحتوم ، ليس على صورة من الصور

التي ترسم له اليوم ، ولا في قالب من القوالب التي يُراد فيها
للمجهود العربي أن ينصب وينصهر ، ولكن بتكامل السعي ،
وترادف الفكر ، واجتماع كلمة الشعب العربي في كل بلد عربي ،
واتصال جهده وتصميمه ونضاله ، حتى نصل إلى إقامة البناء
وتوطيد اللقاء ، على أسس راسخة قابلة للنمو والتكامل ، بحيث
تستوعب آمال العرب في حاضرهم ، وتطلعاتهم الطموحة إلى آفاق
مستقبلهم .

٢ - لما كان شر ما منيت به أمتنا العربية أخيراً هو قيام الانقلابات
العسكرية ، ومصادرة الحريات الديمقراطية ، والمؤسسات
الدستورية، فإن إعادة الأمور إلى نصابها ، ورد الجيوش إلى
ثكناتها، واستعادة الشعب لحرياته الأساسية ، وحياته الديمقراطية
المتطورة ، والقضاء على مختلف أشكال الديكتاتورية ، والحكم
الفردى أو حكم القلة ، إن ذلك يجب أن يسبق كل مسعى ، ويتقدم
كل خطوة في طريق اللقاء والوحدة العربية . ويجب أن تعبأ
ال جماهير العربية وتنظم ، بحيث يكون شعارها الثابت ؛ الحفاظ
على الحرية ، والقضاء على غاصبيها . لأنه ما لم يذوق
الشعب العربي في لفيف أقطاره طعم الحرية ، ويصبح بالتالي
حارساً لها ، فإنه لا يمكن إشراكه ولا يمكن الاعتماد عليه
في حماية أي بناء فوقى ، يقيمه أشخاص نصبوا أنفسهم عنوة
واقتراراً أو صياء على الشعب ، قِيمين على قضاياء المصيرية ،
وأهدافه القومية .

٣ - إنهاء الخلافات المحلية ، والحروب الأهلية ، والفتن الداخلية ،
والعمل على إجراء مصالحات وطنية ، نتاسى فيها جراحات

الحاضر ، تجاه الخطر المشترك الذي يتهدد الكيان العربي ، ووقف المعارك الجانبية ، والنزيف الداخلي ، الذي يهك القوى العربية ، ويعطل تقدمها ولقاءها . وهذا هو المخطط الرهيب الذي يريد أعداء العرب لهم أن ينفذوه ، حتى يظلوا في بحران التفرقة ، وحمى التناحر والتدابير ، فلا تجتمع كلمتهم ، ولا تشتد شوكتهم ، ولا يصلون إلى ما يصبو إليه الشعب العربي من مجد وهيبة ومنعة وعلاء .

٤ - حصر مهمة الجيش العربي في حماية وحدة التراب العربي ، وتحقيق السيادة العربية على الأرض العربية ، وتنفيذ المخططات العسكرية للعمل القومي، والتأهب والتعبئة لمعاركه المصيرية ، وسن قوانين صارمة تصل إلى إنزال عقوبة الإعدام بحق كل عسكري مغامر ، تسول له نفسه اللجوء إلى القوة العسكرية ، لاغتصاب السلطات الشرعية من ممثلي الشعب الشرعيين ، أو لإخلال التوازن بين السلطات الدستورية ومؤسساتها .

٥ - اعتماد الفوارق الأساسية بين الشعوب العربية ، هذه الفوارق الطبيعية التي لا أثر فيها لماضي الفرقة ، وواقع التجزئة المفروض على الأقطار العربية وعدم إفساح المجال لسيطرة أي قطر عربي على الأقطار العربية الأخرى ، وضمان قيام تعاون وتكامل وتكافؤ ، يقدم فيه كل بلد عربي ما وسعه من مجهود ومردود ، وعدم محاربة الشعور الوطني الصادق ، واعتباره انفصالاً وشعوبية ، مادام في وجوده إغناء للعمل الوحدوي المشترك ، إذ أن من لا خير فيه لوطنه لا خير فيه أصلاً لأمته . على أن يتطور الشعور الوطني حتى يلتقي في عباب العمل القومي الوحدوي ، فيتزادفان وينسجمان في مناخ

واحد ، ومد مشترك صاعد .

٦ - إقامة محكمة عدل عربية ، ذات سلطة عليا ، لا تتأثر بنفوذ أي دولة عربية ، تنظر في قضايا الخلافات العربية ، وتبت فيها بصورة نهائية ملزمة ، كي لا تتكرر مأساة شكوى الدول العربية بعضها بعضاً إلى مجلس الأمن الدولي ، أو هيئة الأمم المتحدة ، على أن تتحول هذه المحكمة في ظل العمل الوحدوي إلى مجلس شوري للأقطار العربية ، يوجه المسؤولين عن تنفيذ الوحدة ، ويراقب مدى التزامهم بالمواثيق القومية ، والدساتير الوجدوية .

٧ - عدم تأثر المجهود العربي المشترك من أجل استرداد فلسطين العربية بالعمل الوجدوي ولا تعليقه عليه ، بل يجب استكمال الخطوات التعبوية الجدية التي تتقرر من أجل استعادة حق إخوتنا عرب فلسطين في الثرى العربي المغنصب ، وفي العودة الظافرة إلى بلادهم الشهيدة ، لتحقيق وحدة التراب العربي ، لأن فلسطين العربية واسطة العقدين بين أقطار العالم العربي ، وحجر الزاوية في كل تلاق عربي وطيد ، ولأن طرد الصهاينة الغاصبين يشكل القضية المصيرية الأولى في حياة العرب الراهنة ، لما يحمله استمرار الاحتلال الصهيوني لأرض فلسطين من خطر أكيد على كل أشواقنا القومية ، ومخططاتنا الوجدوية الجدية .

٨ - مراعاة مصالح الأقليات القومية الشريكة في بناء وإعمار وتحرير الوطن العربي ، وإشعارها عملياً بروح الأخوة والمواطنة والمساواة ، التي تحيطها بها القومية العربية ، وأطراح التزمت والتعصب من كل عمل وحدوي ، وإيجاد مناخ روحي صالح لترادف القوى ، وتعاون المواطنين على الأرض العربية ، في سبيل تحقيق الآمال الإنسانية

المشتركة ، والقضايا المصيرية الواحدة .

٩ - وما دمنا في مرحلة لم الشعث ، وجمع الكلمة ، وتوحيد المجهود العربي ، فإنه لا فائدة تُرجى لنا من إلحاق العمل الوجدوي بأي من المعسكرين العالميين المتنازعين . فإن التزامنا بموقف الحياد وعدم الإنحياز ، أسلم لمساعدتنا القومية ، وخطواتنا الوجدوية ، حتى تتكامل لنا الوحدة التي ننشد ، والمنعة التي نتوخى ، وتتوفر لنا أصالة الشخصية ، فنقول كلمتنا الإيجابية المجردة المسموعة في المنازعات الدولية ، والقضايا العالمية .

١٠ - أطراح المبادئ الدخيلة ، والإيمان بأن المبدأ الذي يقرر المصير العربي لا بد أن يكون نابعاً من الأرض العربية ، مستمداً بقاءه ونماءه من جوها ومناخها المادي والروحي ، لذلك كله ينبغي دعوة رجال الفكر والعمل القومي المخلص الهادئ إلى تدارس ووضع صيغة ميثاق علمي ووجدوي جامع ، بجانب سائر أخطاء الماضي ، ويحتاط لشتى صعوبات الحاضر ، ويأخذ بعين النظر والاعتبار آمال المستقبل ، ويشكل جزءاً من ميثاق العمل القومي العربي ، على أن يكون توفير جو الحيدة والحرية وعدم التأثر والالتزام أساساً في القيام بهذا التقنين الوجدوي القومي الخطير . وسنساعد فيما يلي من هذه الصفحات على إنارة قبس النجاة ، وإطلاق شعاع هاد في مسالك الخلاص العربي .

الفصل الرابع

الاشتراكية والعدالة الاجتماعية

إن المتتبع لحياة سورية في ظل الديمقراطية والحرية الاقتصادية الموجهة، لابد أن يدهشه مدى ما حققته البلاد من تقدم وازدهار وتنمية اقتصادية خلال الأعوام التي قضتها في ظل الاستقلال . وهذه إحصاءات تنطق بما قدمنا وتؤكدده، فقد جاء في تقرير صندوق النقد الدولي لعام ١٩٦٣ م ، أن الدخل القومي لسورية مرّ بالتطور التالي :

في عام ١٩٥٣ م :	كان الدخل القومي	١٨٩٢ مليون ليرة سورية
في عام ١٩٥٤ م :	بلغ الدخل القومي	٢١٧٦ مليون ليرة سورية
في عام ١٩٥٧ م :	بلغ الدخل القومي	٢٤٥١ مليون ليرة سورية

كما كان المتوسط السنوي للدخل الفردي في سورية عام ١٩٥٧ م أكثر من (٢٢٠) دولاراً ، أي أعلى دخل فردي في البلاد العربية عدا لبنان . أما في عام ١٩٥٨ م فقد انخفض الدخل القومي بمقدار (٢٥٠) مليون ليرة سورية ، ولم يزد بل أخذ في التناقص خلال سنوات الوحدة . أما في الربع الأخير من عام ١٩٦١ م فقد زاد الإنتاج بحوالي (٢٣٤) مليون ليرة سورية بعد فك الوحدة ، ثم أخذ يتعثر ويتردى بعد انتكاسة ٢٨ آذار عام ١٩٦٢ م .

أما إنتاج القطن السوري ، فقد كان : في عام ١٩٥٣ م (٣٥) ألف طن . وأصبح في عام ١٩٥٧ م (٢٥٠) ألف طن .

وقد تأثر دخلنا القومي بالهزات والإنقلابات العسكرية ، ولكننا كنا نسير مع ذلك بخطوات حثيثة نحو العدالة الاجتماعية ، وتوفير المستوى اللائق من الحياة الكريمة للعامل والفلاح وسائر المواطنين ذوي الدخل المحدود ، في ظل نظامنا الاقتصادي الحر المتزن .

فهل أعْيَيْتُنا السبل ، وتحدتْنا المبادئ والخطول ، حتى نتبع ولا نبتدع ، ونتبنى المبادئ الاقتصادية والاجتماعية المستوردة ، فنجعل من الاشتراكية شعاراً لنا ، ونطبقها بالحدّ الطبقي والتناحر والعنف والثورات ، والمصادرات غير المشروعة ولا المبرّرة ، فتقلب العدالة التي نريد إلى مظالم صارخة تستنزف قوانا، وتعطل دولاب أعمالنا وتتفرّ رأس المال الوطني من التوظيف في المشاريع المنتجة ، وتجعل العامل المادي والاقتصادي مستعبداً للإنسان ، مقيداً لحريته في الحركة والنمو والتفتح والإنطلاق ، فتستقطب معركة الصراع المادي جماع الجهد البشري ، وتستأثر بمجمل الطموح الإنساني ، على حساب تراثنا الروحاني ، وعروبتنا الإنسانية ، التي أحلت التوازن في الكائن العربي بين دافع المادة وحاجة الروح .

لذلك كله وبعد أن بيّنا سابقاً أبرزَ معاييب تطبيق التحول الاشتراكي ، نرى لزماً علينا أن نُنير السبيل ، ونقترح الركائز ، التي يجب أن يقوم عليها الاقتصاد العربي الموجه ، الذي يجب أن يكون منطقياً مع نفسه ،، فهو إذ لا يستورد نظام الشرق الاشتراكي وينادي باتباع سياسة الحياد الإيجابي ، وعدم الإنحياز في المحيط الدولي ، عليه أن يلتزم هذا الحياد في نظامه الاقتصادي ، فلا ينحاز إلى الشرق ضمناً بتبنيه نظامه الاقتصادي الاشتراكي . ولا ينحاز إلى الغرب فيقول بالاقتصاد الحر والرأسمالية الاستثمارية المطلقة ، وإن لنا من تجاربنا الاقتصادية والاجتماعية ، ومن أصالة تراثنا وواقع حياتنا ومطامح آمالنا ، ما يحتم علينا أعمال الفكر لاستنباط المذاهب الاقتصادية والاجتماعية

الأصيلة ، النابعة من ضميرنا والمنظمة لحاجاتنا ومصالحنا ، والمستوعبة لخطة طموحنا الصاعد نحو المستقبل العربي المشرق الواحد .

وقد أفادت الفئات العاملة في سورية خلال سنوات الحكم الديمقراطي ، أضعاف ما أفادته في ظل الحكم العسكري أو الاشتراكي ، إذ أن أكثر المنجزات العمالية والاجتماعية الهامة ، تمت في ظل الحكم الديمقراطي التمثيلي ، والعدالة الاجتماعية الهادفة . فكان قانون العمل ، والحرية النقابية ، وحق الإضراب المشروع ، ومشاركة العمال في ربع الأرباح ، ومساهماتهم في إدارة المعامل ، والعطلة الأسبوعية المأجورة ، والتفرغ النقابي ، وتسهيل إجراءات التقاضي العمالي ، ومنع التسريح التعسفي ، وغيرها من القوانين العمالية والاجتماعية ، ثمرة العهود الديمقراطية الحرة ، والتكتل النقابي السليم ، دون أن يستثمرها أو يتاجر بها أو يدّعيها فرد أو حزب أو نظام معين .

كذلك القول على المستوى الدولي والعالمي ؛ فقد أشار (جون سترانشي) في مؤلفه (التحدي الديمقراطي) إلى (فعالية) استخدام المؤسسات الديمقراطية من قبل الفئات العاملة ، والحصول بواسطتها على مكاسب مادية حقيقية ، ومزايا جدية تعتبر وتبدأ لها في البلد ، فيما يتعلق بظروف المعيشة ، وشرائط العمل والأجور والعطل والخدمات الاجتماعية والتأمينية . إذ تستعمل النقابات المهنية والحرفية كأداة ضغط جماعي . وقد استطاعت الطبقة العاملة مع الأيام أن تقيم لها أحزاباً تدافع عن مصالحها ، وتشرّع القوانين التي تحمي حقوقها وإنسانيتها ، وهذا ما دعا إلى تغيير في اتجاهات الحكم ، بل وفي نوعية الفئة الحاكمة ، إما عن طريق الاستيلاء المباشر على الحكم بواسطة أحزاب العمال ، أو بالتأثير على الأحزاب الأخرى ، وإجراء تحالفات انتخابية معها ، لإجبارها على اتخاذ موقف يكون في صالح الفئات العاملة .

كما جاء في كتابه : (الرأسمالية المعاصرة) ؛ (هناك استنتاج حقيقي هو القائل : بأن نضالات القوى الديمقراطية ضد الرأسمالية هي التي أنقذت النظام الرأسمالي ، إذ أن الديمقراطية هي القوة الرئيسية التي تتفعل بها الرأسمالية ، وحين يمتلك العمال وتبدأ في البلد في ظل الديمقراطية ، فإن نضالهم لمساندة الديمقراطية يغدو نضالاً يقوم به أصحابه لصيانة حقوق معلومة ومكاسب ملموسة ، لا مجرد نضال يطمح لتحقيق مثل عليا نظرية مرغوب فيها) ! .

لذلك فإن كل مخلص لأمنته وعرويته ، وكل مفكر منصفٍ واعٍ لم يتأثر بالأحقاد والعقد ، سوف ينادي معنا بوجوب الدعوة إلى تبني وتطبيق مبدأ العدالة الاجتماعية ، كبديل لأي مذهب اقتصادي أو اجتماعي مستورد . على أن تطبق العدالة الاجتماعية بشروطها ؛ العدالة السياسية والعدالة الاقتصادية .

العدالة السياسية

العدالة السياسية ؛ ومؤها تحقيق الحرية والديمقراطية وتكافؤ الفرص ، وحماية وترسيخ المؤسسات الدستورية وتطويرها . إذ لا بد من توفر الحرية والديمقراطية ، ومناخ الاستقرار السياسي ، لكي نستطيع القول بالعدالة الاقتصادية . فالاستقرار شرط أساسي لازم للنمو والتطور والعمران ، ولا يتحقق الاستقرار في ظل التخلف والفقر ، وتسلط رأس المال على العمل ، وانسحاق الفئات العاملة وذوبان شخصيتها ، فلا بد أن نضمن للعامل والفلاح والمتقف والصناعي والتاجر وسائر المواطنين المساواة الكاملة أمام قانون عادل ، يوزع الحقوق ، كما يرتب الوجائب بالقسط والمساواة ، بحيث يكون القانون الآلة الكافية لتحقيق العدالة الاجتماعية ، والتكافؤ الاقتصادي ، ومنع جور الإنسان على أخيه الإنسان .

وقد نص دستور منظمة العمل الدولية ، التي تعتبر أعرق منظمة لإقامة العدالة الاجتماعية في العالم على : (أن الفقر أُنَى وجد ، يشكل خطراً على رخاء المجموع) .

كما أشار في موضع آخر إلى : (أن البشرَ مهما اختلفت أعراقهم وتباينت عقائدهم وأجناسهم ، لهم ملء الحق وعلى قدم المساواة في متابعة تقدمهم المادي ، وتطورهم الروحي ، في إطار من الحرية والكرامة والاستقرار الاقتصادي والسياسي) ! .

لذلك كله كان لابد لتطبيق العدالة الاجتماعية العربية حسبما نرى من الأخذ بما يلي :

١ - لما كان المجتمع العربي قد طفر وتقدم في ظل التحرر والاستقلال والنهضة الصناعية الحديثة ، فقد بقيت فئات منتجة من هذا المجتمع متخلفة مادياً ومعنوياً ، فعلى المجتمع ممثلاً بفئاته أن يتولى كفالتها ، فيؤمّنها من خوف الغد المظلم ، وينير لها سبيل حاضر باسم ، ويأخذ بيدها بوسائل الثقافة والتوعية والرعاية الصحية والاجتماعية ، حتى تقف في مصافّ المواطنين الأسوياء ، فتحسّ بتكامل شخصيتها ، وأبعاد مواطنتها ، وكرامة إنسانيتها .

٢ - تقضي العدالة الاجتماعية العربية بتسخير الازدهار الاقتصادي في سبيل الإنعاش الاجتماعي ، ورفع مستوى الفئات العاملة ، وعلى ذلك يتحتم التحكم في نسبة فائض الربح ، ونسبة مساهمة العمال في الأرباح ، بحيث تكون النسبة عادلة مغرية لرأس المال على استمرار العمل ، ومنصفة للعامل ، مطمّنة لرغباته كإنسان حر كريم ، دافعة له على الاستمرار بجِد ونشاط في العمل ،

ومضاعفة الإنتاج .

٣ - استناداً إلى المبدأ السالف ذكره ، فإن الغاية المثلى من تهيئة الاقتصادية يجب أن تستهدف مضاعفة الإنتاج ، بالاعتماد على أحدث أساليب التعقيل والترشيد وتنظيم العمل ، وتحقيق الاستخدام الكامل ، وتخفيض نصاب ساعات العمل اليومي ، وتحسين شروط العمل ، وزيادة دخل العامل من الأجر ومتمماته ، ومن حصص الأرباح ومضاعفة التأمينات الاجتماعية ، ووسائل السلامة والوقاية والأمن الصناعي ، والضمانات والخدمات المقدمة للفئات العاملة ، وإشراكها تدريجياً في الإدارة والربح ، ورسم سياسة الإنتاج والعمل والتنمية الاقتصادية ، بحيث نحقق حضارة العمل والإنتاج في ظل الشراكة الديمقراطية ، والاقتصاد الإنساني .

٤ - محاربة الاستغلال والاستثمار بشتى أشكاله ، وسن التشريعات المنصفة للضرائب التصاعدية المباشرة ، والضرائب على الإرث والتملك والانتقال ، وعلى رأس المال المجمّد ، وتحديد سقف معقول لتملك الأسهم والعقارات واستثمارها ، وسن قوانين عادلة منصفة للإيجار والاستثمار العقاري .

٥ - اتباع التخطيط العلمي المدروس والقائم على المسلمات العلمية والإحصائية ، لمسح حاجتنا الاقتصادية والاجتماعية وتبويبها بحسب أولوياتها ، ثم تفرغها في خطط طويلة وبعيدة المدى ، والعمل على تقييم خططنا بعد التنفيذ ، لتقريب زاوية الخطأ فيها ، وتأمين ملامتها لأهدافنا المحددة المرسومة .

٦ - تشجيع التشبث والمبادأة الفردية ، وإفساح المجال أمام تكافؤ الفرص ، وتباري المواهب والنشاطات ، ضمن حدود العدالة

الاجتماعية الهادفة، واحترام الملكية الفردية في حدود أدائها لوظيفتها الاجتماعية .

٧ - الأخذ بمبدأ التأمين في القطاعات والمرافق الحيوية ذات المساس المباشر بمصالح الجماهير الشعبية ، على أن يسبقه تخطيط علمي ، ودراسات موضوعية ، وعلى أن يتناول القطاعات المتخلفة ، والمشاريع المتعثرة ، لدعمها والنهوض بها . وكذلك العمل على تمويل وتأمين المرافق التي يجبن أو يمتنع رأس المال الفردي عن ارتيادها ومباشرتها ، لأنها لا تشكل إغراءً له ، لبطء حصائلها ، وضعف مردودها ، مع أنها من المرافق الضرورية التي يجب على الدولة توفيرها للشعب .

٨ - العمل على أن يستهدف الإصلاح الزراعي في ظل العدالة الاجتماعية تملك العمال الزراعيين حصصاً عادلة كافية من أرض بلادهم ، ومساعدتهم مادياً وفنياً على استغلالها واستثمارها ، والإفادة من خيراتها دون إثارة الأحقاد الطبقية ، وتحريض العامل الزراعي على مالك الأرض . وتحديد قيم عادلة لأثمان الأراضي المصادرة ، وكفالة دفعها للمالك في أقصر مدى ممكن ، أو بسندات قابلة للتحويل .

٩ - إيجاد الانسجام والترابط بين سائر فئات المجتمع ، عن طريق شدّها إلى مثل أعلى ، هو توفير العدالة الاجتماعية للجميع ، وعدم تقسيم الشعب العربي إلى طبقات منفصل بعضها عن بعض ، تتناقض مصالحها ، وتتضارب اتجاهاتها ، وتختلف نظراتها إلى الوطن والقومية، ولا تشكل مجتمعاً متلاحماً الأجزاء ، متماسك الأركان ، قميناً بحمل رسالته العربية والقومية العريقة .

١٠ - العمل على نشر الروح التعاونية في شتى الميادين ، استهلالاً من المدارس الابتدائية . على أن تتناول النواحي الزراعية ، والاستهلاكية المنزلية ، والسكنية ، وتعاونيات الإذخار والتسليف ، والإسعاف الاجتماعي ، وسائر النشاطات التعاونية الخيرة الأخرى ، مصنفة بحسب أولوياتها ، والحاجة الداعية لإحداثها .

١١ - التأكيد على النواحي الروحية والأخلاقية ، وجعلها الطابع المميز لنشاطنا الاقتصادي العربي . فلا غش ولا خداع ، بل صدق ووفاء ، ولا نفعية مطلقة ، فالمادة خادم أمين مطواع ، ولكنها سيد مستبد خدّاع ، ولا سرقة لمجهود الغير ، ولا عبادة للمادة ، إذ يجب أن ترافق نهضتنا الاقتصادية تقاليد صناعية وأخلاقية ، تليق بسمعة العرب ، وشرف نسبتهم إلى أطهر الأعراق ، وأنبل الأخلاق وأسمى العقائد السماوية الغراء .

١٢ - السعي لتطبيق المبادئ سالفة الذكر ، عن طريق تكافل وتعاون مختلف فئات المجتمع ، ورفع طاقاتها وتطبيق مبادئ التعجيل والترشيد والتنمية والكفاية الإنتاجية للإسراع في التطوير والتحويل ، والعمل على حرق المراحل واختصار المنعطفات في طريق نهضتنا الصاعدة ، وعدم اللجوء إلى الثورات العسكرية المسلحة ، أو الحروب الأهلية المدمّرة ، التي عانى الشعب العربي ويلاتها وعقابيلها ، وأنهكت قواه ، واستنزفت معظم طاقاته المبدعة ، وصرفته عن معركة الثأر الكبرى ، التي يجب أن تكون

حملة التصنيع والتنمية والتكامل الاقتصادي مقدمات لها ، حوافز

عليها ! .

العدالة الاقتصادية

ونعني بها المساواة ، ومنع الاستغلال ، وتسخير الازدهار الاقتصادي ،

في سبيل الإنعاش الاجتماعي ورفع مستوى الفئات العاملة المنتجة .

الفصل الخامس

الاعتدالية العربية

MODERATIONISME ARABE

أصاب القومية العربية في مفهومها المعاصر سلسلة من الأزمات والنكسات، مزقت شمل العرب وألقت بينهم فتناً ، كما زرعت أحقاداً ، عزلتهم مع مشاكلهم وتخططاتهم عن المساهمة في رفق السياسة العالمية ، والحضارة الإنسانية. فاستقوى عليهم شذاذ الآفاق من الصهاينة الغاصبين ، وأصبحت سمعتهم الدولية مضغةً في الأفواه ، كما خيم الشك والحد والحرمان والفرقة على الأرض العربية، بدل الرخاء والثقة والحب والإخاء . فامتحن العربي بأعلى أمانيه الوطنية وأقدس تطلعاته القومية ، كما أن التعصب البغيض للقومية والعنصرية ، نبه بعض القوميات الشريكة في نسج التاريخ العربي ، فأحست بغربة لم تكن تشعر بها حين كان الإخاء في الروح والإنسانية رائد الإنسان العربي ، ومصدر انطلاق القومية العربية ، فقامت ثورة الأكراد في العراق ، وهددت القومية العربية من الشمال والجنوب ، كما هي مهددة من الداخل . ولو استقرأنا سائر المناهج والخطط القومية ، التي نودي بها إثر الانقلابات العسكرية ، لوجدنا أنها قد استنفدت أغراضها ، وفقدت مبرر وجودها ، إذ سلبت الشعب العربي أمنه واستقراره ، وفرقت كلمته ، وبددت شمله ، وأفقرته على الصعيد المادي . كما أنها لم تهبه أي اطمئنان إيماني روحي . وإن الثورات والانقلابات العسكرية ، إذ كمت أفواه جماهير الشعب ، وعطلت حرية الرأي والفكر ، ولم تستطع أن تسلب الناس ملكة المضاهاة والمقارنة ، وتلمس

سبل الخلاص من واقع مرّ قاسٍ ، واستعمار داخلي مفروض عليهم بقوة السلاح، وبظلم ذوي القربى ! .

وفي هذا الفراغ والعماء وفوضى الشعارات التي تتحدى الفكر والنضال العربي ، كان لازماً على كل مفكر مناضل ، ومصلح غيور ، أن يتلمس السبيل إلى النجاة والعقيدة العاصمة من الضلال ، في ظل مدّ العولمة الداهم . ولو نحن أمعنا الفكر ، وتصورنا أن الرأسمالية المعاصرة مشّت حتى منتصف الطريق ، واعتدلت وأوفت بحق الفئات المنتجة بالرخاء في ظل الحرية والديمقراطية السليمة ، ولو أن الاشتراكية عادت عن أحقادها وثوريتها الطبقيّة ، وآمنت بالديمقراطية والحرية الاقتصادية الموجهة ، وبأثر المبادأة الفردية ، وتكافؤ الفرص، في بناء الأمم ، لانطلقت من هذا اللقاء شرارة حق وعقيدة عدالة اجتماعية ، هي التي نسعى إليها ، ونحدد أبعادها ، ونبشر بها باسم الاعتدالية العربية (Moderationisme Arabe) .

وسنبين فيما يلي عناصر مبدئنا الجديد وملامحه العامة :

١ - إن الاعتدالية العربية روحانية في أساسها ، تستوحي من العقائد الروحية مبادئها السامية في الحكم والتشريع ، والعمل والاقتصاد ، والآداب الاجتماعية ، وفي سائر أقسام المعاملات ، لما فيها من عمق في التقنين ، ومرونة في التطبيق ، وقابلية للملاءمة والتطور ، ولكونها تلائم وتلائم السجايا العربية ، ويمكن بالتالي أن تستوعب نهضة العرب الإسلامية الحديثة ، لأنها نداء الفطرة في حالة العسرة.

٢ - تُوَاحِي (الاعتدالية العربية) بين المواطنين العرب والمواطنين الشركاء في الأرض العربية على مختلف عقائدهم وأجناسهم ، وتدعوهم لتبني عقيدة واحدة ؛ اقتصادية واجتماعية وسياسية

وقومية ، تستوعب سائر قضاياهم ، وتدعو إلى المشاركة في إعادة بناء مجد الوطن العربي ، ووحدة ترابه ، بالمنطق والحكمة والشعور المشترك بالمسؤولية ، وتستبعد الثورة والعنف ، وسائر وسائل الإكراه والقسر ، وتؤمن بأن كمالها وعالميتها لن يتوفرا إلا بالحوار والجدل والصراع الفكري البناء ، والانفتاح الواعي على العقائد التي تشترك معها في سمو الهدف ونبيل الغاية .

٣ - الاعتدالية العربية تتضمن الرد على الاشتراكية الأممية ، والرأسمالية الفردية . وهي جسر بين المادية الشرقية والرأسمالية الغربية ، وهي نقطة تلاقٍ خلاق ، تلائم بين دعوات المادة ونزعات الروح ، في إطار من العدالة الاجتماعية الإنسانية ، تستبعد فيه نقائص الرأسمالية المستغلة للظالمة ، والاشتراكية المستبدة الحاكمة ، وتبني صروح اليسر بين الغنى والعسر .

٤ - الاعتدالية العربية تتضمن دعوة الجيل العربي الصاعد للعودة إلى ضلال الله ، واستجمام النفوس المندفعة في تيار الحضارة المادية في فيض نورانيته ، واعتناق المثل الروحية والأخلاقية الدافعة غير المثبطة ، والتي تشحذ الهمم ، وتشجع السعي الغائي المنظم ، وتساعد على التقدم المادي المطرد ، وتفتح العقل البشري الحر المطلق ، دونما قيود ولا حدود ، وتسد فراغ النفس العربية القلقة الضائعة المستوحشة المعزولة في عالم بلا قيم ، وتعالج النتائج الوبيلة التي تحدثها خيبة الروح وضياعها في جو الصراع المادي المحموم .

٥ - الاعتدالية العربية عقيدة اندماجية منفتحة من العرب على العالم ، وهي هدية العروبة للإنسانية في عصورها الحديثة ، وردها

المنطقي الحاسم على دعاة العولمة أو الأمركة والمنادين بها كمذهب فوقى . فهي كلية عالمية شاملة ، تتناول حياة الإنسان كلها؛ مادية وعاطفية واجتماعية وأخلاقية وسياسية وروحية ، تؤمن بالإخاء والتلاقي الإنساني ، وبحقوق الإنسان وكرامته ، وبكونه غاية في ذاته .

٦ - الاعتدالية العربية تعتمد العدالة الاجتماعية أساساً لقيام الحياة الاجتماعية واستقرارها ، هذه العدالة التي يجب أن تتوفر بشقيها : عدالة اقتصادية ؛ ينتفي معها عنصر الاستغلال والاستثمار للإنساني ، وعدالة سياسية؛ تخيم في ظلها أرقى المثل الديمقراطية في الحكم الشعبي التمثيلي الحر ، وتتوفر سائر الحريات الطبيعية المعروفة للمواطنين جميعاً .

٧ - تؤكد الاعتدالية العربية على مبادئ الحرية لسائر فئات الشعب ، الذي تعبئه وتنشحن روحه بالطاقات الحافزة ، ليكون الحارس الأمين على الحريات العامة ، فلا يسمح لأية قوة بمصادرتها والعبث بها . كما ترى أن صوت الشعب من صوت الله ، فليس لبشر أو أية سلطة أخرى أن تفرض وصاية عليه ، بل الشعب وحده هو مصدر السلطات جميعاً ، والرقيب الوحيد عليها ، كما ترى الاعتدالية العربية أن حكم الشورى والتمثيل والرقابة الشعبية، وحكم الشعب بالشعب وللشعب ، يجب أن يكون أقدم الغايات التي نسعى ونناضل لتحقيقها وتطويرها وحمايتها والحفاظ عليها .

٨ - الاعتدالية العربية إذ تعتبر العنصر الروحي ، والاعتقاد السماوي شرطاً أساسياً في بناء القومية ، وسبيلاً مفضياً لاعتناق عقيدتها ، فهي تؤمن بأن الانتماء إلى عقيدة سماوية ، ومثل أخلاقية ثابتة

عاصمة، ولو جاء في خطوطه العريضة سوف يؤهل صاحبه لاعتناق وخدمة أهداف الاعتدالية العربية بصدق وإخلاص ، مادام في أساس تكوينه مستقر النفس والروح والعقل على عقيدة سماوية. فلا محل في رحاب الاعتدالية العربية للملحدين ، وعُباد المادة ، ومنكري وجود الذات الإلهية ، ومن هم على شاكلتهم من الضائعين اللامنتمين ، إلا إذا ودعوا فوضاهم وضَيَّاعهم ، وأخلوا نفوسهم من الأفكار والمعتقدات السلبية ، لِيُحَلِّوا محلها العقيدة الاندماجية الجديدة.

٩ - الاعتدالية العربية ليست فلسفة تَواكل وسلبية وحياد ، بل هي مذهب علمي وضَّعي إيجابي بِناء ، يعتمد الأصالة الروحية ، والمُثل الأخلاقية أساساً في مراحل انطلاقته المادية المنظمة ، تبعاً لمخطط سابق الإعداد ، محكم التنظيم ، غائي الأهداف . ولذلك كان على الاعتدالية العربية أن تقيم الدليل على إمكان تلافِي مثالب الأممية الشيوعية الشرقية ، والرأسمالية الاستثمارية الغربية ، وأنها هي محصلة هذا التصحيح ، والبديلة الطبيعية لتلك النظم .

١٠ - الاعتدالية العربية دعوة إلى المحبة والسلام ، والأخوة الروحية والإنسانية ، ونبذ للعصبية والتمييز البشري ، بسائر صورهِ وأشكالهِ، واستتكار للعدوان واغتصاب حقوق الشعوب في تقرير مصيرها ، وفي العيش بحرية وكرامة على أرضها الحرة . والاعتدالية العربية صمَّام أمان في مواجهة القوى الذرية ، وسائر وسائل الفتك والإبادة الجماعية الشاملة ، التي تهدد البشرية والحضارة الإنسانية بالدمار الكامل . ودعوة إلى استئصال نزعات الشر في النفس البشرية ، واستبدالها بدوافع الخير والمحبة والسلام العالمي .

الخاتمة

هذه محصلة لما أشرق في نفسنا من نور النظرية الجديدة ، وهي إذ تتطلق من الأرض العربية تطمح إلى السيطرة على آفاق الطبيعة ، والإيمان بما وراءها ، لتطمئن النفوس من الشرود ، وتعتصم الأرواح بشاطئ الأمان ، مما يهب على الكون من رياح الرّيب ، وزعازع الشكوك ، ومataهات الحيرة والوحشة والتّحدي ، في حمى التصارع المادي المسعور ، والتسابق الذري الماحق ، ولتنتشر العدالة والإخاء ، والتعاون والرخاء ، أجنحتها على عالم مقبل مستقر فاضل ، تستحق فيه الحياة أن تكابد وتُعاش ! .

ونحن إذ نطلق هذه النظرية الجديدة في التداول ، نأمل أن يلتقي المتجاوبون معها في خطوطها العريضة ، ويجتمعوا في جو من الحرية والحيدة والأمن وعدم الالتزام ، ليتدارسوا صياغة الأسس الفلسفية ، والمسلمات الأصلية، وليضعوا لهذا المبدأ المسافة النهائية التي أعددنا لتفاصيلها وتفرعاتها مخططاتها وأطرها العلمية المدروسة ، متوخين في ذلك إنارة شمعة في دياجير الدهر العربي والإنساني الحالك ، والمستقبل البشري العبثي المُقنط ، شعارنا في كل ذلك قوله عز وعلا :

{ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ } .

أنجزت في أول يوم من رمضان عام ١٣٨٤ هـ

الموافق ٣ كانون الثاني عام ١٩٦٥ م

وأعيد تدقيقها وصياغتها في ١٨/٩/٢٠٠٠ م

فؤاد العادل

المحتوى

٥	السيرة الذاتية
١٠	آثار المؤلف في العلوم الأدبية والسياسية والاجتماعية
١٣	المقدمة : قصة سورية بين الانتخاب والإنقلاب

الباب الأول

١٥	الفصل الأول : معركة الحرية
٢٨	الفصل الثاني : مقدمات الوحدة
٣٩	الفصل الثالث : سورية في حرم الوحدة
٧٤	الفصل الرابع : الخطوط الجوية السورية ومحاولة دمجها
٩١	الفصل الخامس : انحرافات الوحدة مع الشقيقة مصر وانتفاضة أيلول عام ١٩٦١ م
١٠٤	الفصل السادس : محاولات الإصلاح
١١٠	الفصل السابع : مع الانتفاضة
١٢٧	الفصل الثامن : سورية في ظل الشرعية
١٧٤	الفصل التاسع : نكسة ٢٨ آذار ونسف الشرعية
١٩٣	الفصل العاشر : القومية العربية وتقويم الشعارات

الباب الثاني : حصاد السنين

٢٠٨	الفصل الأول : مبررات الثورة العسكرية : آثارها ونتائجها
٢٣١	الفصل الثاني : طريق الخلاص
٢٤١	الفصل الثالث : سبيلنا السوي إلى الوحدة
٢٤٨	الفصل الرابع : الاشتراكية والعدالة الاجتماعية
٢٥٧	الفصل الخامس : الاعتدالية العربية
٢٦٢	الخاتمة
٢٦٢	الفهرس



فؤاد رشاد العادل، الشاعر ذو الوزارتين
(الثقافة والإعلام) من كان له شرف المساهمة
الأساسية في انتفاضة الثامن والعشرين من أيلول
التي كشفت زيف تجار الوحدة وأدعياء
القومية، بالصور والوقائع والمستندات الدامغة،
والذي كان يشعر دوماً أن إلحاح الحقيقة وأمانة
التاريخ كانتا تلقيان على عاتقه الواجب المقدس
لتقنين الوقائع وسرد الحقائق. على طريقة
(ألا هل بلغت، اللهم اشهد).

شعارنا في كل ذلك قوله عز وعلا (فأما
الزبد فيذهب جُفاءً، وأما ما ينفع الناس فيمكث
في الأرض)!

دار الينابيع
طباعة - نشر - توزيع
دمشق - ص ب ١٣٤٨
هاتف ٤٤٦١٣٣٠



السعر:
٣٠٠ ل. سورية
٥٠ ريال سعودي